جامعة مؤته
عمادة الدراسات العليا

السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه الوطن العربي من الفترة 1973 – 2012م

إعداد الطالب
نشمي سويد الرشيدي

إشراف
الدكتور صداح الحباشنة

رســـــــــالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية / قسم العلـــوم السياسيـــــة

جامعة مؤتة،2013

الإهداء

أقدم هذا العمل خالصاً لوجه الله تعالى، ثم لمن أمرني ربي بشكرهما في كتابه .. والدي رحمه الله ووالدتي رعاها الله ويسّر لها سبل الخير، وطول العمر مع حسن العمل.

أهديه... إلى زوجتي التي عانت وكافحت معي...

إلى أبنائي بسام وحلا.....

إلى إخوتي وأخواتي....

أهدي هذا العمل المتواضع

نشمي سويد الرشيدي

الشكر والتقدير

الشكر أولاً وأخيراً، وظاهراً وباطناً لله رب العالمين، الذي منحني الصبر والجلد على هذا البحث، وأعطاني من لدنه الفهم والتمحيص، إذ لولاه ما كنت لأكون، فله الحمد على ما أعطى، وله الشكر على ما أوفى. وأقدم شكري الجزيل، وثنائي الجميل تالياً لأستاذي الجليل، وشيخي الفاضل، الذي هو في العلم عَلَم، وبه نستعين إذا زلت بنا القدم، الدكتور صداح أحمد الحباشنة الفاضل، الذي لم يدخر جهداً ولا وقتاً في المتابعة والتدقيق، والنصح والتوجيه، فهو مستحق للشكر و أكثر.

كما أقدم الشكر الجزيل للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، فلقد تحملوا عناء قراءة هذه الرسالة، وأيدوها بأفكارهم العلمية الرصينة، فعلى خطاهم نسير.

ولا يفوتني أن أشكر أعضاء الهيئة التدريسية في قسم العلاقات الدولية في جامعة مؤتة، الذين نهلنا من علمهم على مدار سنوات طوال مضت، وأخذنا بتوجيهاتهم في أعوام أنصرمت، فلهم منا جزيل الشكر والثناء.

نشمي سويد الرشيدي

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	هـ
الملخص باللغة الإنجليزية	و
المقدمة	1
الفصل الأول: العلاقات العربية الأوروبية وبدء الحوار العربي الأوروبي للفترة (1973. 2012م)	6
1 . 1 عناصر تميز الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية	6
1 . 2 العلاقات العربية الأوروبية لمحة موجزة	14
1 . 3 الحوار العربي الأوروبي 1973م	20
الفصل الثاني: تشكيل الاتحاد الأوروبي والشراكة الأوروبية المتوسطية	28
2 . 1 تشكيل الاتحاد الأوروبي عام 1993م، والسياسة الخارجية والأمنية الموحدة	28
2 . 2 المراحل التي مر بها الاتحاد الأوروبي:	34
2 . 3 الشراكة الأوروبية المتوسطية من برشلونة عام 1995 حتى برشلونة عام 2005م	38
الفصل الثالث: الموقف الأوروبي من بعض القضايا العربية الجوهرية	56
3 . 1 الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية والمسيرة السلمية والجدار الفاصل	56
3 . 2 موقف الدول الأوروبية من حربي الخليج الثانية والثالثة	66
3 . 3 الموقف الأوربي من العلاقات السورية الأمريكية بخصوص قضية محاسبة سوريا واغتيال الحريري	69

3 . 4 أوروبا وقضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي 70
3 . 5 حوار الحضارات وحوار الأديان والعلاقات العربية الأوروبية 73
3 . 6 أسباب مواقف الاتحاد الأوروبي المختلفة من الدول العربية 75
الفصل الرابع: موقف الاتحاد الأوروبي من الحركات الشعبية في الوطن العربي 77
4 . 1 موقف الدول الأوروبية من الحركات الشعبية في تونس ومصر 77
4 . 2 موقف الدول الأوروبية من الحركات الشعبية في اليمن 82
4 . 3 موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة الليبية 85
4 . 4 موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة السورية: 88
الفصل الخامس: مشروع الشراكة الأوروبية الجديدة والمنطقة العربية؛ المخاطر والنتائج 92
5 . 1 مخاطر الشراكة المتوسطية على المنطقة العربية 92
5 . 2 تقييم نتائج المشاركة وتأثيراتها العربية 95
الخاتمة 99
التوصيات 100
المراجع 101

الملخص

السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه الوطن العربي من الفترة 1973 – 2012م

نشمي سويد الرشيدي

جامعة مؤتة، 2013

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح المعالم الرئيسة للسياسة الأوروبية تجاه الوطن العربي في مواضيع أساسية عدة منذ حرب (أكتوبر) 1973 وحتى عام 2012؛ كموضوع الحوار العربي الأوروبي، والشراكة الأوروبية المتوسطية، وقضية الصراع العربي الإسرائيلي، وحربي الخليج الثانية والثالثة، والتسوية السلمية في الشرق الأوسط، وقضايا الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي، وتطورات الساحة العربية بعد الاحتلال الأميركي للعراق، وحقيقة الموقف الأوروبي من الثورات العربية. وبعد استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي والتاريخي بينت الدراسة أن السياسة الأوروبية منذ حرب (أكتوبر) 1973 تجاه الوطن العربي، قد دفعتها مصالحها للاهتمام بالقضايا العربية، فقد شكلت هذه الحرب في نتائجها وجرياتها المباشرة على الدول الأوروبية، ولا سيما سلاح النفط العربي وتوظيفه في خوض المعركة، بداية تاريخ جديد للحوار العربي الأوروبي في التاريخ المعاصر، فقد رسخ بيان المجموعة الأوروبية عقب لحرب التوجه الأوروبي الجديد نحو حوار يحسم الصراع العربي الإسرائيلي، استناداً إلى القرارات (242) و (338)، وضرورة الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وكانت الشراكة الأوروبية المتوسطية عام 1995 الطريقة الأوروبية الجديدة لتحقيق مصالحها الاقتصادية والأمنية في المنطقة الشرق أوسطية، وقبل ذلك، كانت أوروبا قد نجحت نسبياً في معاهدة ماستريخت 1993 في تكوين سياسة خارجية مستقلة تجاه العرب نتيجة للضغوط الأمريكية المختلفة ولارتباطاته العسكرية والأمنية بحلف شمال الأطلسي الذي تسيطر واشنطن.

وقد أوضحت الدراسة أن مواقف الدراسة أن مواقف الدول الأوروبية من الكثير من القضايا العربية كانت لعلاقاتها مع الولايات المتحدة التي تميل لصالح إسرائيل، وحتى موضوع الشراكة المتوسطية الجديدة لم تحقق النتائج المرجوة منها لكثير من التطورات الإقليمية والدولية التي مرت بها المنطقة العربية، وكذلك بسبب تمتع واشنطن بنفوذ كبير في شؤون هذه المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية للعالم بأكمله.

وقد استعرضت الدراسة موقف الاتحاد الأوروبي تجاه الثورات العربية حيث بينت بأنها تتصف بالتشويش والتخبط في بعض الأحيان وعدم التنسيق فيما بينها، فنجد فرنسا من أكثر الدول الأوروبية حماساً للثورات العربية كما فعلت في ليبيا، وعملت هذه الدول بشكل عام على تشجيع الحركات الشعبية للثورة ضد الظلم والاستبداد بدليل أنها ربطت بين مساعداتها لهذه الدول مع الإصلاح السياسي فيها.

abstract

The external policy of the European union towards the Arab world for the period (1973-2012)

Nashmi SwedAL- rashidi

Mutah University, 2013

This study aims to demonstrate the main aspect of the European policy towards the Arab world regarding to several basic topics since the war of October in 1937 until the year 2012 , such as the topics of the Arab-European dialogue , the euro – Mediterranean partnership , the issue of the Arab Israeli conflict , the second and the third Gulf war , the peaceful settlement in the middle east , the issues of democracy and human rights in the Arab world , the developments in the Arab scene after the American occupation of Iraq and the reality of the European attitude towards the Arab revolutions .

After using the descriptive analytical and historical approach , the study illustrated that the European policy towards the Arab world since the war of October in 1973 , was pushed by the European interests to care about the Arab issues . the results of this war and its consequences ,especially , the Arab oil and using it as a weapon which was in favor of the Arab formed a start for a new history of the Arab- European dialogue in the current time .The statement of the European group after war established the new European direction towards a dialogue that ends the Arab Israeli conflict based on the decisions number (242) and (338) and the necessity of recognizing the national rights of the Palestinian people . The Euro- Mediterranean partnership in (1995) was the new European way to achieve its economical and security interests in the middle east . Before that Europe had achieved a relative success in Maastricht treaty in (1993) with regard to making independent external policy towards the Arab world because of the various pressures and there military and security relations to the North Atlantic Treaty Organization which is dominated by Washington.

The study illustrated that the European countries attitudes towards the Arab world were affected by their relations with USA which were in favor of Israel even the topic of Euro-Mediterranean partnership didn't achieve its goals because of the international end regional development that affected the Arab region and because of the American dominance over the affairs of the region which has strategic significance.

The study reviewed the Europe union attitude towards the Arab revolutions as it illustrated that its attitude is characterized by inconsistency .We find that France is one of the most enthusiastic countries regarding the Arab revolutions as in the case of Libya ,the European countries encouraged peoples revolution against oppression since these countries related their assistance to the Arab country with the political reform in them .

المقدمة:

إن العلاقة بين الدول سواء أكانت كيانات مفردة أم كيانات مجتمعة كالمنظمات الدولية، والاتحادات الدولية المختلفة تحكمها عدد كبير من الظروف والعوامل، وبحسب هذه الظروف والعوامل والمصالح تتغير هذه العلاقات الدولية سلباً أو إيجاباً، ولا يقتصر الحال فقط على مجرد علاقة بين دولتين، بل لا بد من الدول من تسجيل مواقف مختلفة من أجل تحقيق مصالح متعددة.

وعلاقة الجماعة الأوروبية بالوطن العربي اتسمت قبل بدايات السبعينيات بالجمود والمحدودية، ولم تكن هناك علاقات محددة قبل عام 1972م، ثم حصلت بعض المتغيرات والظروف التي أدت إلى تغير وجهة النظر الأوروبية تجاه قضايا الوطن العربي، كان من أبرزها انتصار العرب على إسرائيل في حرب أكتوبر 1973م، ومن ثم أزمة النفط التي حصلت آنذاك، والتي كانت أوروبا من أكثر الدول المتضررة.

ولا شك أن توالي الأحداث، واختلاف الظروف بناء على تعدد الأحوال الزمانية أدت إلى تغير كبير في العلاقات الأوروبية العربية، خصوصاً ما كان بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في نهايات الثمانينيات وبدايات التسعينيات، فكان من أوروبا أن غيّرت من سياستها تجاه قضايا الوطن العربي، ونخص من هذه الدول الأوروبية دول أوروبا الشرقية التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي.

ولقد تفتحت قنوات الحوار بين الوطن العربي والجماعة الأوروبية بعد انعقاد معاهدة الشراكة الأوروبية في عام 1995م، وأصبح للحوار العربي الأوروبي تطورات كثيرة من خلال هذه المعاهدة وغيرها من المعاهدات.

لذا فإن هذه الدراسة تسعى إلى إبراز الدور الأوروبي وموقفه من القضايا العربية ذات الهم المشترك بين الدول العربية، وبيان أثر العلاقة بالجماعة الأوروبية تجاه هذه القضايا الحساسة.

مشكلة الدراسة:

تفترض هذه الدراسة بدءاً الحديث عن أثر المتغيرات العامة التي حصلت في الوطن العربي بدءاً بحرب أكتوبر، وأزمة النفط، وانهيار الاتحاد السوفييتي، وغيرها من

المتغيرات العالمية و العربية المختلفة؛ بيان أثر هذه المتغيرات في العلاقة بين الدول العربية والدول الأوروبية.

أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة أن تجيب على السؤال الرئيسي الآتي: ما مدى تغير الموقف والعلاقات الأوروبية من خلال المتغيرات المختلفة تجاه القضايا العربية ذات الهم المشترك، وما أثر هذه التغيرات في الحوار والشراكة الأوروبية من جهة، والحوار العربي الإسرائيلي من جهة أخرى؟ وعدد من الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هي السياسة الخارجية تجاه الوطن العربي؟
2. ما هو الموقف الأوروبي من الثورات العربية؟

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح معالم العلاقة بين الدول العربية من جهة، والجماعة الأوروبية من جهة أخرى، وبيان موقف الجماعة الأوروبية من القضايا العربية الهامة، وبيان أهم نقاط التحول الإيجابي في العلاقات الأوروبية العربية.

أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية الدراسة في أنها تتحدث عن العلاقة بين الدول العربية من جهة والدول الأوروبية من جهة أخرى في حقبة زمانية امتازت بعدد لا يستهان به من المتغيرات والتطورات، فلا بد لدراسة أن تتناول هذه المتغيرات والتطورات وبيان ما أحدثته من تغير مفصلي في العلاقات بين الدول العربية والدول الأوروبية.

الدراسات السابقة:

لا شك أن موضوع العلاقات بين الدول الأوروبية والدول العربية قد حظي بمجموعة من الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع، ومن بين تلك الدراسات السابقة بحث منشور في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات من إنشاء الدكتور: صداح أحمد الحباشنة، والموسوم بـ "السياسة الأوروبية تجاه العرب منذ حرب عام 1973م، حتى مؤتمر برشلونة الثاني عام 2005م" ولقد اشتمل هذا البحث حديثاً مختصراً عن أغلب القضايا المطروحة ضمن هذه الدراسة، ومثل هذا البحث أساساً انبنت عليه الدراسة.

ونشير أيضاً إلى دراسة (الأطرش، 1996م)، والموسومة بعنوان: المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي، إذ كان لها أثرها البالغ في الحديث عن طبيعة المشروع الأوروبي الأوسطي، وبيان مواقف الدول الأوروبية إزاء القضايا العربية المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والسياسية عموماً .

في حين تركزت دراسة (بيبرس، 2010م) التي هي تحت عنوان: ماذا بعد برشلونة 2005م، على الحديث عن أهم المجريات التي تلت مؤتمر برشلونة للعام المذكور، وبيان طبيعة العلاقة الأوروبية العربية بعد هذا المؤتمر، وقام (ناجي ومحمد، 2002م)، بإعداد دراسة بعنوان: الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية . الأوروبية للعالم العربي، تركز فيها الحديث عن طبيعة تلك العلاقات الدولية العربية الأوروبية وأثر العلاقات الأمريكية فيها.

في حين عثر الباحث على بعض الدراسات التي تتناول الحديث عن طبيعة النتائج التي تحصلت من خلال العلاقات العربية الأوروبية، وذلك مثل دراسة (حبيب، 2003م)، والموسومة بالشراكة الأوروبية المتوسطية ما لها وما عليها، وجهة نظر أوروبية.

ومن ناحية ثانية فإن بعض تلك الدراسات السابقة التي عاد إليها الباحث كانت تتناول جزءاً من أجزاء هذه الدراسة، وكان لها أثرها أيضاً في توجيه فكرة الرسالة وا ثراء المعلومات فيها، هذا ما نجده في دراسة (بو قنطار، 1987م)، والتي تحدثت عن موقف فرنسا إزاء الدول العربية، وهي بعنوان: السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967م.

أما فيما يتعلق بالموقف الأوروبي إزاء القضية الفلسطينية وخصوصاً ما يتعلق بحماس فإننا نجد (الدسوقي، 2006م) قد كتب: الموقف الدولي لإستراتيجية حماس البديلة، والتي أشار ضمنها إلى موقف الدول الأوروبية من حصول حماس على تشكيل الحكومة الفلسطينية في عام 2006م.

وبين (إبراهيم،2011م)، بعض القضايا المتعلقة بالربيع العربي، وذلك في مقال له ضمن مجلة المجلة السياسية، وهو بعنوان: الربيع العربي المفاجأة وارتباك الإعلام.

في حين تناولت (ميكائيل،2011م) موقف الدول الأوروبية من الثورة الليبية، وذلك في مقال لها بعنوان: أوروبا أمام الثورة الليبية . اتحاد بمواقف متضاربة.

وا إن أهم ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها أنها تتناول الموقف الأوروبي تجاه المنطقة العربية ضمن حقبة زمانية امتازت بكثير من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سواء على المستوى العربي خصوصاً، أو على المستوى العالمي عموماً، إذ إن هذه الدراسة حاولت أن تبين تلك الحقبة الزمانية ما أمكنها ذلك.

كما تتميز هذه الدراسة بأنها تحدثت عن قضايا عربية قريبة الزمان من وقتنا الحالي، مثل قضية الثورات العربية والحركات الشعبية التي بدأت منذ نهاية شهر كانون الأول من العام 2010م، إذ قلما نجد دراسة تناولت هذا الموضوع، ومن هنا خصص الباحث فصلاً كاملاً للحديث عن تلك الحركات الشعبية في الدول العربية.

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو:

إن أكثر الدراسات السابقة لهذا الموضوع كانت تتناول القضايا العربية المختلفة وفق وجهة نظر منفردة، أي تتناول القضية الفلسطينية مثلاً، أو قضية حرب الخليج، أو قضايا التنمية، أو النواحي الاقتصادية وطبيعة علاقة الدول الأوروبية بالدول العربية ضمن ذاك الإطار، في حين أن هذه الدراسة جمعت بين هذه القضايا المختلفة والمتعددة ضمن بحث واحد.

كما أن هذه الدراسة تميزت بميزة تجميع الأفكار والمعلومات والقضايا المتناثرة في ثنايا صفحات الكتب، وبين أسطر الأبحاث والمجلات المختلفة، الأمر الذي جعلها تأخذ ميزة واضحة عن الدراسات السابقة الأخرى.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على مناهج عدة؛ لعل أهمها المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لأنه أقرب المناهج لفهم تطور العلاقات الأوروبية العربية ودراستها وتحليها؛ إذ يعتمد هذا المنهج على وصف تلك العلاقة محللاً أبعادها وتطوراتها المختلفة، وفي الوقت ذاته سيصار إلى استخدام المنهج التاريخي لرصد الأحداث المفصلية في تاريخ تطور تلك العلاقات، وبما يخدم هدف الدراسة وموضوعها.

الفصل الأول

العلاقات العربية الأوروبية وبدء الحوار العربي الأوروبي للفترة (1973. 2012م)

إن النظرة في تاريخ العلاقات العربية الأوروبية تفضي إلى أن الحوار العربي الأوروبي في المائة سنة الماضية قد مر ّ بتجارب كثيرة من قبل الدول العربية تجاه الدول الأوروبية، فمن عدو محتل ومستعمر لكثير من الدول العربية، إلى شريك . في بعض الملامح . سياسي يدفع ببعض القضايا العربية نحو الحل والنجاح، وما كان هذا التغير والتحول ليحصل فجأة دون سابق تطور، ولا ليكون فاعلاً دون عوامل أدت إلى تغيره وتحوله.

إذن فثمة كثير من العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت الدول العربية والدول الأوروبية إلى التفكير بتطوير العلاقات بينهما، وهذا الفصل سيحاول تسليط الضوء على بعض هذه العوامل، في محاولة من الباحث لبيان طبيعة تلك العلاقات العربية الأوروبية.

ويتضمن هذا الفصل عدة مباحث هي: المبحث الأول: ويتناول الحديث عن عناصر تميز الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، والحديث أيضاً عن أهداف نشأة الاتحاد الأوروبي، أما المبحث الثاني: فيتناول العلاقات العربية الأوروبية، والمبحث الثالث: ويتناول الحديث عن بدء الحوار العربي الأوربي عام 1973م، وفيما يلي سنعرض لهذه المباحث.

1 . 1 عناصر تميز الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية:

لقد رأى الباحث أن يفرد مبحثاً أولياً للحديث عن عناصر تميز الاتحاد الأوربي كظاهرة إقليمية، وبيان أهداف ذلك الاتحاد، وذلك من أجل الاستفادة من كثير من المعطيات التي سنفسر بواسطتها بعض المواقف الأوروبية تجاه الدول العربية، هذا علاوة على تمهيد نظري، وا ٍطار علمي يمكن من خلاله تشكيل صورة عامة عن ذلك الاتحاد.

وثمة مجموعة من العناصر التي تميز بها الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية على المستوى الدولي، وهذه العناصر التي تميز بها هي:

أولاً :تميّز التجربة التكاملية الأوروبية:

تعد التجربة الأوروبية تجربة فريدة بنتاجاتها التكاملية التي تمثلت ببعدين: الأول: البعد الجغرافي الذي لم يزل يحتفظ بحيويته وبجاذبيته، وزيادة عليه البعد الرأسي الذي يسمح بقدر كبير من العمق في الأنظمة التكاملية في الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أعطى في نهاية المطاف جماعة اقتصادية متميزة، ومؤسسية منظمة (مبيضين، 2000م، ص: 16).

فالسلطات الأوروبية تتسع كلما تعلق الأمر بالنواحي الاقتصادية والتجارية في أوروبا، وتضيق أكثر فأكثر كلما تعلق الأمر بالنواحي الدولية والسياسية، ونواحي الأمن والشرطة والدفاع، فهذه السلطات تسير وفق نظام مؤسسي منظم، والاتحاد الأوروبي يتمتع بشخصية دولية مستقلة، لها سماتها الخاصة وخصائصها، التي يمكن إجمالها بما يلي (نافعة، 2004م، ص: 39 . 40، ومبيضين، 2011م، ص: 28):

1. يعد الاتحاد الأوروبي كياناً قانونياً وسياسياً له بنية مؤسسية مستقلة عن الدول الأعضاء، وتؤدي وظائف ومهمة تستهدف في المقام الأول تحقيق مصلحة أوروبية عامة تمس المجتمعات الأوروبية أفراداً وجماعات على المستوى ذاته، وبحسب التصورات الواردة في المعاهدات الأساسية.
2. لقد تنازلت الدول الأعضاء طواعية وبشكل دائم عن جانب من سيادتها أكبر مما تعودت الدول أن تتنازل عنه لصالح المنظمات الدولية الحكومية التقليدية؛ وذلك لتمكين هذا الكيان من ممارسة مهامه وتحقيق الأهداف والطموحات التي حملته إياها قوانينه الأساسية.
3. لقد تبلور النظام القانوني لهذا الكيان مستقل عن النظام القانوني لكل دولة عضو على حدة، وذلك نتيجة تنازل الدول الأعضاء له عن جانب من سيادتها.
4. قدرة هذا النظام القانوني على أن يتخذ من القوانين والقواعد والقرارات والإجراءات ويصدر من التعليمات ما هو قابل للتطبيق المباشر داخل جميع الدول الأعضاء دون استثناء، وكانت النتيجة ترتيب الالتزامات والحقوق ليس فقط في مواجهة الدول

الأعضاء، وا ٍنما في مواجهة المواطنين والأفراد والجماعات الذين يعيشون داخل حدود هذه الدول.

5. تكون الأولوية للقوانين الصادرة عن الاتحاد الأوروبي على القوانين المحلية للدول الأعضاء في حالة التعارض، وعليه فلا يمكن إلغاء أو تعديل القوانين الأوروبية بالقوانين المحلية.

ثانياً : تميز النظام السياسي والقانوني للاتحاد الأوروبي:

إن الهدف من تأسيس الاتحاد الأوروبي كان هدفاً اقتصادياً مالياً بحتاً، أي أن النشاطات الأوروبية كانت ضمن هذا الجانب أكثر من جانب النشاطات السياسية والعسكرية، والتي بقيت أوروبا ومعها الاتحاد الأوروبي تابعة للولايات المتحدة الأمريكية في حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي أعطى الولايات المتحدة الأمريكية فرصة الوجود على الأرض البلقانية، وأوربا لا تريد أن يكون حليف الأمس منافس الغد (صلاح، 2009م)، ص: 88).

وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي يعد فاعلاً دولياً من طبيعة خاصة فهو يشكل نظاماً سياسياً وقانونياً يختلف عن كل أشكال النظم السياسية والقانونية ذات المعالم الواضحة للفاعلين الدوليين في المجتمع الدولي، فهو ليس بدولة وا ٍن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض الخصائص والسمات التي لا توجد إلا في الدول الفدرالية، وهو كذلك ليس بمنظمة دولية حكومية عامة أو متخصصة، وا ٍن كان نظامه السياسي والقانوني يتصف ببعض السمات والخصائص التي لا توجد إلا في المنظمات الدولية الحكومية، وهو أيضاً ليس منظمة دولية غير حكومية على اعتبار أنه كيان دولي نشأ باتفاق إرادي بين الدول والحكومات (مبيضين، 2011م، ص: 38 . 39).

ولكي يقف الباحث على الطبيعة المتميزة لعمل هذه السلطات والمؤسسات ضمن الاتحاد الأوروبي، فإن عليه أن ينظر لعمل هذه المؤسسات وفق ثلاثة مناظير هي (نافعة، 2004م، ص: 234):

1. منظور النشاط: لقد بدأت الدول الأوروبية طريقها إلى التكامل من خلال الاهتمام بالفحم والصلب، ثم تطورت في طريق التكامل الراسي لتزداد الاهتمامات وتشمل عدداً أكبر من الصناعات والمنتجات، ثم لتشتمل على بعض السياسات المتعلقة

بالزراعة مثلاً، ومن ثم ليصل في التكامل الرأسي إلى السياسات الخارجية وقضايا الأمن والسياسات الخارجية.

2. منظور المناهج والآليات المستخدمة: من خلال النظرة العامة في طريق تطور الاتحاد الأوروبي في مؤسساته ومنظماته فإنه يمكننا أن نرى مزجاً واضحاً بين منهجين اثنين هما: منهج التكامل والاندماج، والذي يستهدف توحيد السياسات وربما المؤسسات أيضاً، ويتعامل مع قضية أو مسألة الوحدة من منظور وظيفي، ومنهج التنسيق والتعاون، والذي يعد على المستويين العالمي والإقليمي سمة مميزة لعالمنا المعاصر، والذي شهد ثورات متتالية في مجالات المواصلات والاتصالات والمعلومات، فعالم النصف الأخير من القرن العشرين قد شهد ظهور منظمات دولية عالمية وأخرى إقليمية، مثل: جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، والاتحاد الأوروبي، تؤكد على أهمية التنسيق والتعاون بين أعضائها في المجالات المختلفة، ويعد مفهوم التنسيق والتعاون من أكثر المفاهيم شيوعية في أدبيات العلاقات الدولية منذ ظهور المنظمات الدولية في بداية القرن العشرين (مبيضين، 2011م، ص: 42).

3. منظور السلطات والصلاحيات: يتمتع الاتحاد الأوروبي بمجموعة من السلطات والصلاحيات التي تختلف عن تلك الممنوحة للمنظمات الدولية القانونية، فهي لا تصل إلى حد الإطلاق الذي تصل إليه تلك المنظمات، وفي الوقت ذاته فإن الاتحاد الأوروبي لا يصل في سلطاته من الحرية بمكان والأريحية إلى تلك السلطات الممنوحة للدول المستقلة، فالصلاحيات التي تُعطى للاتحاد الأوروبي تمثل نقطة وسطاً بين السلطات الممنوحة للمنظمات الدولية القانونية، وتلك الممنوحة للدول المستقلة، فهي لا تقل عن سلطات المنظمات الدولية إلا بشيء من الإلزامية، ولا تصل إلى حد سلطات الدول المستقلة (مبيضين، 2011م، ص: 44).

ثالثاً: توافق منظور الدول الأعضاء إلى البعد الإقليمي وعملية التوازن بين البعدين الإقليمي والقطري:

لقد كان التوجه من أجل اتحاد أوروبا لا يعادي ما هو قطري، ولا يرى في القطرية عقبة في طريق الاتحاد، هذا بالرغم من أن القوى الدافعة في القارة الأوروبية كانت تصبو إلى إقامة دولة اتحادية تدور داخلها الكيانات القطرية الأخرى؛ فقرار الالتحاق بالاتحاد بني على أساس مصالح الأقطار الذاتية، هذه المصالح التي تتفاوت فيما بينها بين الدول، ولقد تغيرت مع الزمن ومع الشعور بتوافق الأهداف والرغبة في تحقيق السلام للشعوب. ومما ساعد على ذلك كثافة العلاقات بين الأقطار الأوروبية وخاصة العلاقات التجارية التي كانت عاملاً مهماً في الانتماء إلى الجماعة الأوروبية، هذا علاوة على رابطة التجارة الحرة، وبعبارة أخرى فإن الرغبة في التكامل التجاري لم تكن هي الأساس في الاتحاد الأوروبي، إذ إن هذا الجانب لا يمثل جانباً ضعيفاً، بل الحرص على دعم وتنمية التبادل القوي أصلاً، وبخاصة في مجالات مستلزمات الإنتاج، فكان الحرص على تلافي وتجنب ويلات الحروب عاملاً هاماً في موقف الدول الآخذة بمنهج الحياد من الانضمام إلى الجماعة، ومن ناحية أخرى فإن تقارب الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف الدول الأوروبية قد أدى إلى اتجاه الجماعة نحو التوسع، وبهذا فقد بقيت القاعدة الأساسية وهي تز ايد التقارب بين الغايات النهائية للدول المعنية، وبخاصة تلك العلاقات المتعلقة بين هذه الدول والعالم الخارجي (الإمام، 1998م، ص: 338).

ولقد سيطر الهدف الوحدوي منذ البداية على التحركات الأوروبية تجاه التكامل، ولقد ارتبط بالهدفين المشتركين الأساسيين وهما تحقيق السلام، وا ٍذكاء روح الإخاء، وكان ذلك بتعدد المداخل الذي قاد إلى تلك الأهداف المشتركة، غير أن المدخل الاقتصادي والتجاري قد كانت له الأولوية علاوة على فرض هذا المدخل نفسه، وكان ذلك بسبب عدة اعتبارات كان من أهمها: الاعتبار الأول: وتمثل في أن الصراعات العسكرية كانت في أساسها بدافع عوامل اقتصادية، الأمر الذي جعلها في بعض الأحيان تتخذ شكل حروب اقتصادية. أما الاعتبار الثاني: ويتمثل بالحاجة الماسة إلى التعاون من أجل إعادة بناء مادمرته الحرب العالمية الثانية، وهو ما كان هدفاً أوروبياً بقدر ما كان هدفاً أمريكاً، وقد مثّل ذلك الهدف مدخلاً إلى تحقيق التعاون الإقليمي المحدود، كما رشحته نظرية التكامل التي جرى الأخذ بها، وبالتالي فإن أوروبا كانت

تنظر إلى تحقيق هدف مرحلي يجب أن يقترن بالعزم على تحقيق هدف نهائي، وقد بقي بالنسبة لأوروبا هو تحقيق وحدة اقتصادية تقود إلى وحدة شاملة (مبيضين، 2011م، ص: 54).

وخلاصة القول إن عناصر تميز التجربة الأوروبية أن التكامل الإقليمي يتطلب اتفاقاً مبدئياً يقوم على فكرة إقامة وحدة على نحو تدريجي، بدءاً من تحرير التدفقات الاقتصادية، وعلى رأسها التبادل التجاري (ص: 8م، 2005،szumanski). .

ولكن هذا التحرير ثبت أنه بحد ذاته لا يكفي، كما أنه أصبح أقل فاعلية في ظل التقدم الكبير الذي أحرزه العالم في حركته نحو التحرير الاقتصادي، من ناحية أخرى فإن التجربة تشير إلى أنه على الرغم من التقدم الذي تحرزه الدول الآخذة بنظام السوق سواء في أوضاعها الاقتصادية أو في تطور وتشابك أسواقها فإن العوامل الدافعة للتنمية تبقى متوقفة على ما يتم من إنجازات في المجالات الهيكلية الاجتماعية والإقليمية والتكنولوجية (مبيضين، 2011م، ص: 57).

رابعاً : تطور التجربة يفرض تطوير الأطر النظرية:

إن هذه التجربة الأوروبية التي تميزت بنواحيها الاقتصادية أعطت نموذجاً فاعلاً عن التجربة التي تتخلى فيها الدول عن جزء من سيادتها القطرية، ولا يزال هذا التجمع الدولي فاعلاً ما دام بعيداً عن السياسات الأمنية والعسكرية، هذا كله من قبل تبني السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (جاد، 2005م، ص: 223).

وقد ذهب الكثير من الدارسين إلى القول بأن عدم اتخاذ دول الاتحاد الأوروبي موقفاً جماعياً واضحاً ومحدداً تجاه أزمات وحروب البلقان التي ترتبت على تفكك يوغزلافيا فقد كانت خير شاهد على سلامة مقولات الواقعية (مبيضين، 2011، ص: 59).

ومع تحرك دول الاتحاد الأوروبي لوضع الجذور الأولى للعمل المشترك في المجالين السياسي والأمني عبر حيازة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة فقد بدا واضحاً أن مسيرة الاتحاد الأوروبي تجاوزت مقولات الواقعية مما دعا بعض الدارسين إلى الحديث عن الوظيفة الجديدة التي تقول أن الاندماج في قطاع واحد "والذي غالباً ما يحدد على أسس اقتصادية"، يميل إلى توليد آثار تدفع إلى الاندماج في قطاعات

أخـرى، وكـذلك فـإن الفـاعلين دون الـدول مثـل جماعـات المـصالح والبيروقراطيـات الحكومية تعمل مع مؤسسات فوق قومية مثل المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي من أجل إيجاد حلول إقليمية لمشاكل كانت تعالج في السابق على مستوى الدولة، وترى الوظيفة الجديدة أن الفاعلين دون الدول والمؤسسات فوق القومية تعد بمثابة قاطرة الاندماج، وأداة دفع الاندماج إلى مجالات أخرى، وكذلك ترى الوظيفة الجديدة أن امتداد العمل التعاوني إلى المجالات السياسية والأمنية لا يعدو أن يكون ترجمة لنجاح أطراف العمل الإقليمي في المجال الاقتصادي إلى المجال الدولي الفاعل (مبيضين، 2011م، ص: 60).

وبعد التطور من الواقعية إلى الوظيفة الجديدة مروراً بالوظيفة، فقد بدأت محاولات جديدة للمزج بين الواقعية والوظيفة الجديدة وذلك عبر دمج بعض المقولات الواقعية في الإطار العام للوظيفة الجديدة هو أمر يؤكد أهمية تجارب العمل الواقعي في تعديل وتطوير المقتربات النظرية، وكذلك عدم الفصل بين الواقع العملي والاقتراب النظري، فالأخير ليس مجرد تنظير جامد يركب قسراً على الواقع بقدر ما يدخل في عملية التفاعل مع الواقع أو التجربة يشرح جوانب منها، ويستقبل ما يصدر عنها، ويطور من مقاولاته، ويوسع من نطاق تفسيره وشرحه (جاد، 2005م، ص: 224).

أهداف الاتحاد الأوروبي:

إن الاتحاد الأوروبي لا يعد منظمة دولية تقليدية، بل هو منظمة أوروبية فوق العادة إذ هي تنحو نحو التنظيم الفدرالي، وقد نجحت في تنظيم اتحاد يؤدي إلى صلات أكبر بين الدول الأعضاء فيها، ووفقاً لمنظمة الاتحاد الأوروبي فإن الدول الأعضاء المشتركة فيها يهدفون إلى ما يلي (علام، 1998م، ص: 16 . 17، ومبيضين، 2011م، ص: 113 . 114)

1. وضع أسس الاتحاد الوثيق بين شعوب أوروبا، وذلك بإدراك مغزى وأهمية التحول الديمقراطي وبخاصة في دول أوروبا الشرقية، علماً بأن الديمقراطية ليست غاية مقصودة بحد ذاتها، وا ٍنما هي وسيلة لدفع التنمية وتحسين أحوال البشر، والوصول إلى نوعية حياة أفضل (عز الدين، 2009م، ص: 62)،

وذلك من أجل تحقيق أكبر مردود يمكن من خلال الربط بين الدول الأوروبية المختلفة.

2. العمل على تشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق مستوى متقدم من التوظيف، وتحقيق تنمية متوازنة ومستمرة وذلك من خلال قيام منطقة بلا حدود داخلية، ومن خلال تقوية التضامن الاقتصادي والاجتماعي، ومن خلال إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي، ليؤدي كل ذلك في النهاية إلى اعتماد عملة نقدية موحدة.
3. التأكيد على الهوية الأوروبية على المستوى الدولي، وخاصة من خلال تنفيذ السياسة الخارجية المشتركة، وسياسة للأمن مشتركة هي الأخرى تتضمن سياسة دفاع مشتركة، والتي يمكن أن تؤدي إلى سياسة دفاعية مشتركة.
4. تقوية حقوق ومصالح مواطني الدول الأعضاء وحمايتها من خلال تقديم مواطنية الاتحاد.
5. تنمية التعاون الوثيق في شؤون العدالة والشؤون الداخلية.
6. الحفاظ على الاتحاد وتنميته كمنطقة تمثل الحرية والأمن والعدالة، والتي فيها حرية حركة الأشخاص تكون مكفولة بالموافقة للتدابير المناسبة فيما يتعلق بالرقابة على الحدود الخارجية، واللجوء السياسي، والهجرة، ومنع الجريمة ومحاربتها، وذلك وفقاً لما تقتضيه المادة الثانية من معاهدة الاتحاد الأوروبي، والمعدلة طبقاً لمعاهدة إمستردام، "المادة "ب" طبقاً لمعاهدة ماسترخت".

وقد نصت معاهدة الاتحاد الأوروبي على أن الاتحاد يتأسس على مبادئ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وسيادة القانون، واحترام الخصوصيات الوطنية للدول الأعضاء (المادة السادسة من معاهدة الاتحاد الأوروبي المعدلة طبقاً لمعاهدة أمستردام، والمادة "هـ"، طبقاً لمعاهدة ماسترخت، مبيضين، 2011م، ص: 114).

ويظهر لنا من خلال الأهداف التي أنشئ من أجلها الاتحاد الأوروبي أنه اهتم بالنواحي الاقتصادية أكثر من اهتمامه بالنواحي العسكرية والأمنية والدفاعية، وهذا أمر رأيناه منذ تأسيس هذا الاتحاد، والسبب في ذلك عائد إلى أن المسألة الأمنية والعسكرية

والدفاعية كانت مرتبطة بحلف شمال الأطلسي، لذا فإن الدول الأوروبية أخذت جانب الاقتصاد في اتحادها هذا، رغم الشعور بضرورة التفكير بهذه النواحي الأمنية والدفاعية، وا إضافة إلى ذلك فإن المجال الاقتصادي كان أكثر نجاحاً من الجانب العسكري الأمني، وهذا راجع إلى الطبيعة الجغرافية التي تمتاز بها دول أوربا من ناحية، وا لى الصلات التاريخية الوثيقة بين شعوب أوروبا جميعها، وعلاوة على ذلك كله فإن الاهتمام بالجوانب الاقتصادية يدفع كثيراً من دول أوروبا الشرقية إلى الانضواء تحت مظلة هذا الاتحاد، فالنواحي الاقتصادية لا تمثل هاجساً لتلك الدول خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والتي كانت كثير من دول أوروبا الشرقية منضوية تحته.

1 . 2 العلاقات العربية الأوروبية:

لقد كانت الدول العربية مسرحاً للتنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية الكبرى وخاصة بريطانيا وفرنسا وا يطاليا (ص: 125- 126،1994,Bartlett).وقد واصلت هذه القوى سياستها التقليدية الاستعمارية للمنطقة العربية حتى الحرب العالمية الثانية.

ولقد جاءت هذه الحرب بتغييرات جذرية على نحو لم تعد فيه أوروبا مركز العالم المسيطر، فقد بدأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مرحلة انتقالية سادها القلق حول مصير توازن القوى وتوزيعها، والأدوار الخارجية في المنطقة، ومن ثم برزت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كقوتين عظميين، ومن ثم ألقى نظام الثنائية القطبية بظلاله على سياسات القوى الأوروبية؛ التراجع الفعلي للوزن السياسي الأوروبي والنفوذ الأوروبي في المنطقة العربية، فقد قطعت الدول العربية علاقاتها مع فرنسا وبريطانيا بسبب العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، ومن ثم مع ألمانيا بعد أن ثبت للدول العربية بأنها تقوم بدعم إسر ائيل بالمعدات والأسلحة (الرشدان، 1999م، ص: 29).

ومن الواضح لنا من المعطيات التاريخية والسياسية أن السمة البارزة التي غلبت على اهتمامات الدول الأوروبية الكبرى في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، هي إعطاء الاعتبارات الاقتصادية الأولوية على الاعتبارات السياسية، باستثناء حرب السويس عام 1956م، ولقد أضحى ذلك هو منطق الجماعة الأوروبية نفسه منذ

إنشائها، فلقد جُعلت الأداة الاقتصادية وسيلة لتحقيق الهدف السياسي، ومن ثم ظلت المساهمة السياسية الأوروبية الجماعية معدومة لفترة طويلة (مصطفى، 1986م، ص: 65).

فلقد شعرت القيادات الأوروبية بضرورة تصفية علاقاتها مع مستعمراتها ومع دول العالم الثالث بصفة عامة، حتى تتفرغ لإعادة بنائها الذاتي، وقد فرضت هذا المنطق مؤقتاً عدة اعتبارات من أهمها: أن أوروبا حين بدأت تعيد تنظيم صفوفها اهتمت أولاً بالعلاقات بين دولها، وبالعلاقات بين الشرق والغرب، ولم تكن تقدر منذ البداية أن تضع أسساً سياسية فعالة تجاه المنطقة العربية التي فتحت أبوابها لتنافس القوتين العظميين، والتي كانت تجتاحها في تلك الفترة، أي حتى سنة 1967م، حرب باردة مزقت الأراضي العربية(مصطفى، 1986م، 65).

ولقد حاولت الجماعة الأوروبية ومنذ تكوينها انتهاج سياسة خارجية موحدة تجاه العرب، فكان الصراع العربي الإسرائيلي أولى القضايا التي حاولت الجماعة الأوروبية أن توحد سياستها بشأنها، فكانت قضية الصراع العربي الإسرائيلي محكاً للسياسة الخارجية للجماعة الأوروبية (حرب، 1979م، ص: 356).

ورغم ذلك لم يكن للجماعة الأوروبية موقف موحد تجاه القضية الفلسطينية، علماً بأن الموقف الأوروبي كان قائماً على أساس أن القضية قد تمت تصفيتها نهائياً عام 1948م (حرب، 1979م، ص: 65).

وقد اتجهت العلاقات العربية الأوروبية إلى التردي بصورة أكبر مما كانت عليه، وذلك نتيجة التحيز الأوروبي للجانب الإسرائيلي، وذلك كان باستثناء فرنسا، والتي كان يرأسها آنذاك شارل ديغول، إذ أعلن: بأنه ساند المعتدين في حرب 1967م(الحباشنة، 2007م، ص: 186).

إن الموقف الفرنسي في حرب عام 1967م كان موقفاً متميزاً إزاء القضية العربية، إذ كانت فرنسا تخشى من القطبية الثنائية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، فهذه القوى العظمى في العالم لا شك أنها تقف في وجه الطموحات الفرنسية في العالم (الحسان، 1987م، ص: 154).

وقد أبرزت هذه الحرب حيوية المصالح الإستراتيجية والاقتصادية لأوروبا في المنطقة وذلك في ضوء إغلاق قناة السويس وانعكاساتها الضارة على الاقتصاد الأوروبي، وكذلك مع تزايد الوجود السوفييتي في حوض المتوسط، الذي نتج عنه مشكلة تهدد أمن أوروبا من جهة، والتحالفات الغربية من جهة أخرى (الحباشنة، 2007م، ص: 186).

ويمكننا القول: إن السياسة الأوروبية تجاه المنطقة العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت تستند إلى عناصر ثلاثة هي:

1 . عدم الالتزام أو الارتباط السياسي بأية مشكلات من مشكلات المنطقة.

2 . عدم تحمل أي مسؤوليات دولية تقود إلى ردود فعل، أو تعرض اشتراطات معينة بخصوص مواقف محددة من مشكلة الشرق الأوسط.

3 . جعل منطق التعامل مع المنطقة مرتبطاً المصالح الاقتصادية (منصور، 1984م، ص: 18).

غير أن سياسة عدم التدخل في المشكلات الظاهرة في المنطقة أثبتت فشلها، إذ إن الحوادث جميعها كحرب 1967 وكذلك حرب 1973 أثبتت أن أوروبا لا تستطيع أن تقف موقف المتفرج من مشكلات الشرق الأوسط، وأن هذه السياسة لا تتلاءم مع طبيعة العلاقة الإستراتيجية بين أوروبا والمنطقة العربية، ومن ثم بدأت تترسخ تدريجيا لدى القيادات الأوروبية فكرة ضرورة أن تجد أوروبا طريقاً جديداً للتعامل مع الوطن العربي، فشعرت أوروبا باستحالة استمرارها في سياسة عدم التدخل في مشكلات الشرق الأوسط، غير أنها ظلت مشتتة بين التعاطف مع الوجود الإسرائيلي من جانب، والتساؤل عن مصير المصالح الأوروبية في المنطقة من جانب آخر، فقضية الصراع العربي الإسرائيلي لم تطرح جدياً إلا في ميونخ، في شهر تشرين الثاني 1970م، إذ توصلت فيه المجموعة الأوروبية إلى الوثيقة المعروفة باسم "وثيقة شومان" نسبة إلى وزير خارجية فرنسا آن ذاك، ولعل أهم ما ورد في تلك الوثيقة (أحمد، 1979م، ص: 535):

1 الدعوة لانسحاب إسرائيل من الأر اضي المحتلة بعد حرب حزيران 1967م، مع إجراء تعديلات طفيفة في الحدود.

2 . التدويل الإداري لمدينة القدس.

3 . حل مشكلة اللاجئين وذلك من خلال تخييرهم بين العودة أو الإقامة في دول أخرى، بمبادرة أوروبية في إطار الأمم المتحدة (الرشدان، 1999م، ص: 33).

غير أن هذا البيان "وثيقة شومان"" الذي يعده بعض الساسة تحولاً في مسلك الجماعة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية قد كشف عن الاختلافات بين السياسة الأوروبية، ولقد صدرت تصريحات من ألمانيا تفيد بأن البيان ليس محل اتفاق بين الأطراف كلها، وسبب ذلك في عدم نشره في البداية، فأعضاء الجماعة ما زالوا بعيدين آنذاك عن التحدث بصوت واحد حول هذه المشكلة، ويمكن القول بأنه في هذه الحقبة تم طرح المبادرة الأوروبية جانباً، فقد أشار الواقع الفعلي إلى صعوبة التحرك إلى الأمام، على أن أوروبا أخذت تتحرك وبمبادرة فرنسية على صعيد آخر هي السياسة المتوسطية الشاملة لتنظيم علاقاتها مع المنطقة العربية، حتى اندلعت حرب أكتوبر عام 1973م (الرشدان، 1999م)، ص: 31).

ولقد اقتصر رد فعل الجماعة الأوروبية تجاه أزمة أيار . حزيران عام 1967م على إصدار البرلمان الأوروبي لبيان مقتضب في الثاني والعشرين من تموز عام 1967م، ولكن كان للدول الأوروبية الكبرى مواقف متميزة ومختلفة عكست عدم اتفاق السياسات القومية الأوروبية حول التعامل مع الحرب وعواقبها، فكان واضحاً من بداية اندلاع الأزمة كيف اتفق الاتجاهان الأمريكي والبريطاني تجاهها، وذلك بعكس سنة 1948م وسنة 1956م هذا من ناحية، وكيف اختلفا مع الجانب الفرنسي من ناحية أخرى، غير أنه لم تتضح درجة ونطاق هذه الاختلافات إلا بعد اندلاع الحرب وخلال الجهود الدبلوماسية لتسوية آثارها، أما بالنسبة لموقف ألمانيا فقد كانت مؤيدة لإسرائيل في حربها ضد العرب عموماً، وضد الفلسطينيين خصوصاً، وكان هذا الموقف على النقيض تماماً للموقف الفرنسي القاضي بدعم العرب في حربهم ضد إسرائيل، وذلك من خلال المبادرات التي حاولت فرنسا طرحها من أجل المفاوضات والمحادثات الرباعية التي تأخر قبولها من الدول الأربعة المشاركة فيها، إذ لم يوفق على تلك المحادثات الر باعية الاتحاد السوفييتي الداعم للعرب، ولا الولايات المتحدة الداعمة لإسرائيل، واستمرت فرنسا في محاولاتها لإقامة محادثات رباعية من أجل حل هذه

القضية، وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 242، إلى أن تم قصف مطار لبنان عام 1968م، وحظر السلاح الفرنسي على المنطقة العربية في عام 1969م، هنا قامت فرنسا بتقديم وثيقة رسمية من أجل بدء المفاوضات الرباعية التي تقضي بأن يتم حل المشكلة بين العرب وا ٍسرائيل على أساس حل الدولتين، وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 242، فكان الاتحاد السوفييتي أول من وافق على هذه المبادرة الفرنسية، في حين تأخرت الموافقة الأمريكية، وفرنسا من خلال موقفها هذا لا تعني به الوقوف إلى جانب العرب ضد إسرائيل بالدرجة الأولى، بل هي تقصد إلى إيجاد مكان لفرنسا في السياسات الدولية الكبرى (مصطفى، 1986م، ص: 74 . 76).

وتعد حرب أكتوبر نقطة تحول أساسي في اهتمام الدول الأوروبية بالمنطقة العربية، وكذلك نقطة تحول جذرية في العلاقات العربية الأوروبية؛ فقد أدرك الجانب العربي أن دول أوروبا هي مركز التمويل العاجل لدعم إسرائيل عسكرياً واقتصادياً ؛ فالقواعد العسكرية الأمريكية في أوروبا كانت مركز الانطلاق للجسر الجوي الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية لدعم إسرائيل في حرب أكتوبر عام 1973م (الرشدان، 1999م، ص: 31).

ونشوب الحرب في المنطقة يؤدي إلى نتائج قد لا تفيد الجماعة الأوروبية، خصوصاً من النواحي الاقتصادية، فلا شك أن هذه الحرب تؤدي إلى إضرار بالمصالح الأوروبية، وبدا ذلك ظاهراً حين قررت بعض الدول العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية بحظر تصدير البترول إلى الدول الأوروبية، فالدول الأوروبية لا بديل لها عن البترول العربي، إذ إن الاحتياجات الغربية للنفط تمثل حوالي 60 بالمائة من احتياجات العالم ككل، هذا علاوة على الحاجة الكبيرة للغاز الطبيعي، وبعبارة أخرى فإنه يمكننا أن نستنتج أن حرب أكتوبر قد أظهرت أربع حقائق هي (الرشدان، 1999م، ص: 32 . 33):

الأولى: تهديد الحدود الجنوبية الأوروبية.

الثانية: استخدام سلاح النفط، وظهور تأثيره في العلاقات العربية الأوروبية.

الثالثة:إمداد الو لايات المتحدة إسرائيل بالسلاح عبر قواعدها في أوروبا.

الرابعة: إعلان الولايات المتحدة حالة التعبئة القصوى عن طريق قواعدها المتواجدة في أوروبا الغربية، وذلك بمثابة رد فعل على التهديد السوفييتي بإرسال قوات إلى المشرق المتوسط لتطبيق قرار وقف إطلاق النار الذي لم تحترمه إسرائيل في البداية.

يتضح لنا مما سبق الارتباط الواضح بين أمن أوروبا ومصالحها الاقتصادية، وتطورات الصراع العربي الإسرائيلي، مما أثر في سلوك الجماعة الأوروبية تجاه المنطقة العربية، فقد بدأت الجماعة الأوروبية تبحث لها عن دور في عملية التسوية السلمية، وعملية التنمية في المنطقة، ففي أثناء حرب عام 1973م اتخذت أوروبا موقف موحد مفاده حل القضية الفلسطينية وفقاً لقراري مجلس الأمن رقم: 242 و 338 الذي يقضي بوقف إطلاق النار، والدعوة إلى إجراء مفاوضات حقيقية، وجاء هذا الموقف من خلال البيان الذي أصدرته المجموعة الأوروبية في 13 أكتوبر 1973م، ولم يتطرق البيان للدعوة إلى إجراء تعديلات في حدود ما قبل الخامس من حزيران عام 1967، وقد مر هذا البيان الأوروبي دون أن يثير انتباهاً كافياً، رغم أنه لا يختلف كثيراً عن مضمون القرار الصادر في مجلس الأمن في 22 أكتوبر 1973، وبعد ذلك صدر بيان آخر في السادس من نوفمبر 1973م عن اجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين الذي عُرف باسم "بيان بروكسل"، وأهم ما جاء فيه أربعة مبادئ رئيسية (الحباشنة، 2007م، ص: 187):

1. عدم جواز احتلال الأراضي بالقوة.
2. ضرورة وضع حل للاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عام 1967م.
3. احترام السيادة والاستقلال لكل دول المنطقة، مع حقها بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها.
4. تأكيد مبدأ الاعتراف بأن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند أي قرار للتسوية.

وبناء على بيان الجماعة الأوروبية السابق فإن الدول العربية قد رحبت بهذا البيان، وذلك في القمة العربية التي عُقدت في الجزائر في شهر تشرين الثاني من عام 1973م، والتي أكد فيها العرب ضرورة التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني العادلة، ونتيجة لتلك القمة فقد أرسلت

الدول العربية أربعة وزراء خارجية إلى المؤتمر الأوروبي المنعقد في كوبنهاجن في كانون الأول، وذلك من أجل تقديم الملف العر بي للدول الأوروبية، لحث أوروبا على اتخاذ موقف أكثر تقدماً في حل مشكلة القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، وهكذا فقد تبنى مؤتمر كوبنهاجن فكرة الجامعة العربية، وذلك بالتأكيد على قراري مجلس الأمن: 242 و338، كما أكد على البيان الذي أصدرته فرنسا بخصوص تطوير العلاقات العربية الأوروبية، وهكذا يظهر لنا أن العلاقات العربية الأوروبية بدأت بالتطور أكثر فأكثر منذ مؤتمر كوبنهاجن الذي يعد فعلاً نقطة الانطلاق في هذه العلاقات، كما يظهر لنا الدور الأبرز لفرنسا التي لعبت دوراً مهماً في الدعوة لهذا المؤتمر، مع الأخذ بعين الاعتبار المواقف الفردية لكافة أعضا الجماعة الأوروبية تجاه القضية العربية (الرشدان، 1999م، ص: 34).

1 . 3 الحوار العربي الأوروبي 1973م:

وهناك مجموعة من المواقف والمحددات التي كانت تسم الموقف الأوروبي في تلك الحقبة، ابتداءً من الأزمة النفطية، وذلك من أجل الوصول إلى الحوار العربي الأوروبي، ويمكن دراسته كما يلي:

الجماعة الأوروبية واندلاع حرب تشرين الأول والحظر النفطي:

حين اندلعت حرب تشرين الأول . أكتوبر، وحين استُخدم سلاح النفط، قسمت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الدول الأوروبية إلى عدة فئات: الدول الصديقة: وهي بريطانيا وفرنسا وبلجيكيا، والدول المحايدة: وهي ألمانيا، وهولندا خضعت لحظر كامل، وتعرض أمن أوروبا الاقتصادي لخطر مباشر، وانعكست ردود الفعل الأوروبية خلال هذه الأزمة في صورة مزدوجة الأبعاد، فلقد صارت توترات خطيرة على صعيد العلاقات الأوروبية الأمريكية من ناحية وعلى صعيد الجماعة الأوروبية من ناحية أخرى.

أما على صعيد العلاقات الأوروبية الأمريكية فإن الأزمة النفطية أدت إلى خلافات بين دول الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة الأوروبية، ففي حين انشغلت دول أوروبا كل على حدة بكيفية تأمين مصادرها النفطية، وا ٍعادة التوازن الاقتصادي في الدول

الأوروبية، انشغلت الولايات المتحدة الأمريكية في مسألة الحوار بين الشرق والغرب، وكيف سيستغل المعسكر السوفييتي هذه الأزمة ويستفيد منها لمصالحه الخاصة، في حين أن بريطانيا وفرنسا دعتا دول الجماعة الأوروبية لاتخاذ موقف الحياد من الحرب، وعدم مساندة الولايات المتحدة في حربها ضد إسرائيل، كما رفضت بريطانيا طلب كسنجر بوقف إطلاق النار، الذي كان لسادات في بداية الأمر رافضاً وقف إطلاق النار، واستمرت فرنسا ببيع الأسلحة لليبيا والسعودية من ناحية أخرى، في حين رفضت الدول الأوروبية استخدام قواعدها من أجل دعم إسرائيل عسكرياً باستثناء البرتغال التي كانت تستورد نفطها من أنغولا وا يران، وبذلك يتضح لنا طبيعة الموقف المتأزم بين الجماعة الأوروبية من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى (مصطفى، 1986م، ص: 86 . 87).

أما على صعيد الجماعة الأوروبية نفسها فإننا نجد مجموعة من القيود التي كانت تحول دون أن يكون للجماعة موقفاً متميزاً، وذلك بسبب عدم وجود قوات مشتركة أوروبية، وعدم وجود قوة سياسية ذات مقدرة على اتخاذ القرارات الموحدة، وتباعد الأطراف الأوروبية في مواجهة الأزمة، وصعوبة التنسيق بين هذه الأطراف لاتخاذ موقفاً موحداً، إذ اتسم الموقف الأوروبي في هذه الأزمة بالتشتت والحيرة، وذلك بسبب سلوك كل دولة من دول أوروبا موقاً خاصاً بها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من مصالحها الخاصة، فنجد فرنسا مثلاً التي اعترفت بشرعية التحرك العربي المصري على اعتبار أنه وسيلة لتحرير الأراضي المحتلة، ونجد موقف هولندا التي اتهمت مصر وسوريا بخرق الهدنة الفعلية القائمة، كذلك رفضت الدنمارك وهولندا السماح لبريطانيا وفرنسا بالحديث باسم الجماعة في مجلس الأمن، ورفضت بريطانيا وفرنسا مساندة هولندا في الأزمة النفطية خوفاً من النيل من مكانتهما المرموقة عند الأقطار العربية المصدرة للنفط، وهذا يقودنا إلى القول بأن أولوية المصالح القومية غلبت على المصالح الأوروبيةعموماً، إذ حرصت كل من فرنسا وبريطانيا على إبقاء موقفهما مرموقاً عند العرب (مصطفى، 1986م، ص: 88 . 89).

لقد تسببت الأزمة النفطية في عام 1973م إلى فتح قنوات الحوار والعلاقة الطيبة بين الدول العربية والجماعة الأوروبية، كما سبق ذكره من قبل، كما أن القمة العربية

المنعقدة في الجزائر أبدت حسن نية تجاه الجماعة الأوروبية، كما أبدت أن الأزمة النفطية التي حصلت لم يكن القصد منها معاقبة أوروبا، ولقد عبرت البلدان العربية في قمة الجزائر عن ترحيبها بالتعديل الأول للفهم الأفضل للقضية العربية، ولكن أعربت أيضاً عن أملها في أن تعمل الجماعة الأوروبية بكل وسائلها من أجل انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي المحتلة، وا عادة حقوق الشعب الفلسطيني (الدجاني، 1977م، ص: 174)، من قبل أوروبا.

وكما حرصت البلدان العربية من خلال جولة مبعوثيها وزيري الطاقة السعودي والجزائري في أوروبا في بداية كانون الأول على أن توضح لأوروبا أنها تنتظر منها أكثر من مجرد إصدار البيانات السياسية، أي تنتظر منها الضغط على إسرائيل، وذلك في مقابل ضمان وارداتها النفطية (مصطفى، 1986م، ص: 92).

وفي الوقت نفسه جرت سلسلة من الاتصالات الثنائية والجماعية بين دول أعضاء الجماعة للإعداد لمؤتمر قمة كوبنهاجن في الرابع عشر من كانون الأول عام 1973م، وتكثفت الاتصالات بين فرنسا وبريطانيا بصفة خاصة، وكانت الولايات المتحدة ترقب محاولة أوروبا التعبير عن كيفية تخلصها من الوصاية الأمريكية، وكان الاتجاه السائد مع بداية المؤتمر هو أنأوروبا وا ن كانت تهتم بإقرار السلام في الشرق الأدنى لا تستطيع بسبب ما توادهه من مشاكل نفطية أن تقدم المشاركة الأساسية التي تأملها الأقطار العربية(مصطفى، 1986م، ص: 92 . 93).

وفي 28 تشرين الأول عام 1974م انعقدت القمة الأوروبية في كوبنهاجن وكانت القمة العر بية في الرباط عام 1974م قد وافقت على مبدأ الحوار، لكن الجامعة العربية استعجلت طلب مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية مما أدى إلى تأجيل اجتماع لجنة الحوار العامة الأول في 26 تشرين الثاني 1974م، ثم استؤنفت المناقشات في 18 كانون الثاني 1975م، وفي 13 شباط 1975م تم الاتفاق في ليبيا حول مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية باعتماد صفة التفاوض بين مجموعتين عربية وأوروبية لا بين دول.

وفي الوقت الذي لم يتحرك الموقف الجماعي الأوروبي من القضية الفلسطينية خطوة للأمام من بيان تشرين الثاني عام 1973م حتى بيان قمة لندن في حزيران عام

1977م، فإن المواقف الأوروبية الفردية كانت في تحرك دائم، وكانت المواقف الفرنسية تعد . بالمقارنة مع مواقف الدول الأوروبية الأخرى . مواقف رائدة في تأييدها للقضية الفلسطينية، فإذا كان جيسكار ديستان قد أتى بجديد في مضمون السياسة الفرنسية، فإن هذا يتضح جلياً في موقف فرنسا من هذه القضية (مصطفى، 1986م، ص: 100).

ولقد كان مؤتمر ديستان الصحفي في الرابع والعشرين من تشرين الأول عام 1974م قمة التعبير عن تطور إدراك السياسة الفرنسية للطابع الفرنسي الملح للقضية الفلسطينية، أي باعتبارها قضية شعب له الحق في وطن، كما أن حلها ضرورة أساسية يجب أن يؤخذ في عملية التسوية الشاملة، الدائمة والعادلة، فمن دون هذا الحل لن يكون هناك سلام حقيقي، كذلك أكدت فرنسا على ضرورة إشراك الفلسطينيين في مفاوضات التسوية، إلا أن الغموض والتناقض اكتنفا موقفها تجاه الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واتضح ذلك في أكثر من مناسبة متتالية، فمن ناحية وافقت فرنسا على القرار الصادر من الجمعية العامة في الرابع عشر من تشرين الأول عام 1974م والخاص بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثل الشعب الفلسطيني إلى المشاركة في مناقشات الجمعية العامة حول فلسطين، ولقد وافقت عليه أيضاً كل من إيطاليا وا يرلندا، وامتنعت باقي الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة عن التصويت عليه، وثارت إسرائيل ضد هذا الموقف الفرنسي الذي يعد اعترافاً فعلياً بمنظمة التحرير (مصطفى، 1986م، ص: 100 . 101).

ومن ناحية أخرى التقى وزير الخارجية الفرنسي مع ياسر عرفات في الثامن عشر من تشرين الأول سنة 1974م في بيروت، ولقد أثار هذا اللقاء عاصفة أخرى في إسرائيل وصلت إلى حد التفكير في إلغاء وزير الخارجية الفرنسي إلى إسرائيل، في تشرين الثاني سنة 1974م، ومن ناحية ثالثة وافقت فرنسا في بيان صدر عن وزارة الخارجية في الحادي والثلاثين من تشرين الأول سنة 1975م على قيام منظمة التحرير الفلسطينية لفتح مكاتب اتصال وا عـلام في باريس، ولقد رحبت الأوساط الفلسطينية بالقرار الفرنسي، واعتبرته تأكيداً دولياً للصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما ثارت ردود فعل حادة في إسرائيل التي تساءلت حول مغزى توقيت

هذه المبادرة، في الوقت ترفض فيه المنظمة بشدة اتفاقية الفصل الثانية على الجبهة المصرية، ولقد اعتبرت إسرائيل ذلك القرار الفرنسي بمثابة تشجيع للمعسكر العربي المتشدد في رفضه لبوادر التصالح من جانب مصر (مصطفى، 1986م، ص: 101).

وفي 14 حزيران 1975م عُقد أول اجتماع تمهيدي للخبراء الأوروبيين والعربي في القاهرة، الذي شهد الانطلاقة الأولى للحوار العربي الأوروبي، وفي هذا الاجتماع أخذ الحوار الصفة المؤسسية، وقد كان الحوار قد مر بأربع مراحل (صارم، 2000م، ص: 13):

المرحلة الأولى:

وتعد هذه المرحلة هي مرحلة الذروة في الحوار العربي الأوروبي، إذ خلالها استقرت أسعار النفط، ثم كانت الصدمة النفطية عام 1979م، كما أن هذه المرحلة اشتملت على إعلان لندن في عام 1979م، ثم تلاه إعلان البندقية عام 1980م، كما ازدادت الضغوط الأمريكية على دول أوروبا لإنشاء وطن للفلسطينيين، وذلك عقب إعلان البندقية، وذلك لأول مرة، كما أُخذ بعين الاعتبار ضرورة إشراك أفراد من الشعب الفلسطيني في أي مفاوضات سلام.

ولما كانت أوروبا غير قادرة على تقريب وجهات النظر من أجل حل القضية الفلسطينية تطلب الأمر وجود وسيط قوي قادر على تقريب وجهات النظر تلك، فكان الوسيط الأمريكي هو الحل الأمثل، خصوصاً وأن وجود الوسيط الأمريكي أدى إلى تقليص الدور الأوروبي في القضية الفلسطينية، وزيادة على ذلك فإن توقيع معاهدة السلام بين مصر وا إسرائيل في آذار عام 1979م أدت أيضاً إلى تقليص الدور الأوروبي أكثر فأكثر (الرشدان، 1999م، ص: 35).

وفي هذه المرحلة عُقدت اجتماعات عدة بين الطرفين العربي والأوروبي ابتداءً من اجتماع القاهرة عام 1975م، ثم الاجتماع الأول للجنة العامة في لوكسنبيرغ في ما بين 18 . 20 شباط عام 1976 وفي تونس فيما بين 10 . 11 كانون الأول عام 1977م، وفي بروكسل في تشرين الأول عام 1977م، وفي دمشق خلال يومين

التاسع والحادي عشر من شهر كانون الأول 1978م (الحباشنة، 2007م، ص: 189).

المرحلة الثانية:

وتمتد هذه المرحلة بين عامي 1981 و 1988م، ولقد اتسمت هذه المرحلة بالغموض في الحوار بين العرب وأوروبا، علاوة على غموض الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، ولقد كانت الأسباب الكامنة وراء ذلك الغموض ما يلي (صارم، 2000م، ص: 141):

1 . غياب فرنسا عن تأدية أي دور إيجابي بعد انتخاب الرئيس الفرنسي فرانسو ميتران، وهو المعروف بتأييده لإسرائيل، وهو الذي أعلن تأييده لمفاوضات السلام بين مصر وا إسرائيل.

2 . رغبة فرنسا في إرسال قوات للمشاركة في قوات المتعددة الجنسيات في سيناء، ورفض أي مبادرة أوروبية لا تكون بطلب الأطراف جميعها.

وفي آذار عام 1983م أعلنت الجماعة الأوروبية عن ضرورة التوفيق بين المبادرة التي أطلقها الرئيس الأمريكي ريجان، في أيلول عام 1982م والمشروع الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية في مؤتمر فاس، فقد كان الإعلان الأوروبي بمنزلة تهرب من الجماعة الأوروبية من أن تتحمل مسؤولية طرح مبادرة أوروبية مستقلة (الرشدان، 1999م، ص: 39، والحباشنة، 2007م، ص: 189).

المرحلة الثالثة:

وتمتد هذه المرحلة بين عامي 1988 و 1990م، إذ تميز الوضع الأوروبي بميزات جديدة، وحدثت بعض التغييرات الجذرية في المشهد الأوروبي، وذلك بانهيار الاتحاد السوفييتي، وهدم جدار برلين، الأمر الذي أدى إلى تزايد عدد المجموعة الأوروبية ليصل إلى اثنتي عشرة دولة، وتميزت هذه المرحلة أيضاً بإعلان الاتحاد المغاربي، ومجلس التعاون العربي، وبسبب الانقسام العربي في هذه المرحلة، وتوقف انعقاد مؤتمرات القمة العربية لمدة خمس سنوات في فترة ما بين 1980 . 1985م، ومقاطعة دول عدة لمؤتمر عمان، كل هذه الأسباب أدت إلى توقف الحوار العربي الأوروبي، غير أنه في عام 1989 قام الشاذلي القليبي الأمين العام للجامعة العربية آن ذاك بزيارة

إلى فرنسا، وقد طالب فيها الرئيس الفرنسي فرانسوا نيتران بضرورة إصدار مبادرة من جانبه لإعادة الحياة للحوار، وفعلاًدعا الرئيس الفرنسي إلى مؤتمر عُقد في ما بين الحادي والعشرين والثاني والعشرين من كانون الأول 1989م على مستوى الوزراء حضره أربعة وثلاثون وزير خارجية (الحباشنة، 2007م، ص: 189، وانظر: الدجاني، 1981م، ص: 45).

المرحلة الرابعة:

وتبدأ هذه المرحلة بعام 1990م، ولقد تميزت هذه المرحلة بتراجع الحوار بسبب الأمور الآتية:أولاً: انهيار الاتحاد السوفييتي، وحرب الخليج الثانية عام 1991م وتداعياتها على المنطقة (الحباشنة، 2007م، ص: 190).

الموقف الأوروبي بين الحذر المتردد والحاجة إلى المبادرة:

وهذه الحالة التي اتسم بها الموقف الأوروبي امتدت عبر الأعوام 1977 . 1980م إذ اشتملت هذه الأعوام على أحداث كثيرة ساهمت في خلق شيء من التردد في الموقف الأوروبي، وأكثر هذه الأحداث خصوصية ما كان من محادثات السلام بين مصر وإسرائيل في عام 1979م.

فحين بادر الرئيس المصري أنور السادات بزيارة القدس في عام 1977/ ثم ما تلاها من تطورات وأحداث حتى توقيع الرئيس المصري السادات على معاهدة السلام مع إسرائيل في آذار عام 1979م، ثم ما حصل من فشل لمنظمة التحرير الفلسطينية في الحصول على حكم ذاتي في أيار عام 1980م، وفق هذه الأحداث واجهت الجماعة الأوروبية مرحلة جديدة للسياسة المتعلقة بالشرق الأوسط، وقد تأثرت في هذه المرحلة بمعطيات متطورة من أهمهاإن بداية المفاوضات بين مصر وإسرائيل تشير إلى الدور الأمريكي الوحيد في المنطقة في تطور المفاوضات، هذا علاوة على التراجع الواضح لدور الاتحاد السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط، ردود الفعل الكثيرة التي صدرت عن العرب تجاه محادثات السلام المصرية الإسرائيلية، والتي رفضت هذه المفاوضات بدرجات مختلفة الأمر الذي وصل ببعض الدول العربية إلى قطع العلاقات تماماً مع مصر، وتجدر الإشارة إلى أن جميع الدول العربية قد رفضت هذه المعاهدة (مصطفى، 1986م، ص: 105).

ولقد كان رد فعل فرنسا لزيارة السادات إلى القدس يبرزها كالدولة الوحيدة من بين الدول التسع أعضاء الجماعة الأوروبية والتي اتخذت موقفاً شديد التحفظ أثار الكثير من التساؤلات، وعلى العكس كان موقف ألمانيا الغربية وبريطانيا الذي كان واضح الترحيب بهذه الزيارة، ففي حين أشادت الحكومة الألمانية في الثامن والعشرين من تشرين الثاني بالخطوة التي اتخذها السادات نحو السلام، وفي حين حثت إسرائيل على أن تكون أكثر مرونة في ردها على هذه الخطوة، كذلك حين أسرع المستشار الألماني هيلموث شميت بالمجيء إلى القاهرة في السابع والعشرين من كانون الأول سنة 1977م، نجد أن زيارة ريمون بار رئيس وزراء فرنسا، ولوي دي غرنغو وزير خارجيتها لسوريا، أثارت التساؤلات حول حقيقة هدف هذه الزيارة، ومغزاها بالنسبة للسياسة الفرنسية في هذه الفترة من تطور المواجهة الإسرائيلية ومن تزايد الاختلافات بين الحكومات العربية حول الأسلوب الأمثل لهذه المواجهة (مصطفى، 1986م، ص: 106).

الفصل الثاني
تشكيل الاتحاد الأوروبي والشراكة الأوروبية المتوسطية

ويحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث، المبحث الأول: يتحدث عن تشكيل الاتحاد الأوروبي، وتكوين سياسة خارجية وأمنية موحدة، والمبحث الثاني: يتحدث عن المراحل التي مر بها الاتحاد الأوروبي عند تكوينه، والمبحث الثالث: ويتحدث عن موضوع الشراكة الأوروبية المتوسطية، ومؤتمراتها المختلفة والعلاقة مع العرب.

2 . 1 تشكيل الاتحاد الأوروبي عام 1993م، والسياسة الخارجية والأمنية الموحدة:

في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وبعد الدمار الذي لحق بالدول الأوروبية، ولقد كان دماراً هائلاً، فقد تراجع الدور السياسي والحضور في الساحة العالمية لتلك الدول، إذ انهمكت في إصلاح ما دمرته الحرب(الأشول، 2004م، ص: 114).

وفي حقيقة الأمر أن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت أن خلق علاقة الاعتماد المتبادل بينهما وبين أوروبا الغربية هي أنسب صيغة للتعامل مع هذه الدول، زيادة على أنها أفضل وسيلة لتدعيم خطوط المواجهة مع الاتحاد السوفييتي، وتنظيم صفوف معسكرها الغربي لمواجهة هذا الخطر الذي عدته أكبر مصدر لتهديد أمنها؛ لذا استخدمت لتحقيق هذا الهدف آليتين أولهما: مشروع مارشال، والذي نلخصه على النحو الآتي: "قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع مارشال عام 1947م الذي كان الهدف الأساسي منه هو عدم ترك أوروبا الغربية وحيدة بعد الدمار الذي لحق بها، وقدمت الولايات المتحدة من خلال هذا المشروع الكثير من المنح للدول المتضررة وبخاصة فرنسا وبريطانيا تصل إلى حوالي 13.3 مليار دولار، وتم استخدام الآلية الثانية والتي تتمثل بتقديم مظلة أمنية لأوروبا الغربية من خلال حلف الأطلسي العسكري (nato) فقد تم تشكيل الحلف في الرابع من نيسان 1949م الذي كان من أهم أهدافه القضاء على الهاجس الأمني الذي كانت تعاني منه دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وفي هذا الحلف سلمت الدول الأوروبي قيادتها للولايات

المتحدة، وبذلك ضمنت الولايات المتحدة الهيمنة الكاملة على الحلف (الأشول، 2004م، ص: 114).

إبان الحرب الباردة حاولت أمريكا إبقاء أوروبا الغربية مستقرة اقتصادياً قدر ما أمكنها، وذلك من خلال دعمها لتلك الدول المتضررة، وهذا السعي كان إلى جانب سعي الولايات المتحدة أيضاً إلى إبقاء تلك الدول الأوروبية تحت مظلتها العسكرية والأمنية، وكانت العاصمة الأمريكية ترى أن السيطرة العسكرية لها تتمثل في مجموعة من النواحي، أولها السيطرة على حلف الناتو، وثانيها: السيطرة الاقتصادية وذلك من خلال الاستثمارات الواسعة، كل ذلك من أجل أن تضمن الولايات المتحدة ألا تقوم في أوروبا قوى عسكرية منافسة لها (جواد، ومحمد، 2002م، ص: 25).

غير أن بعد مدة وجيزة ظهرت في فرنسا وألمانيا بعض الحركات الاستقلالية التي تدعو إلى التخلص من الهيمنة الأمريكية، إذ كانت المبادرة من فرنسا تتمثل بالانسحاب من الجناح العسكري لحلف شمال الأطلسي عام 1966م، وأعلنت أيضاً رغبتها في بناء قوة نووية خاصة بها، علاوة على إعلان رئيسها ديغول معارضته لانضمام بريطانيا للمجموعة الأوروبية، وذلك لأنه كان يرى فيها حصان طروادة التي تستخدمه أمريكا من أجل التدخل في شؤون المجموعة الأوروبية، وذلك علاوة على تبني كل من الرئيسين كارتر وريجان المجابهة مع الاتحاد السوفييتي، غير أن هذه الدول الأوروبية أبقت على علاقاتها الاقتصادية مع دول الاتحاد السوفييتي (الحباشنة، 2007م، ص: 190).

أما ألمانيا فإنها تبنت سياسة (الاوستبوليتيك) وهي سياسة الانفتاح على الشرق، إذ استمرت ألمانيا في مد جسور التعاون بين ألمانيا الغربية وبين دول الكتلة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي، وتمثل هذه الخطوة التي خطاها الألمان خطوة جادة لإعادة توحيد ألمانيا الشرقية والغربية، وبعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفييتي، وتفكك حلف وارسو، شعرت الجماعة الأوروبية بأن الخطر الذي كان يهددها قد انتهى، فبدأت تعتمد سياسة خاصة بها بعيدة عن الجانب الأمريكي (مطاوع، 2004م، ص: 108).

وبعد مدة تزيد عن عام من التفاوض حول مشروع الاتحاد الأوروبي انتهت أوروبا إلى حقبة متوازية مع الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن من خلالها تحقيق الاستقلال عبر وحدة أعمق في المجال الاقتصادي والنقدي، وعلاوة على الاستقلال أيضاً في مجال العلاقات الخارجية، وذلك في وقت بقي الارتباط الاستراتيجي قائماً وفاعلاً في المجالين الدفاعي والعسكري بين الطرفين "الأوروبي والأمريكي"، الأمر الذي دفع إلى اتفاقية "ماسترخت" عام 1993م، وقد أحدثت هذه الاتفاقية تغيراً جذرياً على معاهدة روما التي أنشأت الجماعة عام 1957م بل تجاوزت أهميتها ما طُرِح سابقاً وذلك بشأن السوق الأوروبية الموحدة في عام 1958م (مطاوع، 2004م، ص: 108)، حيث حملت هذه الاتفاقية . ماسترخت . بصمات واضحة للصيغة الفدرالية للاندماج بين أطراف الجماعة، حيث انتقلت الجماعة إلى الاتحاد الأوروبي مشددة على السياسة الخارجية الموحدة للاتحاد، وهي فتح الباب أمام استقلال أوروبا كتلة سياسية دولية طالما توافر لها قدر كبير من التراضي بين أعضائها، وجعلت الاتفاقية من اتحاد غرب أوروبا عشرة أجزاء من مؤسسات الاتحاد لها سلطتها في وضع سياسة موحدة لأوروبا، مما يجعله ذراعاً دفاعياً لمؤسسات الاتحاد، وأن تكون الفرقة الألمانية الفرنسية نواة لتأسيس جيش أوروبي مشترك (الحباشنة، 2007م، ص: 191).

وفي التسعينيات من القرن المنصرم عاد التفكير مرة أخرى في تشكيل وحدات عسكرية متعددة الجنسيات خارج حلف شمال الأطلسي (الناتو) وذلك باسم (ewro corps)وقد اشتملت هذه القوات على جنود من فرنسا وألمانيا ثم وبلجيكيا وا إسبانيا ولوكسنبرغ، ومن ثم تم إنشاء قوة التدخل السريع (ewro for) ثم تم إنشاء قوات جوية وأخرى بحرية (ewroonwv)وضمت هذه القوات جنوداً من إسبانيا وا إيطاليا والبرتغال، وأخيراً في عام 1994م تم إنشاء وحدة أوروبية للتخطيط، وكانت هذه مجموع القوى المتعددة الجنسيات الأوروبية التي تميزت بالبطء الشديد في قدرتها على التحرك، وا إن بقيت القوة الوحيدة التي تمثل البناء الدفاعي لأوروبا (لاوندي، 2000م، ص: 182)، وقد تولد لدى اتحادها شعور بالضعف لافتقار القارة للمقدرة العسكرية المؤهلة بالقدر الكافي كي تدخل دخولاً فاعلاً في أزمات وصراعات منطقة البلقان كلها، الأمر الذي دفع بالقارة إلى ترك المهمة لحلف شمال الأطلسي وقواته، وهذا الأخير

يأتمر بأمر من خارج القارة، في الوقت الذي وضح فيه أن الولايات المتحدة لا تبدي رغبة في التدخل في كل أزمة إقليمية تقع في القارة الأوروبية (أصفهان، 2002م، ص: 134).

ومن هنا فقد وجب على أعضاء الاتحاد الأوروبي تجهيز أنفسهم بالآليات التي تكفل لهم ترويج مجموعة قيمهم المشتركة، هذا علاوة على الدفاع عن أنفسهم، مما أدى إلى إنشاء مؤسسات متخصصة بسياستي الخارجية والأمن، وذلك مثل مؤسسة الاتحاد الغربي (c.f.sp) والتي تم إقرار إنشائها في معاهدة ماسترخت في عام 1993م، كما خرجت معاهدة أمستردام إلى حيز التنفيذ في عام 1999م هذه المعاهدة التي جاءت بخمسة أهداف للاتحاد الأوروبي، وهي (الحباشنة، 2007م، ص: 191):

1. حماية المصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.
2. ضمان استقلالية أمن الاتحاد وتقويته، و المحافظة على السلم.
3. تقوية أواصر الأمن الدولي.
4. الترويج للتعاون الدولي.
5. دعم الديموقراطية واستقلال القضاء، واحترام حقوق الإنسان.

وقد عززت هذه الاتفاقية من قوة اتحاد غرب أوروبا على اتخاذ القرارات، وتزويده باستراتيجيات مشتركة للعمل في المناطق التي تشترك فيها الدول الأعضاء بمصالح حيوية مهمة، كما تم تعزيزها زيادة على لجنة الانتقاء والأمن، واللجنة العسكرية الموازية التي تعمل على تقديم النصح والإرشاد للحكومات فيما يتعلق بشأن إدارة الأزمات، وفي تشرين الأول عام 1999م عُيّن خفير سولانا أميناً عاماً للاتحاد الأوروبي، والذي كان وزيراً للخارجية الإسبانية سابقاً، هذا علاوة على كونه شغل منصب الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، فكان تعيينه ضماناً لاستمرارية وكفاءة السياسة الخارجية للاتحاد، أما مفهوم التعاون الدفاعي الأوروبي فقد كان حتى عام 1999م يستند إلى ثلاثة جوانب رئيسية غير خلافية من جانب الأوروبيين (أصفهان، 2002م، ص: 135)؛ ويبرز الجانب الأول في أن فكرة الهوية الأمنية والدفاعية سيتم تطويرها في إطار الناتو، وذلك من أجل ضمان موفقة واشنطن، ويتمثل الجانب الثاني: في عد الاتحاد الأوروبي بمثابة الأداة النظامية للتعاون الدفاعي الأوروبي، أما

الجانب الثالث: فيتمثل في أنه ليس من المتوقع للاتحاد الأوروبي أن يلعب دوراً في الدفاع عن أوروبا (الحباشنة، 2007م، ص: 192).

إلا أن هذا المفهوم و ُجّه بسياسة أمريكية تقوم على عناصر ثلاثة هي:

1. ألا يقيم الأوروبيون قوة إضافية إلى قواتهم الوطنية، أو قوات الناتو الموجودة بالفعل، وذلك من أجل ألا تضعف قوة الحلف، أو تضعف من إلتزام الدول الأعضاء تجاهها.
2. ومن ثم لا يحدث الفصل بسببهما.
3. أما العنصر الثالث فيقوم على الاتفاق على ضرورة الاحتفاظ بالدفاع الأوروبي في إطار الناتو، على أن تتمتع أوروبا باستخدام الحلف دون اعتراض أمريكي صريح (سويلم، 2002م، ص: 192).

وهكذا عُدت الخطوات التي صاحبت تعيين سولانا منعطفاً حاسماً في الجهود المبذولة من أجل إنشاء دفاع أوروبي مستقل، كان من أبرزها (محمد، 2001م، و2002م، ص: 55): اتفاقية الاتحاد الأوروبي في هلسنكي، وتشكيل فيلق عسكري مشترك يكون جاهزاً عام 2003م، ومزوداً بأحدث الأسلحة التي تمكنه من أداء مهام عسكرية سريعة، وقد تم الاتفاق على ما يلي:

أولاً: الاتفاق الفرنسي الألماني على إطلاق قمر صناعي استطلاعي للتخلص من الاحتكار الأمريكي للمهام الاستطلاعية في حلف شمال الأطلسي.

ثانياً: التفاهم الفرنسي البريطاني على تطوير الصناعة العسكرية المشتركة.

ثالثاً: اتخاذ خطوات جديدة لتنشيط منظمة الاتحاد الأوروبي الغربي، واعتبارها المنظمة العسكرية للاتحاد الأوروبي (الحباشنة، 2007م، ص: 192).

وبالرغم من الإجراءات التي توصل إليها الأوروبيون من أجل إقامة سياسة خارجية وأمنية مشتركة؛ إلا أن الحربين ضد نظام طالبان في أفغانستان، وضد العراق أظهرتا العجز الأوروبي لأن يكون له سياسة خارجية وأمنية مستقلة في التحرك الدفاعي، ففي أحداث الحادي عشر من أيلول . سبتمبر 2001م اتسمت ردود الفعل الأوروبية بالفردية، وفي نهاية المطاف تمكنت الولايات المتحدة عبر بريطانيا من دفع الاتحاد الأوروبي للتسليم للجانب الأكبر من الرؤيا الأمريكية (محمد، 2001م، ص: 85)،

هذه الرؤية التي تجنب أصحابها الدعوة إلى تطبيق المادة الخامسة من معاهدة الناتو، لأن تطبيقها بالكامل يعني عدم قدرة الإدارة الأمريكية على الانفراد بإدارة العمل العسكري الذي تنوي القيام به وتحديد مداه، ففي رأي أمين عام الحلف في ذلك الوقت "جورج روبرسون" أن جيوش أروبا مثقلة بأعباء الطرز العسكرية القديمة لأسلحتها، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة التي عفا عنها الزمن، علاوة على افتقارها للقدرة العسكرية الكافية (سعد، 2003م، والحباشنة، 2007م، ص: 193)، فبروز النظام العالمي الجديد والعولمة وبزوغ الكثير من الأزمات والحروب، مثل أزمة حرب الخليج، وأزمة حرب البوسنة والهرسك، وأزمة حروب كوسوفو، أوضحت بجلاء ضعف الآلية الأوروبية المعروفة بالتعاون السياسي الأوربي (eps) بشأن تبني سياسة أوروبية مشتركة تجاه القضايا السياسية الخارجية، إذ إن الاتحاد الأوروبي وقف عاجزاً عن اتخاذ موقف موحد تجاه الأزمات الدولية، حتى وا ٍن كانت على حدودها الشرقية في أوروبا كما حدث في البوسنة والهرسك أو كوسوفو، أو في إطار الشرق الأوسط، بحيث أصبح من الواضح أن الاتحاد الأوروبي إذا أراد أن يظهر كفاعل في المجال الأمني والدفاع فإنه يحتاج إلى تطوير قدرة مستقلة سواء كانت مؤسسية أم عسكرية (tim,1998، والحباشنة، 2007م).

فبرطانيا قبيل انعقاد قمة سانت مالو عام 1998م مارست حق الاعتراض على أي ربط هيكلي بين الاتحاد الأوروبي كمنظمة، وقضايا الدفاع الأوروبي، فقد كانت العقبة الكبرى الوحيدة في كل من السياسة الأمنية والخارجية هو عدم قدرة كل من بريطانيا وفرنسا على الاتفاق على الخطوط الرئيسية لهذه السياسة، فقد كان أحد الاختلافات الجوهرية في التوجهات بين فرنسا وبريطانيا هو أثر السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية في الولايات المتحدة، في حين تعد فرنسا ظهور السياسة الدفاعية الأمنية الأوروبية يدعم ويحسن تحالف عبر الأطلسي، ويجعله أكثر توازناً ومن ثم أكثر قوة، فقد رأت بريطانيا أنه في حال إظهار أوروبا قدرة جادة على إدارة شؤونها الأمنية، فإن واشنطن ستصبح في عزلة، وقد ينهار الناتو (شديد، 2004م، والحباشنة، 2007م، ص: 193)، وهذا يوضح أن أي تقدم في السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية سوف يعتمد في الأساس على الإرادة السياسية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي

التي يجب أن تتبع من الدول الأعضاء الكبرى، وذلك لإيجاد سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وسياسة دفاعية أوروبية أكبر فعالية في المستقبل (الحباشنة، 2007م، ص: 193).

وكذلك فإن الحرب الأمريكية البريطانية على العراق أظهرت مدى انقسام الدول الأوروبية؛ انقسام قلب أوروبا وفرنسا وألمانيا في جهة معارضة الولايات المتحدة، ووقفت بر يطانيا ودول أخرى متنافسة في تأييد السياسة الأمريكية والموقف الأمريكي، وحدث الانقسام نفسه داخل الناتو، فقد حدث انقسام أوروبي آخر، إذ إن فرنسا وألمانيا وبلجيكيا هددت باستخدام حق النقض ضد تركيا المدعومة أمريكياً بخصوص تقديم قدرات دفاعية في حالة تعرضها للاعتداء، ليعكس ذلك الوضع الصراع بين الولايات المتحدة وأوروبا (حتي، 1992م، ص: 29)، وبالنتيجة فإنه من الصعوبة بمكان التحدث عن سياسة خارجية أوروبية مستقلة تماماً عن السياسة الأمريكية؛ لأن أوروبا ما زالت محمية بالمظلة الأمنية والنووية الأمريكية، وقد انعكس هذا الوضع على السياسة الأوروبية تجاه منطقة الشرق الأوسط عموماً، والمنطقة العربية خاصة، في ما يتعلق بموضوع الشراكة العربية الأوروبية.

2 . 2 المراحل التي مر بها الاتحاد الأوروبي:

ومن المؤكد أن الاتحاد الأوروبي وغيره من الاتحادات الدولية لا يمكن أن تظهر إلى حيز الوجود فجأة، بل لا بد من وجود عدد من المراحل التي تسبق نشأة ذلك الاتحاد، ومن هنا فإن هذا المبحث سيسلط الضوء على أهم المراحل التي مر بها الاتحاد الأوروبي قبل تأسيسه.

المرحلة الأولى: ظهور جماعة الفحم والصلب الأوروبية:

يمثل الفحم والصلب في أوربا في خمسينيات القرن العشرين أهم مصادر الطاقة على الإطلاق، إذ اعتمدت عليه الدول الأوروبية اعتماداً كبيراً في صناعاتها، حتى شكل ما نسبته 65 بالمائة من مصادر الطاقة للدول الست المؤسسة لهذه الجماعة، ولقد انتهت المفاوضات في عام 1951م بخطة شومان وذلك بتوقيع معاهدة في باريس

لإنشاء جماعة أوروبية تتعلق بالفحم والصلب، ومن ثم رأت الجماعة النور في عام 1952م (الإمام، 1998م، ص: 87).

ولقد حاولت الدول الأوروبية إقناع بريطانيا في الانضمام لهذه الجماعة التي تتعلق بالفحم وصناعة الصلب، والتي سيكون لها دورها الكبير في تشكيل معالم الاقتصاد الدولي في أوروبا، ويعود الفضل في إنشاء هذه الجماعة الأوروبية إلى وزير الخارجية الفرنسي شومان، والذي طرح فكرة إنشاء هذه الجماعة الأوروبية، ولقيت هذه الفكرة قبولاً عند مستشار الجمهورية الفيدرالية الألمانية، ومن ثم طُرحت هذه الفكرة عبر أوروبا، فلقيت قبولاً عند كل من إيطاليا، وبلجيكا، وهولندا، ولوكسينبيرغ، فأسست هذه الدول الست تلك الجماعة الأوروبية في الثامن عشر من نيسان عام 1951م (غالي، وعيسى، 1989م، ص: 395، ومبيضين، 2011م، ص: 94).

ولقد كان الهدف من إنشاء هذه الجماعة الأوروبية إنشاء سوق أوروبية موحدة لمادتي الفحم وصناعات الصلب، وذلك من أجل إلغاء الرسوم الجمركية والتكاليف الكبيرة التي تدفعها بعض الدول من أجل هذه الصناعات، ومن ثم تشجيع إقامة مثل هذا السوق (بسيوني، 2007م، ص: 19).

وقد تم إيجاد أربعة أجهزة وهي: سلطة عليا تتألف من تسعة أعضاء مستقلين، وميغين من قبل حكومات الدول الست الأعضاء لكل من فرنسا، وألمانيا، وا يطاليا، عضوان، وعضو واحد لكل من: بلجيكا، وهولندا، ولوكسنبيرغ، وهذه السلطة العليا تعد المؤسسة التنفيذية الوحيدة التي لها حق اتخاذ القرار، وهي المسؤولة عن تنفيذ أهداف المعاهدة، ولها الحق في إصدار قرارات ملزمة بأغلبية أعضائها، أما الجهاز الثاني فهو: المجلس النيابي"، والذي يتكون من وفود تختارها البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء، ويمارس سلطات إشرافية أساسية، والجهاز الثالث: هو المجلس التمثيلي، والذي يتكون من ممثل واحد عن كل حكومة من حكومات الدول الأعضاء، وله دور استشاري، علماً بأن له بعض سلطات اتخاذ القرار، وله سلطة التنسيق بين أنشطة الدولة والجهاز الأول (السلطة العليا)، أما الجهاز الرابع فهو محكمة العدل، والتي تتكون من تسعة قضاة، من أجل تفسير وتطبيق وضمان تنفيذ المعاهدة، ويحدث تجديد جزئي كل ثلاث سنوات، مع إجازة إعادة التعيين لمدة أخرى، ويتحدد العدد بعدد الدول

الأعضاء، مع زيادة عضو إذا لزم، وذلك من أجل أن يكون العدد فردياً (الإمام، 1998م، ص: 93، ومبيضين، 2011م، ص: 95).

ثانياً : إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وجماعة الطاقة الذرية الأوروبية:

لقد شجع النجاح الذي تم لجماعة الفحم والصلب الأوروبية الدول الأعضاء إلى التوسع في إنشاء جماعة أقتصادية أوروبية، وجماعة للطاقة الذرية الأوروبية، غير أن إنشاء هاتين الجماعتين أدى إلى ظهور إشكال مع جماعة الفحم والصلب الأوروبية (علام، 1998م، ص: 10).

وفعلاً تم إنشاء هاتين الجماعتين بموجب معاهدتي روما في الخامس والعشرين من آذار عام 1957م، وقد دخلتا حيز التنفيذ في الأول من شهر كانون الثاني من عام 1958م، وذلك بعد التوقيع عليها من قبل فرنسا وألمانيا وا يطاليا، وبلجيكا، ولوكسنبيرغ، ولقد كان الهدف من إيجاد الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو السوق الأوروبية المشتركة هو العمل على خلق سوق للتجارة الحرة داخل الدول الأعضاء في هذه الكتلة الاقتصادية الجديدة، وذلك بالتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على الواردات والصادرات، وحصص الإنتاج الصناعي في هذه الدول، وقد ثبت بحكم التجربة في ما بعد أن السوق الأوروبية المشتركة كانت أبعد من كونها مجرد اتحاد جمركي بين هذه الدول الأوروبية، وقد تعددت أغراضها، فمنها العمل على خلق سياسات مشتركة في أمور النقل والتجارة الخارجية، والزراعة، وكان من المقرر أن تؤدي هذه الأمور في نهاية الأمر إلى اتخاذ سياسات موحدة بخصوص ما يعد ذا صلة داخلية لمصالح الدول مما سبق من إجراءات (بسيوني، 2007م، ص: 21 . 22، ومبيضين، 2011م، ص: 97).

ولتحقيق الغاية التي أنشئت هذه الجماعة الأوروبية من أجلها، فإن الجماعة سعت لتحقيق ما يلي (علام، 1998م، ص: 11 . 12، ومبيضين، 2011م، ص: 98):

1 . إلغاء الحواجز الجمركية، ووضع تعرفة جمركية موحدة.

2 . التنسيق بين السياسات المالية والاقتصادية.

3 . إيجاد سياسات مشتركة في الزراعة والنقل.

4 . السماح بحرية الحركة للعمال والشركات، والبضائع والخدمات.

5 . إيجاد مناخ اقتصادي مناسب لعمل السوق المشتركة، من خلال إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي لدعم فرص العمل، وا إنشاء بنك استثماري؛ لإعطاء القروض والضمانات لمساعدة المناطق والقطاعات الأقل نمواً، والعمل على إنشاء صندوق تنمية أوروبي لدول وأقاليم ما وراء البحار لبعض الدول الأعضاء (غانم، 1967م، ص: 335 . 343).

وبالنسبة لجماعة الطاقة الذرية الأوروبية فقد تأسست من أجل التنمية السلمية للطاقة الذرية في أوروبا، وتتكون هذه الجماعة من مجلس، وسلطة عليا، ولجنة، وبهذا فإن الدول الأوروبية أصبح فيها ثلاث مجالس؛ مجلس لجماعة الطاقة الذرية، ومجلس للجماعة الاقتصادية، ومجلس ثالث لجماعة الفحم والصلب، وهذه الجماعات عملت وفق أنظمتها وأجهزتها المختلفة، ولقد تأسست جماعة الطاقة الذرية الأوروبية ودخلت حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني من عام 1958م (الإمام، 1998م، ص: 109).

ولقد استمر الحال على ما هو عليه من عمل هذه الجماعات الأوروبية الثلاثة حتى عام 1967م، إذ تم دمج هذه المجالس الإدارية لهذه الجماعات الثلاث في مجلس إداري واحد، تخضع له هذه الجماعات، وكان ذلك في الأول من شهر أيلول من عام 1967م، ولقد اتفقت الدول الموقعة على هذه المعاهدة منذ عام 1958م على أن تكون المحكمة والمجالس القضائية مشتركة بين الدول جميعاً (مبيضين، 2011م، ص: 99).

وحين أثبتت هذه الجماعات الأوروبية دورها الفاعل، وفرضت وجودها على الصعيد الدولي، فقد انضم إليها دول أوروبية متعددة، فقد انضمت بريطانيا والدنمارك وا يرلندا في الأول من كانون الثاني من عام 1973م، وفي الأول من كانون الثاني من عام 1995م انضمت كل من الاتحاد الأوروبي، والنمسا وفنلندا والسويد، وقد أدى سقوط سور برلين، وما ترتب عليه من توحيد ألمانيا في الثالث من تشرين الأول من عام 1990م، والتحرر من تبعية الاتحاد السوفييتي، والتحول الديموقراطي في وسط أوروبا، وتفكك الاتحاد السوفييتي نفسه في كانون الأول عام 1991م، إلى تغير البنية السياسية للقارة الأوروبية، مما أدى في نهاية المطاف إلى عمل الدول الأعضاء على

تقوية روابطها، وذلك بتفاوضها على معاهدة جديدة اتفق على جوانبها الأساسية في المجلس الأوروبي في ماسترخت في التاسع والعاشر من كانون الأول عام 1991م، وتم التوقيع عليها في السابع من شباط من عام 1992م، ومن ثم دخلت حيز التنفيذ في الأول من تشرين الثاني عام 1993م، وقد سُميت بمعاهدة الاتحاد الأوروبي (بسيوني، 2007م، ص: 23، ومبيضين، 2011م، ص: 100).

ودون شك فإن الوحدة في ألمانيا قد أسهمت بشكل كبير في زيادة الثقل السياسي لألمانيا في أوروبا، كما أنه من النتائج التي ترتبت على هذه المعاهدة ما كان من توحيد العملة الأوروبية، والذي تم في عام 1999م، إذ صدرت العملة الأوروبية الموحدة والتي سميت "باليورو" (مبيضين، 2011م، ص: 100).

وبذلك يتضح لنا المسيرة التاريخية والتدرجات التنظيمية التي سبقت إنشاء الاتحاد الأوروبي، وكما رأينا فإنها امتدت عبر أكثر من أربعين سنة، حتى وصل الاتحاد الأوروبي إلى حيز الوجود في تسعينيات القرن الماضي.

2 . 3 الشراكة الأوروبية المتوسطية من برشلونة عام 1995 حتى برشلونة عام 2005م:

لقد تفاعلت مجموعة من المعطيات الأوروبية والإقليمية والعالمية التي شكلت في مجموعها محددات قامت بتوجيه الجماعة الأوروبية تجاه سياسة متوسطية جديدة يكون للعرب دور فيها، ففي عام 1992م بدأ التطور الجذري في السياسات الأوروبية تجاه دول المتوسط، إذ جاء في قمة لشبونة بأن شرق المتوسط وجنوبه بالإضافة إلى الشرق الأوسط، تمثل منطقة جغرافية لها أهمية كبيرة بالنسبة للاتحاد الأوروبي من ناحية الأمن الجماعي، وبدخول اتفاقية ماسترخت حيز التنفيذ في تشرين الثاني عام 1993م، كلفت قمة "كورفو" في اليونان المجلس الوزاري للاتحاد في عام 1993م كلاً من مجلس الوزراء واللجنة الأوروبية بتقييم السياسة المتوسطية، والاستفادة من الفرص المتاحة لتطوير تلك السياسة وتعميقها، على المدى القصير والمتوسط، وبناء على ما سبق فقد تم عقد مؤتمر "كان" في فرنسا في ما بين السادس والعشرين والسابع والعشرين من شهر تموز عام 1995م لمناقشة إمكانية التطوير الفعلي للسياسة

المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي، وتضمن البيان الختامي للقمة موقف الاتحاد الأوروبي المؤيد للمؤتمر الأوروبي الذي عُقد في برشلونة في شهر تشرين الثاني عام 1995م، واستناداً إلى هذا الموقف الأوروبي تم الإعداد لمشروع الإعداد الرسمي لمؤتمر برشلونة الذي يعد بمثابة ذروة الاهتمام الأوروبي بمنطقة المتوسط عموماً، والمنطقة العربية خصوصاً، وبداية فصل جديد في السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، واستكمالاً للسياسة المتوسطية الجديدة له، وبعد ذلك جاء مؤتمر مالطا عام 1997م، ومؤتمر باليرمو عام 1998م، ومؤتمر شتوتغارت عام 1999م، ومؤتمر مارسيليا وسياسة الجوار، ومؤتمر برشلونة لعام 2005م، وهذا كله استكمالاً لمسيرة برشلونة (الحباشنة، 2007م، ص: 194).

مؤتمر برشلونة 1995م:

لقد تم انعقاد مؤتمر برشلونة في المدينة البرتغالية التي صار اسمها اسماً لذلك المؤتمر، وذلك في الفترة ما بين السابع والعشرين والثامن والعشرين من شهر تشرين الثاني من العام 1995م، ولقد ضم هذا المؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعددهم آن ذاك خمسة عشر وزيراً هذا بالإضافة إلى ثمانية وزراء خارجية عرب من دول: المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، وبعض دول المتوسط كتركيا، ومالطا، وقبرص، وقد جاء هذا المؤتمر تتويجاً للجهود التي بذلت في العلاقات العربية الأوروبية منذ حوالي عشرين سنة، إذ حملت كل دولة من هذه الدول رؤيتها الخاصة وموقفها ومصالحها من هذه الشراكة الأوروبية العربية، الأمر الذي دفع ببعض الدارسين إلى تسمية هذا المؤتمر بحلف أوروبي/ متوسطي (صارم، 2000م، ص: 210).

ولم يكتفِ الأوروبيون بطرح خطط للتعاون الاقتصادي وحسب؛ بل تعدوا ذلك إلى مجالات أُخرى وسياسية وآيدلوجية وقانونية وثقافية وغيرها، وأعد خبراءهم ميثاقاً يبيّن معظم المفاهيم الأوروبية المعاصرة في مجال حقوق الإنسان، والديمقراطية، والاقتصاد الحر، والتعددية، والالتزام بالقوانين والمواثيق الدولية، واعتماد الوسائل الدبلوماسية في حل المنازعات الدولية، والعرب الذين يتطلعون إلى تحقيق تنميتهم والحصول على التكنولوجيا الحديثة، والمساعدة في ردم الهوة الاقتصادية، كان لديهم أيضاً هماً آخر

يرقى على مرتبة الأولوية، وهذا الهم يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، ونزع السلاح (الخضر، 1998م، وصارم، 2000م، ص: 211).

ولقد تضمن مؤتمر برشلونة عدداً من المحاور التي نوقشت، وهذه المحاور هي كما يلي:

أولاً: المحور السياسي والأمني:

تمثل المنطقة العربية الطريق الواصل بين أوروبا وآسيا وا ٍفريقيا، ومن هنا فإن أي انغلاق لهذا الطريق قد يؤدي إلى محاصرة أوروبا في معطياتها الاقتصادية، أما بالنسبة للجانب الأوروبي فإن الاستقرار على الجانبين الجنوبي والشرقي، ومن هنا تزداد أهمية الاستقرار في المنطقة العربية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وذلك باحتواء النزاعات المحلية والإقليمية والدولية، والتي قد تكون في المنطقة العربية، لأن هذه النزاعاتتمثل خطراً كبيراً على الاستقرار الاقتصادي الأوروبي (كردون، 1999م، ص: 17)، ووفقاً لهذا السبب فإن دول الاتحاد الأوروبي تسعى إلى تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في منطقة البحر المتوسط من خلال المشروع المتوسطي بما يخدم أمنها ومصالحها الحيوية، وذلك لا يكون إلا من خلال حوار سياسي منتظم بين الأطراف السياسية المشاركة، وهذا الحوار لا بد له من الاستناد إلى عدد من القواعد تتمثل بما يلي (الحباشنة، 2007م، ص: 194):

1. العمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
2. العمل على احترام مبادئ الديموقر اطية والحرية ودولة القانون.
3. احترام المساواة المطلقة فيما بين الدول، وكذلك الحقوق اللازمة لسيادة الدولة للأطراف، والوفاء بالالتزامات وفقاً لقواعد القانون الدولي.
4. احترام حقوق الشعوب المتساوية في تقرير مصيرها.
5. تسوية خلافات الشركاء بالتسوية السلمية، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة، بما في ذلك الاستحواذ على الأراضي بالقوة.
6. تعزيز الأمن الإقليمي عبر العمل المشترك لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيلوجية، ومنع تراكم الأسلحة التقليدية، ليكون الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل (غالي، 1997م، ص: 195).

ومن الملحوظ أن القضية الأمنية في منطقة حوض المتوسط قد كان لها اهتمام خاص، باعتبارها محور أساسي من محاور المشروع المتوسطي، وباعتبارها الموجه الرئيس الذي يحكم المسيرة الأوروبية المتوسطية، وبالرغم مما يحظى به البعد الاقتصادي و الاجتماعي من اهتمام وتركيز أوروبي، غير أن المشاركة السياسية والأمنية تبقى هي سبيل التعاون الأوروبي المتوسطي، وذلك انطلاقاً من حقيقة أن المشاركات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يمكن أن تتحقق وتستمر دون أن تستند إلى قاعدة راسخة من الاستقرار السياسي والأمني، الذي يوفر المناخ المناسب للانطلاق السياسي والاجتماعي والأمني (مجذوب، 1996م، ص: 100 . 101).

ثانياً : المحور الاقتصادي:

يأخذ البعد الاقتصادي مكانة كبيرة عند الدول الأوروبية، خصوصاً وأنه يمثل أهم الأبعاد التي قام عليها الاتحاد الأوروبي، وهذا لا يعني إهمال بقية الأبعاد الأخرى، غير أن البعد الاقتصادي كان له المكانة الأولى في الحوارات العربية الأوروبية بما فيها مؤتمر برشلونة الذي نحن في صدد الحديث عنه.

وللدول العربية في منطقة المتوسط مكانة اقتصادية مهمة عند الدول الأوروبية عموماً، إذ إن التبادلات الاقتصادية تبلورت إلى حيز الوجود منذ عام 1975م تقريباً، الأمر الذي جعل هذا البعد من أكثر المحاور أهمية التي تناولها مؤتمر برشلونة الأول (الحباشنة، 2007م، ص: 195).

وبناء على هذا الهدف الاقتصادي فإن الدول التي شاركت في مؤتمر برشلونة اتفقت على ما يلي:

1. الإقامة التدريجية لمنطقة تجارية حرة السلع المصنعة بين الأطراف المعنية، بحيث تكون مستكملة بحلول عام 2010م، وتتضمن إقامة منطقة التجارة الحرة، بحيث يتم التخفيف من الرسوم تمهيداً لإزالتها وفق جدول زمني للرسوم الجمركية، والقيود الإدارية والكمية والنقدية على التجارة بهذه السلع بين الطرفين.
2. تصحيح البنى الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمها، وتحديثها مع إعطاء الأولوية لدعم القطاع الخاص وتنميته.

3. إزالة العوائق الجمركية التي تعترض الاستثمارات بما فيها الاستثمارات داخل القطاع المصرفي.
4 . الحفاظ على البيئة والالتزام بخطط عمل المتوسط.
5 . دعم الاقتصاد الحر وتطويره.

وفي جانب التعاون المالي فقد تم تخصيص مبالغ مالية للحقبة الممتدة بين عامي 1995 . 1999م، وذلك من أجل تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في مجالات التعاون كافة (الأطرش، 1996م، ص: 19)، إلا أن الأقطار العربية تعاني من كثير من المشكلات التي تعيق حركتها في التقدم نحو خطوات الشراكة والاندماج الاقتصادي مع دول الاتحاد الأوروبي، ولعل أهم تلك المشكلات التي تعانيها الدول العربية تتمثل فيما يلي (الحباشنة، 2007م، ص: 195):

1. انخفاض المستوى العام للتنمية وتراجعه، وذلك عند المقارنة بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي.
2. ارتفاع نسبة النمو السكاني، وما يترتب على ذلك من أعباء البطالة الهيكلية.
3. زيادة التكاليف الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم، وغيرها من المجالات الأخرى.
4. العقبات التي تفرض عملية التغير نظراً لتباين العادات والتقاليد الثقافية والاجتماعية بين المجتمعات العربية، عن مثيلاتها الغربية في دول الاتحاد الأوروبي.
5. تدني كفاية القوى العاملة لقلة مجالات التدريب الجيد وفرصه.

فالجانب الاقتصادي كما رأينا ذو أهمية كبيرة في مؤتمر برشلونة، فهذه النقاط التي اتفق عليها المشاركون من شأنها أن تدفع بمسيرة التقدم الاقتصادي في كافة الدول المشاركة في هذا المؤتمر، كما أن من شأنها أن تعزز من فرص كافة الأطراف في تنمية اقتصادية شاملة إذا ما طُبِّقت هذه النقاط وفق ما وُضعت له.

ثالثاً المحور الاجتماعي والثقافي:

لم تكن القضايا الأمنية والسياسية و الاقتصادية هي فحسب التي اهتم بها المشاركون في مؤتمر برشلونة، بل كان لديهم اهتمام كبير بالنواحي الثقافية والاجتماعية، إذ لا

سبيل إلى تنمية اقتصادية، أو استقرار أمني إلا من خلال استقرار هذين الجانبين . الاجتماعي والاقتصادي . أي بعبارة أخرى فإن كلاً من هذه المحاور تفضي إلى بعضها بعضاً .

وتشير وثائق برشلونة إلى إمكانيات التعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية في عدد من المجالات الاجتماعية والثقافية، ولقد تركزت هذه المجالات في النواحي الآتية (الحباشنة، 2007م، ص: 196):

1. إن الحوار والاحترام بين الحضارات والأديان من الأمور الضرورية للتقارب بين الشعوب، مع التأكيد على أهمية الدور الذي تطلع به وسائل الإعلام في هذا المجال، وذلك خلافاً للتوجهات والآراء والأفكار الغربية التي ظهرت منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، والتي تدعو إلى صراع الحضارات وصدامها وبخاصة ما بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية.
2. أهمية القطاع الصحي في التنمية، وضرورة احترام الحقوق الاجتماعية.
3. التعاون من أجل التخفيف والتقليل من ضغط الهجرة، بما في ذلك وضع برامج محلية للتدريب المهني، وا يجاد فرص عمل محلية، وضرورة التعاون للحد من الهجرة غير الشرعية.

حصاد ما بعد برشلونة:

لقد مثل مؤتمر برشلونة نقطة تحول في علاقات الشراكة بين أوربا والمتوسط، ولقد كانت هذه العلاقات خاضعة في كثير من ملامحها للمصلحة الأوروبية في ذلك، ونشير في هذا الصدد إلى ما يلي (صارم، 2000م، ص: 220 . 223):

1لم تعطِ وثيقة برشلونة اهتماماً كبيراً لبعض جوانب الشراكة، وخصوصاً ما كان من ناحية الجانب الثقافي، إذ إن الجوانب الاقتصادية والسياسية مهمة، غير أن الجوانب الثقافية أيضاً ذات أهمية كبيرة، ولا بد للوثيقة أن تعطي هذا الجانب من جوانب الشراكة أهمية كافية.
2. إن مفهوم الشراكة الأوروبية المتوسطية مفهوم أوروبي، بمعنى أنه يقوم على أساس تنمية العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية لدول أوربا مع دول المتوسط، وليس على أساس علاقات الجوار المتميزة تاريخياً .

3. لقد اصطدم برنامج برشلونة منذ بدايته بتعثر عملية السلام، وذلك بعد وصول بنيامين نتنياهو إلى سدة السلطة في إسرائيل، ولم يتحسن الوضع في عهد إيهود باراك، لذا أدى ذلك إلى تعثر كبير في تطبيق ما ورد في معاهدة برشلونة.
4. إصرار الاتحاد الأوروبي على إيجاد منطقة اقتصادية للسلع المصنعة بحلول عام 2010م، والتي ستعود بالفائدة الأكبر على الاتحاد، ولا تشتمل هذه المنطقة على المنتجات الزراعية، أو الصناعات الاستخراجية، والتي ربما لا تجلب نفعاً كبيراً للاتحاد الأوروبي.
5. على الرغم من تأكيد المعاهدة على أن لكل دولة الحق في اختيار النظام الذي يحكمها، إلا أن الاتحاد أصر على وجود الدعم الأكبر للقطاع الخاص، وتنمية موارده، وهذا يعد تدخلاً في أنظمة الدول الخاصة بها.
6. إن الاتحاد الأوروبي يخوض مفاوضات الشراكة المتوسطية بأرضية جماعية، فهم يناقشون القضايا وفق وجهة نظر جماعية للاتحاد ككتلة واحدة، في حين أن الدول العربية تخوض تلك الشراكة كلاً على حدة.
7. إن الدول الأوروبية استبعدت بعض الدول غير المتوسطية، مثل ليبيا، حيث تم استبعادها ثم قبولها، كما أن الاتحاد الأوروبي قبل دولاً غير متوسطية، مثل: موريتانيا والأردن.
8. لا يزال الاتحاد الأوروبي ينظر إلى قضايا المرأة، وحقوق الإنسان كصورة طبق الأصل عما هو في واقع الدول الغربية، متجاهلاً بذلك قضايا العادات والتقاليد وبعض الأنظمة الثقافية والتاريخية في تلك الدول.
9. فيما يتعلق بالأمن الإقليمي ما يزال الأمر يتعلق بحسن النوايا دون الالتزامات.
10. أما بالنسبة للدعم المالي فهو لا يزال أقل من الحاجة المطلوبة من أجل إعادة الهيكلة.
11. فيما يتعلق بالحد من انتشار الأسلحة النووية والكيماوية فإن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع فعل شيء بالنسبة لإسرائيل بحجة أنها ليست طرفاً في معاهدة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

هذا باختصار ما ترتب على معاهدة برشلونة، والشراكة المتوسطية، وهي تمثل حصاد ما بعد برشلونة.

ولقد تبع مؤتمر برشلونة بعدد من المؤتمرات والاجتماعات التي كان من شأنها تعزيز ما ورد في مؤتمر برشلونة من توصيات وقرارات، كما كان لها دورها في تطوير هذه الأفكار، وكان لها موقفها في تحديد ثوابت ومتغيرات الموقف الأوروبي تجاه مثل هذه القرارات التي تتعلق بالدول العربية (خشيم، 1996م، ص: 28)، وفيما يلي سنعرض لأهم هذه المؤتمرات.

مؤتمر مالطا بتاريخ الخامس عشر والسادس عشر نيسان عام: 1997م:

إن هذا المؤتمر اللاحق بعد برشلونة يعد المؤتمر الثاني الذي انعقد للوزراء، ولقد كان عقد هذا المؤتمر في مالطا في ما بين الخامس عشر والسادس عشر من شهر نيسان عام 1997م، ولقد كانت الأجواء السياسية متوترة نتيجة لتصاعد الخلافات التركية اليونانية من جهة، وتعثر عملية السلام من جهة أخرى (الحباشنة، 2007م، ص: 196).

ويعكس مؤتمر مالطا وجود استمرارية موقف دول الاتحاد الأوروبي من الشراكة الأوروبية المتوسطية، ويعد البيان الختامي لمؤتمر مالطا مماثلاً للبيان الختامي لمؤتمر برشلونة إلى حد كبير جداً، وقد بحث المشاركون في المؤتمر بشكل مستفيض الجوانب الاقتصادية والمالية، لعملية برشلونة، وأكدوا أهمية الإسراع بإنهاء اتفاقيات الشراكة، وا ٍن أبرز ما هو جديد في مؤتمر مالطا يتمثل بالتأكيد على إيلاء الاهتمام بالقطاعات التي لم يتم التطرق إليها حتى ذلك الوقت، وهي الزراعة، والسياحة، والطاقة، وقد أدت الخلافات بين الجانب العربي، والجانب الإسرائيلي بإنهاء المؤتمر دون نتائج، وكُلِّف كبار المسؤولين بعقد اجتماع في بروكسل لوضع الصيغة النهائية فيما يُعرف بإعلان مالطا (بسيم، 1999م، ص: 248).

مؤتمر باليرموك في الثالث والرابع من تموز عام 1998م:

ولقد انعقد هذا المؤتمر في ما بين الثالث والرابع من شهر تموز عام 1998م، حيث حظيت المسارات الثلاثة لعملية برشلونة بمناقشة جادة موضوعية، ففي المسار السياسي والأمني تم التأكيد على قرار تخصيص اجتماعات للمناقشة المتعمقة لمسألة

ميثاق الاستقرار وموضوع الإرهاب، والعمل على التوصل إلى اتفاق حول إطار شامل ومتكامل للميثاق (الحباشنة، 2007م، ص: 196 . 197).

أما ضمن المسار الاقتصادي فقد جرى تبادل وجهات النظر الجادة والتفصيلية لأداء برنامج المساعدات، وموقف اللجنة الأوروبية من الاقتصاد الفلسطيني المتردي، أما في المسار الاجتماعي والثقافي، فقد تم التأكيد على دفع التعاون في المجال الثقافي والحوار بين الشعوب في الإقليم الأورومتوسطي باعتباره أحد الأسس الرئيسية في مجال بناء المشاركة الأورومتوسطية، وقد انعكست نتائج التناول الفصلي لمختلف قضايا المشاركة المتوسطية على مساراتها الثلاثة مما جعل الوثيقة الختامية للمؤتمر تحظى بتوافق الآراء من جانب الأطراف كلها (صارم، 2000م، ص: 116).

وكما هو ظاهر لنا من خلال هذا المؤتمر وسابقه فإنهما ما جاءا إلا للتأكيد على ما ورد في مؤتمر برشلونة السابق، فقد أكد هذان المؤتمران على المبادئ نفسها التي جاء بها مؤتمر برشلونة، وأشار المشاركون في المؤتمرين إلى أهمية تلك الجوانب الثلاثة، وأهمية العمل على تحقيق القرارات التي وردت في مؤتمر برشلونة.

مؤتمر شتوتغارت 1999م:

ولقد انعقد هذا المؤتمر في الفترة ما بين الخامس عشر والسادس عشر من شهر نيسان من عام 1999م، وقد تناولت مناقشات ذلك المؤتمر والتي دارت حول المسارات الثلاثة لعملية برشلونة، لعدد كبير من القضايا منها الميثاق الأورومتوسطي للسلم والاستقرار، واعتماد منهجية لصياغته، والأوضاع المتدهورة في شبه جزيرة البلقان، والتعاون الاقتصادي، والحوار الثقافي، وغيرها من القضايا، ولقد أكد المشاركون في المؤتمر على ما يلي (الحباشنة، 2007م، ص: 197):

1 .الأهمية القصوى لإقامة منطقة التجارة الحر ة بحلول عام 2010م.

2 . الالتزام باستكمال شبكة الاتفاقات بين الاتحاد الأوروبي وشركائه.

3 . زيادة تبادل الامتيازات الزراعية على أساس المعاملة بالمثل.

4 . مناصرة الشركاء باتباع سياسة لدعم أكبر للقطاع الخاص.

5 . تشجيع زيادة التبادل الجمركي.

ولقد برزت مجموعة من الإيجابيات لهذا المؤتمر، ومن بينها حظور ليبيا ضيفاً خاصاً، على أن تُمنح العضوية الكاملة قبل انعقاد المؤتمر الرابع للمتوسطية (شعيب، 1999م، ص: 222)وكذلك استمرار التنسيق العربي، فقد عُقد على هامش المؤتمر اجتماع تنسيقي على مستوى الوزراء، وتم الاتفاق على ما يلي:

1. تشكيل لجنة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وكبار الخبراء في وزارات الخارجية لبحث مواد المشروع الألماني للأمن والاستقرار، وبلورت موقف عربي إزاءه.
2. التقدم بطلب باسم المجموعة العربية لرئاسة المؤتمر بضرورة قبول عضوية موريتانيا وجامعة الدول العربية.
3. المطالبة باتخاذ اللغة العربية لغة رسمية في اجتماعات ووثائق مؤتمرات برشلونة جميعها، مع استعداد الجانب العربي لتحمل التكاليف المادية المترتبة على ذلك.
4. الاتفاق على إطلاع الدول العربية الأخرى غير الأعضاء في عملية برشلونة بما تم في هذا المؤتمر، باعتبار أن ما يصدر عنه يؤثر في الأمن العربي كاملاً (بسيم، 1999م، ص: 249).

مؤتمر مرسيليا عام 2000م:

ولقد انعقد هذا المؤتمر في الفترة ما بين السادس عشر والسابع عشر من شهر تشرين الثاني عام 2000م، وقد أكد فيه الوزراء التزامهم بتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، وذلك على أساس الشرعية الدولية، وقرارات مجلس الأمن رقم 242، و338، و425، ومرجعية مدريد بما فيها لأرض مقابل السلام، كما أكد الترابط بين عملية السلام في الشرق الأوسط وعملية برشلونة، وعلى تكامل إعلان برشلونة بأبعاده الثلاثة، وقد واجهت المؤتمرات عقبات وصعوبات كبيرة بسبب رفض إسرائيل للسلام العادل الشامل المستند إلى الشرعية الدولية (حبيب، 2003م، ص: 12)، كما أن هناك رؤى أوروبية أخرى طُرحت بشأن العلاقات العربية الأوروبية، ومنها المبادرة الألمانية لإرساء الاستقرار بالشرق الأوسط، والتي وردت في خطاب يوشكا فيفر وزير الخارجية الألماني (الحباشنة، 2007م، ص: 198).

مؤتمر ميونخ عام 2004م:

وبعد فترة من الانقطاع في المؤتمرات الأوروبية العربية، انعقد مؤتمر ميونخ في السابع من شباط عام 2004م، فقد اقترح فيفر مبادرة أمريكية أوروبية لإرساء الاستقرار في الشرق الأوسط، وذلك عن طريق اتباع خطوتين، الأولى: وتهدف إلى جعل المنطقة الممتدة من المغرب لإسرائيل والأراضي الفلسطينية وسوريا منطقة تجارية حرة، تمثل دول البحر المتوسط كلها، والثانية: وضع إعلان من أجل المستقبل موجه إلى الشرق الأدنى والأوسط ويشمل إيران وأفغانستان للمشاركة في إرساء الديموقراطية ودولة القانون والتخلي عن العنف (أبو عامود، 2004م، ص: 123).

ولقد حدثت سلسلة من التغيرات الدبلوماسية في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وذلك عن طريق وضع سياسة جديدة تسمى سياسة الجوار، إذ وضعت في مكانة أعلى من سياسة التوسع، ويرد في موقع المفوضية الأوروبية على الإنترنت أن الهدف من سياسة الجوار هو اقتسام منافع توسيع الاتحاد الأوروبي في عام 2004م مع الدول المجاورة وذلك عن طريق تعزيز الاستقرار والأمن والرخاء بطريقة أخرى غير الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، وقدمت المفوضية الأوروبية ما يسمى بورقة استراتيجية خطوة مهمة في وضع شروط محددة لكي يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يعمل بطريقة أكثر تفاعلاً وقرباً مع جيرانه، ومن ثم تطور من قدرة الاتحاد على دعم أهداف سياسته الخارجية والأمنية المشتركة، وعلى أساس الورقة الإستراتيجية قدمت المفوضية الأوروبية في التاسع من كانون الأول عام 2004م أول مجموعة من مسودات خطط العمل مع الدول المشاركة، كما تم تقديم آلية مالية مناسبة للمساعدة سميت "سياسة الجوار الأوروبي كأداة للشراكة" (مطاوع، 2006م، ص: 40)، ومن الواضح أن سياسة الجوار الأوروبي لا تحل محل عملية برشلونة، ولكنها تُضاف إليها وتعمل على تفصيلها، وخطط العمل ستكون من خلال الإطار المؤسسي لاتفاقيات الشراكة، وتوفر عملية برشلونة بالفعل إطاراً شاملاً لدفع سياسة الجوار الأوروبي للأمام، حيث تساعد خطط العمل التي يتم الاتفاق عليها بواسطة الدول المشاركة والاتحاد الأوروبي على تقوية أهداف عملية برشلونة، وتحفيز الدوافع والحوافز لوضعهما موضع التنفيذ، وفي الوقت نفسه تعرض سياسة الجوار الأوروبي على

الشركاء دخولاً أفضل للسوق الأوروبية، وقد أعطت سياسة الجوار الأولوية لتحقيق قضايا تتعلق بالقضاء على مشكلة الإرهاب والهجرة غير القانونية، وتحقيق العدالة والأمن والحرية والبنى التحتية، والبيئية، واتصال الشعوب بعضها مع بعض، وبالتالي تعد سياسة الجوار الأوروبي مكملة لعملية برشلونة، إذ تسمح لكل دولة بأن تطور علاقات وروابط أقوى مع الاتحاد الأوروبي، وتقوم على الاحتياجات والقدرات الخاصة بكل دولة (الحباشنة، 2007م، ص: 198).

مؤتمر برشلونة 2005م:

ولقد جاءت قمة برشلونة التي انعقدت في ما بين السابع والعشرين والثامن والعشرين من شهر أيلول عام 2005م بهدف تدشين مرحلة جديدة للمشاركة الأورومتوسطية التي كان محورها محاولة التغلب على الإخفاقات والصعوبات التي واجهت عملية برشلونة في السنوات العشر الماضية، وفي الوقت نفسه محاولة لتدشين سياسة الجوار الأوروبي، بوصفها سياسة أكبر صلابة في تعامل أوروبا مع جنوب المتوسط، وكان محور مناقشات القمة قضيتين رئيسيتين هما: الأولى: الإرهاب الدولي، والثانية: الهجرة غير الشرعية القادمة من دول جنوب المتوسط (الحباشنة، 2007م، ص: 199).

ولقد كانت نقطة الخلاف الأولى بين أوروبا والعرب تدور حول عملية تعريف الإرهاب، وحق المقاومة المشروعة، إذ رأى الجانب الأوروبي ضرورة تحريم الإرهاب بكل أنواعه وصوره، دون الإشارة إلى حق مقاومة الاحتلال، وهو ما رفضه الجانب العربي، وتمثلت نقطة الخلاف الأخرى في قضية الهجرة، إذ هدف الاتحاد الأوروبي إلى الحد من هجرة دول الجنوب إلى الشمال، وذلك لما تسببه من مشكلات اجتماعية واقتصادية لأوروبا، دون تقديم أي معونات أو خبرات في المقابل، وكان الغياب العربي في قمة برشلونة لافتاً للنظر، فقد غاب عنها القادة العرب جميعها، باستثناء الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن (الحباشنة، 2007م، ص: 199).

وقد منحت أوروبا حوالي أحد عشر مليار دولار على هيئة معونة للشركاء في جنوب المتوسط، غير أن الجانب العربي رأى أن ذلك غير كافٍ ، وكانت وجهة نظر الأوروبيين أنه يجب الانتظار والتحلي بالصبر حتى تتحسن الأوضاع في العالم العربي، وأن تحدث إصلاحات ملموسة فيما يخص الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولهذا

يبدو أن الأمل الخاص بإنشاء منطقة تجارة حرة بحلول العام 2010م أمر غير مرجح (سامح، 2005م).

وقد فشلت القمة بالخروج بإعلان ختامي مشترك واكتفت بإصدار بيان رئاسي صادر عن إسبانيا وبريطانيا جدد فيه قادة الدول الأعضاء في عملية برشلونة تعهدهم في تحقيق السلام والاستقرار والرفاهية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال استمرار الحوار والتعاون المتبادل، ويرى بعض الساسة أن فشل القمة في الاتفاق على نص الإعلان الختامي الذي كان من المفترض أن يأتي تحت عنوان "رؤية مشتركة" كان بسبب الدول الديمقراطية الغربية على ربط المساعدات بالإصلاحات السياسية، والاقتصادية، والتوجه نحو الديمقراطية (الحباشنة، 2007م، ص: 199).

تحديات الشر اكة الأوروبية المتوسطية:

إن النظرة الأولى للشراكة ينبغي أن تنصب على التغيير الذي تحدثه في قواعد التكامل الإقليمي التي سادت العلاقات الاقتصادية الدولية طوال العقود المنصرمة، فالذي يحدث الآن هو تكامل بين الشمال المتقدم والجنوب النامي، في حين كان هذا التكامل في السابق يحصل بين الشمال والشمال، وبين الجنوب والجنوب، علاوة على أن اتجاه الشراكة نحو التكيف مع النظام الاقتصادي الدولي الجديد، هو اتجاه ذو أهمية فائقة يستحق معه العرب عناء الاجتهاد لفهمه وكيفية التعامل معه (صارم، 2000م، ص: 223 . 224).

ويحمل هذا لتكيف للشراكة مع النظام الاقتصادي الدولي الجديد عدداً من التحديات التي تواجه الدول العربية، وهذه التحديات يمكن إجمالها بما يلي (الحسني، 1998م):

1. إن على العرب أن يفهموا ويدركوا الفلسفة التي يتخذها الاتحاد الأوروبي في عملية الشراكة هذه، والتي تشير إلى تهيئةالشريك الضعيف وا إقحامه في المشاركة من أجل رفع مستواه حتى يصل إلى مستوى الأعضاء الأكثر تقدماً، وهي فكرة قد لا يتصف الأوروبيين في المقدرة الكاملة على تطبيقها، وهذا الرأي بناء على ما يظهره لنا تاريخ العلاقات العربية الأوروبية، ولعل أبرز تلك التجارب في هذا المجال: التعاون بين المجموعة الأوروبية وأقطار المغرب العربي، والتي أسفرت عن إهمال المغرب العربي في مجابهة أسواق الأقطار الصناعية الشريكة المتقدمة.

2. تضمن إحدى التزامات أعضاء الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية ماسترخت بعدم استيراد المواد التي تتمتع بمنافسة عالية في الإنتاج الأوروبي الزراعي، في الوقت الذي يقتضي من تلك الأعضاء الالتزام بمبادئ الـ (gatt) المتضمنة عدم منح أي رعاية أو تفضيل لدولة أكثر من أخرى، ولا شك أن هذا يمثل خرقاً واضحاً لجوهر الشراكة المتوسطية طالما أن الاتحاد ينقض بتعهداته تجاه جيرانه من الأقطار جنوب وشرق المتوسط التي تقوم بتصدير المنتجات الزراعية والمنسوجات، وبعض السلع ذات التقانة المتدنية، مقابل ذلك ستفتح الأقطار العربية المتوسطية أسواقها أمام المنتجات السلعية والخدمية التي ينتجها الاتحاد الأوروبي، مما سيترتب عليه محافظة أعضاء الاتحاد على حصتها من تلك الأسواق، الأمر الذي سيجعل الأقطار العربية تنظر إلى مستقبل شراكتها مع أوروبا بعين الترقب والحذر خوفاً من أن تضطر إلى الخروج من تلك الشراكة نتيجة لعدم القدرة على المنافسة.
3. لن تشجع ظروف الشراكة الهجرة من أقطار جنوب وشرق المتوسط طبقاً لأحد شروطها، في حين لا يزال فرق هائل بين الدخل الأوروبي والدخل المتوسط الجنوبي، حيث يصل إلى حوالي عشرة أضعاف، وما يجري في جانب ذلك من مشكلة البطالة والضمان الاجتماعي، والهجرة إلى أوروبا، فلا يزال الاتحاد يشدد الرقابة، ويزيد القيود على منح تأشيرات الدخول لمواطني دول جنوب وشرق المتوسط، وخاصة أقطار المغرب العربي.
4. إن الأقطار العربية المتوسطية ستواجه مشكلة صعوبة الاندماج الاقتصادي المؤسسي فيما بينها، وذلك بهدف تحقيق الجودة والنوعية الصناعية المطلوبة، والتي تشترط الشراكة توافرها عند التصدير إلى أوروبا، وبالتالي ستجابه هذه الأقطار منافسة شديدة من هذه النواحي إزاء المنتجات الأوروبية وحتى الإسرائيلية.
5. لا يغيب عن البال أن حلف الاتحاد الأوروبي في التعامل الانفرادي مع الأقطار العربية المتوسطية بصورة انتقائية سيقوض من الجهود الرامية نحو تعزيز أواصر الاقتصاد العربي بمختلف صوره، وتعطيل قيام تكتل اقتصادي عربي في المستقبل ما لم يعي العرب جميع التبعات التي ستترتب على هذه المشاركة، وأن تتعامل معها بحذر بما يحقق مصالحها الإستراتيجية. أما بالنسبة لبقية الأقطار المتوسطية

مثل قبرص ومالطا فإنهما مرتبطتان بالاتحاد الأوروبي باتفاقيات قديمة، تعود للعامين 1971م، و1973م على التوالي، بالتالي فقد رُشّحتا لعضوية الاتحاد.

6. أما بخصوص المساهمات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لشركائه الثمان من الأقطار العربية، فإنها غالباً ما تعتمد على مؤشر يرجح أن يكون غير موات لهذه الأقطار، مثل: عدد السكان،حيث ستتضرر منه لبنان بوصفها من أصغر بلدان المنطقة، وعلاوة على ما ذكر فإن الاتحاد الأوروبي عادة ما يلقي مسؤولية التمويل لأغراض التنمية في أقطار جنوب المتوسط، إلى المؤسسات الدولية المعنية، مثل: صندوق النقد، والبنك، الدوليين، وفي حالة تلقي الأقطار العربية المتوسطية لهذه المساعدات المالية فإنها لن تكون سوى شيء قليل من احتياجاتها المالية الفعلية.

7. وارتباطاً مع النقطة السابقة في حالة تدفق الاستثمارات الأوروبية إلى الأقطار العربية المتوسطية وما تحمل معها من تقانة وخبرات، فإنه من المتوقع أن تتجه صوب قطاعات محددة، مثل: النفط والصناعات الاستخراجية، والقطاع المصرفي، فيما يتوقع انسياب الجزء الأعظم لتلك الاستثمارات إلى الدول الاشتراكية السابقة.

ماذا بعد برشلونة 2005م:

ورغم ما جاء من اتفاقيات بعد برشلونة 1995م إلا أن سبل تطوير العلاقات العربية الأوروبية لم يُكتَب لها النجاح الكامل الذي كان متوقعاً منها، وهذه النتيجة قد بدأت منذ انعقاد المؤتمر، إذ لاحظ الأوروبيون الغياب الكبير والواضح لقادة الدول العربية، إذ لم يشارك في القمة من رؤساء الدول العربية سوى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، فيما اقتصرت مشاركة بقية الدول على وزراء الخارجية أو من ينوب عنهم، في حين اعتذر هؤلاء الرؤساء عن عدم حضورهم للقمة بأعذار مختلفة، كالوعكة الصحية التي اعتذر بها الرئيس بوتافليقا، أو الاعتبارات السياسية كما اعتذر حسني مبارك، وغيرها من الأعذار، مما أفقد هذه القمة كثيراً من الجدية والاهتمام، وأغلق الباب أمام رؤساء مثل هذه الدول للتحاور والتشاور في قضايا تهم المنطقة العربية، وأمور تخص العلاقات الأوروبية الأوسطية (بيبرس، 2010م).

ولقد كانت الخلافات الأوروبية المتوسطية واضحة جداً في أكثر القضايا التي طُرحت في المؤتمر، كقضية الإرهاب، والوصول إلى تعريف خاص به، إذ أخفقت

الدول المشاركة في القمة في الوصول إلى تعريف دقيق للإرهاب، واكتفت هذه الدول بإصدار مدونة سلوكية أوروبية أوسطية لمقاومة الإرهاب، وتتضمن هذه المدونة التأكيد على محاربة الإرهاب، والتعاون من أجل تفكيك الخلايا الإرهابية، علاوة على التأكيد على الحيلولة دون وصول المال إلى الإرهابيين، وزيادة على ذلك فلم تشتمل قرارات هذه القمة على التأكيد على حق الشعوب في تقرير مصيرها، الأمر الذي أدى إلى خلافات حول قضية السلام في الشرق الأوسط، وا إضافة إلى ذلك فقد فشلت القمة في إصدار بيان ختامي مشترك، وذلك في ضوء تباين وتعارض وجهات النظر بين العرب وا إسرائيل بخصوص الإشارة إلى عملية السلام في البيان الختامي، هذا الأمر أدى إلى سحب مسودة البيان الختامي، والاكتفاء بإصدار بيان عن رئاسة القمة التي كانت ترأسها المملكة المتحدة آن ذاك، وا إسبانيا التي تستضيف تلك القمة (بيبرس، 2010م).

ويظهر للناظر فيما تقدم من خلافات بين الدول العربية وتساهلها في قمة برشلونة، علاوة على الخلافات بين المشاركين في المؤتمر أن الإخفاق قد بدأ منذ هذه اللحظة في طبيعة العلاقات العربية المتوسطية، الأمر الذي وقع فعلاً في السنوات اللاحقة، والذي أدى إلى كثير من النتائج على الدول العربية.

وتجدر الإشارة إلى أنه ثمة أسباب كثيرة دفعت بهذه القمة إلى التراجع والجمود، فبعد عشر سنوات من بدء الحوار المباشر والعلاقات الوطيدة التي ربطت أور با بدول البحر المتوسط منذ برشلونة 1995م، لم تلمس الدول العربية أي تقدم كبير في مسيرة السلام المفترضة في الشرق الأوسط، وذلك في ظل تحجيم الدور الأوروبي والذي أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على إبقائه محجماً خلال تلك الفترة، خصوصاً في ظل وجود التخوف من هذا المشروع الأوروبي الأوسطي الذي يعتبر في مواجهة مشروع الشرق الأوسط الكبير، هذا علاوة على أن الدول الأوروبية حاولت دائماً الإبقاء على مفاوضاتها ضمن إطار الدول المنفردة دون محاولة التحاور مع تجمع دولي لا يشمل إسرائيل، الأمر الذي زاد في تعثر الحوار العربي الأوروبي (بيبرس، 2010م).

وبناء على ما سبق فإن المحادثات التي كانت بين العرب وأوربا قد تعثرت منذ عام 2005م، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً : إصـرار الـدول الأوروبيـة علـى بعـض المواقـف المتعلقـة بالـشرق الأوسـط، وهـذه المواقف هي:

1. عدم الاعتراف بأي تجمع دولي أوسطي لا يضم إسرائيل.
2. ربط المساعدات الأوروبية بعمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول العربية، وعدم تهاون أوروبا في هذا الشرط.
3. عدم الإشارة إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، الأمر الذي قد يؤدي إلى مشكلة على الصعيدين الفلسطيني الإسرائيلي من جهة، والعربي الإسرائيلي من جهة أخرى.

ثانياً : التخوف الأمريكي الدائم من هذا الحوار العربي الأوروبي، إذ تخشى الولايات المتحدة الأمريكية من حلول هذا المشروع الأوروبي الأوسطي محل الشرق الأوسط الكبير، لـذا حاولـت دائمـاً الـسعي فـي تعثـر هـذه المباحثـات والحـوارات الأوروبيـة الأوسطية.

ثالثاً : عدم إبداء الرغبة الكاملة من الدول العربية حول الاستمرار في المباحثات العربية الأوروبية، أو الاستمرار في سبيل تطوير العلاقات مع أوروبا، وهذا واضح لنا من خلال الغياب الملحوظ لرؤساء الدول العربية في قمة برشلونة 2005م، الأمر الذي سيؤدي دون شك إلى تعثر ذلك الحوار.

إن الأسباب السابقة الذكر تمثل أهم الدوافع التي أدت إلى تعثر الحوار الأوسطي الأوروبي، الذي أدى بدوره إلى عرقلة إنجاز كثير من المشاريع التي كانت مقررة، كالسوق الأوروبية الأوسطية المشتركة، والتي كانت من المفترض أن تُقام بحلول العام 2010م، غير أنها لم تقم.

الفصل الثالث

الموقف الأوروبي من بعض القضايا العربية الجوهرية

ويتناول هذا الفصل الحديث عن مواقف الدول الأوروبية سواء أكانت مواقف لدول منفردة بعينها، أو مواقف لمجموعة منها كالاتحاد الأوروبي، تجاه بعض القضايا العربية الجوهرية، والتي كان لها أهمية كبيرة في الدول العربية، وبيان الأسباب التي أثرت في مواقف تلك الدول الأوروبية، وذلك وفقاً للمباحث الآتية:

3 . 1 الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية والمسيرة السلمية والجدار الفاصل:

تمثل القضية الفلسطينية القضية المفصلية من بين القضايا العربية الدائرة في المنطقة، كما أنها تمثل جوهر الصراع بين العرب وا ٍسرائيل، خصوصاً إذا ما نظرنا إليها من منظور العرب القائل بأن إسرائيل كيان محتل للأرض الفلسطينية، ومن هنا فإن الدول الأوروبية وغيرها من الدول الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية كان لها موقفها الخاص تجاه هذه القضية، إما إلى جانب العرب، أو إلى الجانب الإسرائيلي، وفي هذا المبحث سيحاول الباحث الإشارة إلى أهم مواقف تلك الدول الأوروبية.

وفي منظور العرب فإن السلام العادل والشامل إذا ما أراد الجميع حلوله فإنه يتوجب أن يكون وفق حل عادل للقضية الفلسطينية، وكذلك فإن السلام المستقر في هذه المنطقة لا بد أن يكون حلاً تطرحه عدد من الدول، ولا يكون من طرف دولة واحدة كالولايات المتحدة الأمريكية التي تنظر إلى هذه القضية وفق منظورها الخاص، وبما يتوافق مع مصالحها الخاصة، ومن هنا فإن أمريكا منذ أن عُدت طرفاً خارجياً في المفاوضات أصبحت القضية الفلسطينية تمثل أولوية لدى واشنطن بالنسبة لهذه الدول، بعد أن كانت قضية الاتحاد السوفييتي هي القضية ذات الأولوية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، أما بعد ذهاب الاتحاد السوفييتي أخذت الولايات المتحدة تتبنى وجهة النظر الإسرائيلية (الحباشنة، 2007م، ص: 200).

وا ٍذا كانت أوروبا قد انتهجت سياسة غير واضحة المعالم في الماضي تجاه القضية الفلسطينية، وذلك باستثناء فرنسا الديغولية والتي أدانت العدوان الإسرائيلي عام

1967م صراحة، وبريطانيا والتي كان لها الدور الرئيس والفاعل في اقتراح قرار مجلس الأمن الدولي الشهير رقم 242؛ فإن هناك تحولاً طرأ على الموقف الأوروبي منذ عام 1973م، إذ صدر عن الجماعة الأوروبية في السادس من تشرين الثاني عام 1973م قرار من وزراء خارجية تلك الجماعة يتضمن عنصرين هما: الأول: ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي التي استولت عليها منذ عام 1967م، والثاني: يؤكد على أن الاعتراف بأنه لدى إقامة السلام الدائم في المنطقة، فإن الحقوق المشروعة للفلسطينيين يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، كما عبّر الموقف الأوروبي عن وجهة نظره من خلال مجموعة من البيانات الصادرة عن اجتماع السوق الأوروبية المشتركة، أهمها البيان الصادر عن اجتماع لندن عام 1977م.

ولقد بدأ الحوار الأوروبي العربي بالظهور للعيان منذ عام 1973م كما ذكرنا سابقاً، غير أن هذا الحوار قد تعثر خلال عامي: 1974 و 1975م وذلك بسبب أن التمثيل الفلسطيني في الحوار من ناحية، والاعتراض الأمريكي على الحوار من ناحية أخرى، فيظهر لنا جلياً موقف الدول الأوروبية التي رفضت أن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل في الحوار العربي الأوروبي فيما يخص القضية الفلسطينية، إذ كان العرب يريدون أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل للشعب الفلسطيني، وكان هذا السبب واحداً من الأسباب التي أدت إلى عرقلة الحوار العربي الأوروبي، ولقد تم الوصول إلى حل وسط عام 1975م بتشكيل وفد أوروبي وآخر عربي للتمثيل في الحوار، وذلك دون اشتراط الجنسيات، الأمر الذي سمح بدخول الفلسطينيين في عملية الحوار (العمد، 1974م، ص: 61 . 68).

وتعد المواقف الفرنسية إذا ما قيست بمواقف بقية الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية مواقف رائدة، فقد استمر الموقف الفرنسي مؤيداً للقضية الفلسطينية بحال من الأحوال، ففي حين عقد ديستان مؤتمراً صحفياً عبر فيه عن قمة الإدراك الفرنسي للقضية الفلسطينية، وأنها قضية شعب، وأن حلها يؤدي إلى نتائج إيجابية للمنطقة كافة، ومن جانب آخر التقى وزير الخارجية الفرنسي بياسر عرفات في تشرين أول عام 1974م، رغم ما أثاره هذا اللقاء من سخط من الجانب الإسرائيلي، غير أن موقف

فرنسا كان أكثر دعماً للقضية الفلسطينية، في ظل غياب الموقف الجماعي الأوروبي (مصطفى، 1986م، ص: 101).

وكذلك المبادرة الأوروبية بخصوص أزمة الشرق الأوسط عام 1980م والتي عُرفت ببيان البندقية، واشتملت على ما يلي (الحباشنة، 2007م، ص: 200):

1. الإشارة إلى الروابط المشتركة بين الشرق الأوسط وأوربا، مما يحتم على أوروبا القيام بدور خاص.
2. حق البقاء والأمن لدول المنطقة جميعها، بما فيها إسرائيل، والعدالة لشعوب المنطقة جميعها التي تتضمن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.
3. حق دول المنطقة بالعيش في سلام وأمن وحدود معترف بها.
4. إن الحل النهائي يتطلب حل القضية الفلسطينية، وهي ليست مشكلة اللاجئين فقط، وأنه من حق الشعب الفلسطيني تقرير مصيره.
5. ضرورة إشراك منظمة التحرير في أي مفاوضات سلام في المنطقة.
6. التخلي عن القوة والتهديد باستخدامها، وتخلي المنطقة عن العنف، وضرورة اعترافها بحق إسرائيل في الوجود والأمن ولاستقرار.
7. استعداد أوروبا للمشاركة في الضمانات الدولية في إطار تسوية شاملة.

ولقد رفضت الدول الأوروبية عام 1981م بعد قمة الطائف أن يكون الأردن هو الممثل للشعب الفلسطيني، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومات العربية قد رفضت هذا الاقتراح أيضاً، وفي حين تحدث السادات في البرلمان الأوروبي عن التمثيل للقضية الفلسطينية، رفض ممثل الهيئة أن يكون السادات ممثلاً للشعب الفلسطيني، كما أنه رفض فكرة تشكيل حكومة في المنفى، علاوة على الترحيب الإسرائيلي من قبل مناحيم بيغن بأن السادات لم يأتِ على ذكر منظمة التحرير الفلسطينية، علاوة على رفضه لفكرة الحكومة الفلسطينية المؤقتة (مصطفى، 1986م، ص: 136 . 137).

ومن ناحية ثانية فإن الأزمة اللبنانية كان لها دورها في الصراع العربي الفلسطيني من جهة، والإسرائيلي من جهة أخرى، ففي حين أكدت فرنسا أن حل الأزمة اللبنانية لا يكون إلا من خلال حل القضية الفلسطينية، ربط الجماعة الأوروبية بين إقرار السلام في لبنان، وبين إرساء تسوية شاملة وعادلة في المنطقة، كما وضعت القوات السورية

والإسرائيلية والفلسطينية على قدم المساواة حين طالبت بانسحاب القوات الأجنبية من لبنان، وكذلك اتجهت الجماعة منذ بيان 29 حزيران 1982م إلى دعوة الفلسطينيين إلى استخدام الأساليب السلمية، ولقد وصلت في بيان المجلس الأوروبي في آذار عام 1983 إلى الإعراب عن رغبتها في أن تتخلى منظمة التحرير الفلسطينية عن أسلوب النضال المسلح علانية، وأن تؤيد الحكومات العربية هذا التخلي، بعبارة أخرى فإن الجماعة وازنت بين اعترافها منذ حزير ان 1980 بدور لمنظمة التحرير في عملية التفاوض من ناحية، وبين الإصرار بصورة مختلفة على أن تعلن المنظمة عن تخليها عن أسلوب النضال المسلح، والإصرار على أن "عملية التفاوض تفترض الاعتراف المتبادل بوجود وحقوق أطراف النزاع"وتشير هذه العبارة الأخيرة إلى أن الاعتر اف ضروري قبل التفاوض، وليس كهدف أو نتيجة له، أي أن يعترف الشعب الفلسطيني بوجود إسرائيل وحقوقها، قبل أن تفصح عن نياتها الحقيقية (مصطفى، 1986م، ص: 159).

وقد أثبتت تطورات الوضع منذ تشرين الأول عام 1982م صحة التحذيرات التي رفعتها فرنسا، ولكن على نحو أكد عدم الاستجابة للتصور الفرنسي لحل المشكلة الفلسطينية، وفي علاقتها بالأزمة اللبنانية، ذلك التصور الذي أكد دائماً على الرابطة بين الأزمة اللبنانية والمشكلة الفلسطينية، وأن حل الأولى لن يتم إلا في إطار تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي بما فيه المشكلة الفلسطينية (مصطفى، 1986م، ص: 156).

ويظهر لنا من خلال هذه المواقف الفرنسية أنها . أي فرنسا . كانت تحس بمدى تأثير المشكلة الفلسطينية في كافة مشاكل الشرق الأوسط، فإذا ما توصل العالم بشكل عام، وأوروبا خصوصاً إلى تقريب وجهات النظر، ومحاولة حل المشكلة الفلسطينية، فإن كافة المشاكل الأخرى لن يكون حلها سهلاً، وأن الصراع العربي الإسرائيلي سيبقى في واجهة تلك القضايا العربية.

هذا وقد تطور الموقف الأوروبي بعد ذلك في القمة المنعقدة في مدينة دبلن، والتي عُقدت في عام 1984م، حيث أصبح الموقف الأوربي مطالبا بضرورة إجراء مفاوضات مباشرة، رافضاً فكرة المؤتمر الدولي (الرشدان، 1999م، ص: 86).

ثم جاء تطور آخر أسهم فيه الموقف الأوربي في الدفع نحو انعقاد مؤتمر من أجل السلام والذي عُقد في مدريد عام 1991م، ولقد ظهر التعبير الأوروبي عن هذا الموقف من خلال جانبين اثنين هما:

الأول: الإعراب عن التمسك بأسس تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وحقوق الشعب الفلسطيني، وعدم الاستجابة للموقف الإسرائيلي الذي يتجاهل القرارات المتعلقة بحق العودة.

الثاني: الاعتراف بالأبعاد السياسية والاجتماعية والقانونية للمشكلة، وعدم الفصل بينها وبين إطار التسوية الشاملة (الحباشنة، 2007م، ص: 200).

ولقد كان التوجه العام للموقف الأوروبي في هذه المرحلة يتمثل بالتأكيد على الحاجة الملحة لمعالجة المسائل العاجلة والتي تخص اللاجئين، وذلك دون انتظار ما ستسفر عنه المفاوضات الثنائية، وقد شاركت الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي في أعمال اللجان في مباحثات المتعددة الأطراف التي انبثقت عن المؤتمر (فهمي، 2003م، ص: 177).

ونشير هنا إلى أن الاتحاد الأوروبي كان له تاريخ واسع في مجال التبرعات المالية من أجل الفلسطينيين إذ بلغت مساهماته حوالي 6.1 بليون يورو في المنح والقروض ما بين الأعوام 1994 . 1999م، وهذا يمثل ما نسبته حوالي 60 بالمائة من مجمل المساعدات والمساهمات الدولية، وقد تم إسناد دعم الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية عملياً، فقد ساهم بشكل كبير في إعادة بناء البنى التحتية المتدهورة في الضفة الغربية وقطاع غزة، زيادة على أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يدفعون سنوياً أكثر من مائة مليون يورو للمنظمة الدولة التابعة للأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأنوروا" والتي تقوم على رعاية أكثر من ثلاثة ملايين شخص حول العالم (فهمي، 2003م، ص: 176 . 177).

ولقد كان آخر ما ساهم به الأوروبيون من أجل حل الصراع العربي الإسرائيلي خريطة الطريق، والتي أعلنها الرئيس الأمريكيجور ج بوش في حزيران عام 2002م، فلولا الأوروبيون لما كانت الخريطة قد وضعت، ولما جرى إصلاح السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد دفعت الأحداث بوزير الخارجية الألمانية إلى قلب العملية السياسية

خلال زيارته لإسرائيل، والتي كانت في شهر تموز عام 2001م، إذ تقدمت ألمانيا بمبادرة كان لها النصيب الأكبر في اقتراحها، ثم قامت الولايات المتحدة بتبني هذه المبادرة، ورحّبت بها الدول العربية وبما فيها السلطة الفلسطينية، وإذا كانت هذه الخريطة قد أضيفت إلى ملف مزدحم بالاتفاقات والخطط والمبادرات، فقد كان للإدارة الأمريكية دور واضح في قسم كبير منه، إذ كانت توافق على أغلب الاعتراضات الإسرائيلية، وتركت لإسرائيل حرية الفعل مؤيدة لها بصمتها في أقل الأحوال وأضعفها (خليل، 2004م، والحباشنة، 2007م، ص: 201).

ولقد كان للأوروبيينموقفاً خاصاً تجاه مسألة الجدار العازل، إذ كنتيجة لتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثامن من كانون الأول عام 2003م قراراً بأغلبية 90 ضد 8، وامتناع "74" يطالب محكمة العدل الدولية بتقديم رأياً استشارياً يخص الجدار الفاصل الذي تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية، إذ جاء هذا القرار من الأمم المتحدة عقب أن قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً يقول فيه إن إسرائيل لم تتجاوب مع طلب الجمعية العامة الذي قدمته لإسرائيل في تشرين الأول والذي يقضي بوقف بناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإزالة ما تم بناؤه، وذلك لأن الجدار في ذلك الوقت، وفي تلك الظروف له آثار سلبية، وخصوصاً في إطار مبادرة خارطة الطريق، التي هي في الأساس تقوم على مبدأ قيام دولتين، لذلك قامت الدول الأوروبية بمعارضة بناء الجدار الفاصل بشدة، بل إن معظم تلك الدول قد صوتت إيجابياً على القرار القاضي بدعوة إسرائيل بوقف بناء الجدار في العشرين من تشرين الأول، والذي حصل على 44 ضد 4 وامتناع 12 (الحباشنة، 2007م، ص: 201).

وقد صرّح الممثل الإيطالي لدى الأمم المتحدة أن الاتحاد الأوروبي يرى بأن الجدار العازل يمنع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم والوصول إلى مصادر المياه، وأن الجدار لا يطابق الخط الأخضر، ومن ثم فإنه يقتطع الأراضي الفلسطينية ويجعلها أراضي عسكرية، وهو مخالف لأحكام القانون الدولي، الذي يقضي بعدم تغيير الوضع القانوني للأراضي التي يتم احتلالها بالقوة، ومن جهته قال ممثل المملكة المتحدة: إن بلاده تأسف لعدم إذعان إسرائيل لطلب الجمعية العامة، أما الممثل السويسري لدى الأمم المتحدة، فقد أعلن أن بلاده تعارض بناء الجدار؛ لأنه يقف عائقاً أمام تحقيق

خطـة الطريـق التـي نالـت دعمـاً وتأييـداً دوليـين (الحباشـنة، 2007م، ص: 201 . 202).

أما بالنسبة لفوز حماس في الانتخابات الفلسطينية فقد تباينت ردود الفعل الإقليمية والدولية تجاه الفوز التاريخي الذي حققته حركة المقاومة الإسلامية حماس، وتشكيلها الحكومـة، فقد أحـدث فوزهـا ارتباكـاً وانزعاجـاً فـي الموقـف الـدولي، ولا سـيما مـن قبـل الولايـات المتحـدة ودول الاتحـاد الأوروبـي؛ ولقـد كـان هـذا الموقـف مـن قبـل الولايـات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ناجماً عن اعتبارهم حركة حماس منظمة إرهابية، إذ يـدعو ميثاقهـا للقضـاء علـى إسـرائيل، ولا يعتـرف بحقهـا فـي الوجـود، وتقـوم بأعمـال عنـف، وتـرفض الـدخول فـي عمليـة الـسلام مـع إسـرائيل (الحباشـنة، 2007م، ص: 202).

وكان الاتحاد الأوروبي قد أعلن أنه لن يمول حكومة تقودها حماس إلا بعد أن تعلن الحركة عن اعترافها بإسرائيل، وتخليها عن العنف، ثم عاد الاتحاد الأوروبـي ليقترح تحويـل المـساعدات الأوروبيـة إلـى الـرئيس الفلـسطيني مباشـرة، ولـيس إلـى الحكومـة الفلـسطينية مـن أجـل تجنـب تحويلهـا إلـى حمـاس، ثـم قـرر الاتحـاد الأوروبـي تقـديم مساعدات مالية طارئة للحكومة الفلسطينية الانتقالية لإنقاذها من الانهيار، ولقد قُدرت بـ 120 مليون يورو (غليون، 2001م، ص: 56).

هذا وقد صرّح المنسق الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خفير سولانا أن الاتحاد الأوروبي لن يجري اتصالات مع حكومة ترأسها حماس، ولن يدعو أياً من قادة هذه الحكومة إلى أوروبا، وأوضح أن الاتحاد الأوروبي سيستمر في دعم الشعب الفلسطيني حيث قال: إن هذا البرنامج المدعوم من الاتحاد الأوروبي على أساس تنفيذ خارطـة الطريـق، وإذا اتبعتـه الحكومـة الجديـدة تنفيـذها فسيـساعد ذلـك فـي اسـتمرار الـصداقة والتعـاون مـع الاتحـاد الأوروبـي، ولـن يتوقـف دعمنـا للـشعب الفلـسطيني (الدسوقي، 2006م، ص: 120 . 121).

وقد أعلن مفوض الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي بينيتافيريرو لهيئة الإذاعة البريطانية في الثامن والعشرين من شباط من عام 2006م قائلاً: علينا أن نمنحهم . أي حكومة حماس . بعض الوقت، كما أجرى الاتحاد مباحثات مع الحكومة الإسرائيلية

من أجل إمداد الإخوة الفلسطينيين بالخدمة الحيوية من كهرباء ووقود ومياه، على أن يقوم الاتحاد الأوروبي بدفع نفقات هذه الخدمات مباشرة لإسرائيل، وخلاصة القول إن الاتحاد الأوروبي يحاول إقناع حماس بتغيير موقفها عن طريق التهديد بحجز المساعدات المالية عنها، وليس عن الشعب الفلسطيني، وبذلك يكون أكثر اعتدالاً من الموقف الأمريكي (الحباشنة، 2007م، 202).

موقف الدول الأوروبية من الحرب على غزة 2008م:

اتفق الطرفان الإسرائيلي وحماس في قطاع غزة على تهدئة استمرت حوالي ستة أشهر، كانت تلك التهدئة تتضمن انتهاكات وخروقات من قبل إسرائيل، كان أكثرها تأثيراً ما حصل بتاريخ الرابع من تشرين الثاني من عام 2008م، إذ شنت القوات الإسرائيلية غارة جوية قتلت خلالها ستة من أعضاء حركة حماس القياديين، الأمر الذي دفع بحماس إلى عدم القبول بتمديد فترة التهدئة، ومنذ التاسع عشر من كانون الأول من عام 2008م قام الناشطون المسلحون في حركة حماس بإطلاق أكثر من مائة وثلاثين صاروخاً وقذيفة هاون على جنوب إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى تفجر الموقف، وقيام إسرائيل بحرب شاملة على القطاع بتاريخ السابع والعشرين من كانون الأول عام 2008م، ولغاية الثامن عشر من كانون الثاني من عام 2009م، استخدمت خلالها كافة الأسلحة المتاحة لديها، شمل ذلك الأسلحة المحرمة دولياً، علاوة على الحصار واستهداف المدنيين والعزل في القصف الجوي الذي استمر خلال تلك الفترة، ولقد نتجت الحرب عن آلاف القتلى والجرحى من المدنيين والأطفال والنساء في غزة، علاوة على مقتل وجرح عشرات الإسرائيليين كان كثير منهم عسكريون، علاوة على الإصابة بالهلع والخوف الشديدين من قبل المواطنين الإسرائيليين في جنوب إسرائيل (ويكيبيديا).

ويظهر لنا من خلال المواقف التي أُعلنت للاتحاد الأوروبي في وقتها أن الدول الأوروبية لم تقف إلى جانب غزة في حربها ضد إسرائيل، وذلك واضح من خلال ما نشرته صحيفة يدعوت أحرانوت الإسرائيلية في عددها الصادر في السادس والعشرين من شهر كانون الأول، والذي تضمن تصريحاً لوزيرة خارجيتها آن ذاك تسيبي يفني، والذي أوضحت فيه أن إسرائيل تقوم بالدفاع عن نفسها وفق المادة الواحدة والخمسين

من ميثاق الأمم المتحدة الذي يتضمن حق الدولة في الدفاع عن نفسها ضد الصواريخ التيِ تُطلَق عليها من قطاع غزة، وكذلك فإنها أعلنت عن مشاورات جرت بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي بخصوص العملية العسكرية ضد غزة، واتصالات مع بعض الدول العربية، غير أنها صرحت أن إسرائيل لم تأخذ إذناً من أي دولة عربية من أجل البدء في هذه الحرب بما في ذلك مصر (الدسوقي، 2006م، ص: 123).

ومن ناحية أخرى فإن الرئيس المصري محمد حسني مبارك قد أسند عملية فتح المعابر في رفح إلى جهتين هما: السلطة الفلسطينية، ومراقبين من الاتحاد الأوروبي، ففي هذا تأكيد على دور الاتحاد الأوروبي في تلك العملية الإنسانية التي تتمثل بفتح المعابر للمصابين والجرحى، وهو ما كان بإشراف الاتحاد الأوروبي (ويكيبيديا).

وقد نجد موقفاً إيجابياً من الدول الأوروبية يتمثل بالجهود الإعلامية والحقوقية لا بالجهود الرسمية المعلنة، وذلك حينما استعملت إسرائيل في حربها على غزة قنابل أمريكية الصنع، تحتوي مادة الفسفور الأبيض، وهي واحدة من المواد التي يحرم استخدامها دولياً في الحروب، إذ تعد من أسلحة الدمار الشامل، ولقد بينت منظمة "هيومن رايتس ووتش" أن إسرائيل تستخدم هذه الأسلحة المحرمة، في حين نشرت صحيفة بريطانية صوراً لجنود إسرائيليين يحملون قنابل من هذا النوع، وهذا الجهد المطالب بإنهاء هذه الاعتداءات المحرمة على الإنسان ما كانت إلا من قبل الجهات الحقوقية فحسب، دون تحرك رسمي معلن، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد امتدت هذه الحرب على المواقع الإلكترونية في شبكة الإنترنت، إذ قامت حماس بنشر صور على موقع يوتيوب، وفيسبوك، علاوة على ما قامت بنشره صحيفة تايم أون لاين البريطانية، لبعض الصور المتعلقة بالحرب على غزة، علاوة على ذكرها أن القادة الإسرائيليين قد قرروا أن يقوموا بنشر أفكارهم ورسائلهم المتعلقة بالحرب عن طريق الإنترنت من أجل إيصالها إلى كافة مستخدمي هذه الشبكة العالمية (ويكيبيديا).

والسؤال الذي قد يُطرح في أذهان كافة من ينظر إلى هذا الموقف الأوروبي المتراجع من حرب إسرائيل على غزة يتمثل بالقول: ما سبب تراجع هذا الموقف الأوروبي تجاه العدوان على غزة؟

والإجابة أوضح من أن يُسأل عنها، فالاتحاد الأوروبي منذ عام 2006م وبعد أن وصلت حماس إلى تشكيل الحكومة الفلسطينية في غزة، وقف ضد هذه الحكومة، وأعلنت الدول الأوروبية بشكل فردي أو جماعي عن موقفها الرافض من وصول حماس إلى السلطة، كما أنها أوقفت المساعدات الأوروبية التي تُقدم للقطاع، وحاولت الوصول إلى اتخاذ قرارات صارمة ضد هذه الحكومة، ودفعها عن الابتعاد عن تشكيل الحكومة، وهذا كله ناتج عن اعتبار حماس منظمة إرهابية تسعى للوقوف في وجه عملية السلام، ولا تعترف بإسرائيل، لذا لا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يدخل في مفاوضات مع هذه الحكومة ما لم تعترف قبلاً بإسرائيل (الدسوقي، 2006م، ص: 120 . 121، والحباشنة، 2007م، ص: 202).

ومن خلال هذه الأقوال والتصريحات الأوروبية يتضح لنا سبب الموقف المتراجع من قبل الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي حيال الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة.

ومن ناحية أخرى فقد شكلت الأمم المتحدة لجنة لتقصي الحقائق بشأن الانتهاكات التي حصلت لحقوق الإنسان في حرب إسرائيل على غزة ما بين العامين 2008 و2009م، وذلك في الثالث من شهر نيسان من عام 2009م، ولقد أشار التقرير إلى أن إسرائيل قد وقعت في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في حربها ضد غزة، ومن بين تلك الانتهاكات:

1 . استخدام الفلسطينيين كدروع بشرية وا ٍرغامهم على الدخول في بعض المناطق التي يُعتَقَد أن فيها مقاومة فلسطينية.

2 . استهداف المدنيين العزل في الحرب.

3 . إجبار الفلسطينيين بسبل مختلفة لإعطاء معلومات عن حركة حماس في القطاع.

4 . التدمير الهائل الذي لحق بالمباني والبنى التحتية للقطاع، والإفراط في استخدام القوة، وهذا جريمة من جرائم الحرب.

5 . استهداف بعض الأماكن الحيوية التي من شأنها استمرار الحياة المدنية في غزة، من مثل: مصانع الدقيق، ومزارع الدواجن، فكل هذا يعد جريمة حرب.

6 . المعاملة المذلة والمهينة للسكان المدنيين في القطاع، وارتكاب أعمال مهينة، وتمس بالكرامة الشخصية، فهذه الأعمال تعد عقوبة جماعية تؤدي إلى التخويف

والترهيب وا إشاعة الرعب بين الناس، فهي منافية لاتفاقيات جنيف لحقوق الإنسان، وتعد جريمة حرب.

هذا علاوة على الجرائم الكثيرة التي تعد انتهاكات لحقوق الإنسان، غير أن ما ذكرناه أعلاه يمثل أبرز تلك الجرائم، وأكثرها مساساً بالمجتمع المدني في قطاع غزة، علاوة على حرمتها دولياً .

3 . 2 موقف الدول الأوروبية من حربي الخليج الثانية والثالثة:

منذ نهايات السبعينيات من القرن العشرين، وبدايات الثمانينات كانت فرنسا بالدرجة الأولى من بين كافة الدول الأوربية تسعى في مساندة العراق، وذلك من أجل الإبقاء على التوازن، حيث التزمت الدول الأوروبية عموماً موقف الحياد في الحرب بين العراق وا إيران، وكانت هذه الدول الأوروبية تحاول السعي من أجل وصول الأطراف المتنازعة إلى حل سلمي للمشكلة والابتعاد عن النزاعات المسلحة والحروب، غير أن فرنسا كانت أكثر الدول الأوروبية جدية في مواقفها تجاه العراق في حربه مع إيران، ولم يكن ذلك بلا سبب، بل كانت الدوافع الفرنسية اقتصادية في عمومها، فلقد جعلت هذا الموقف في مقابل المقايضة بالواردات النفطية العراقية، علاوة على استمرار تجارة الأسلحة الفرنسية في العراق، خصوصاً مع غياب العلاقة العراقية الأمريكية (الحسان، 1987م، ص: 170).

وفي الثاني من آب عام 1990م أقدم العراق على احتلال الكويت، ولقد كان هذا العمل الذي قام به العراق مفاجأة للعالم بأسره، مما دفع دول العالم أجمع إلى اتخاذ موقف من هذه القضية، فبرزت الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر رابح من هذه الحرب (عبد الله، 1998م، ص: 29).

وعندما اندلعت هذه الأزمة انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بريطانيا لحشد ما استطاعت من القوات العسكرية، واتخاذ موقف تجاه العراق،ويُلحظ هاهنا أن بريطانيا كانت أول حليفة للولايات المتحدة الأمريكية، إذ انطلقت معها في حشد قواتها من أجل تسديد ضربة عسكرية للعراق، كما وقفت إلى جانب الولايات المتحدة في

استصدار بعض القرارات الدولية المتعلقة بمجلس الأمن (العتري، 2003م، ص: 118).

ومن ناحية أخرى فقد حاولت بعض الدول الأوروبية في بداية الأزمة اتخاذ مواقف مختلفة ومغايرة لموقف الولايات المتحدة، وخصوصاً فرنسا التي لها تاريخ في العلاقات الوطيدة والقوية مع العراق، وذلك عن طريق المطالبة بحل الأزمة بالطرق الدبلوماسية، غير أن إصرار واشنطن على إخراج العراق من الكويت قد أجبر حتى فرنسا على التراجع عن كل المواقف التي كانت تتخذها قبل الحرب، والمشاركة في العمليات العسكرية ضد العراق (هيرد، 2003م، ص: 119).

ومن ناحية أخرى فقد قامت ألمانيا بعملية تمويلية للحرب، والتزمت من ناحية أخرى المجموعة الأوروبية بشكل جماعي بتقديم مبلغ مقداره 205 مليارات دولار كمعونات اقتصادية لدول المواجهة، وتضمن ذلك مبلغ 805 مليون دولار من ميزانية الجماعة، والبقية من الدول الأعضاء للجماعة، ولقد بقيت مواقف دول الاتحاد الأوروبي المعلنة تطالب بغداد بتنفيذ كل مطالب الشرعية الدولية، حتى بعد انتهاء الحرب . حرب الخليج الثانية . ولم يسهم الاتحاد الأوروبي بأي مبادرة من أجل تخفيف الحصار عن العراق، أو تحسين شروط اتفاق النفط مقابل الغذاء، والتي ترعاها هيئة الأمم المتحدة (عكاشة، 2002م، ص: 78، والحباشنة، 2007م، ص: 203).

وفي عام 2003م اشتعلت حرب الخليج الثالثة، غير أن هذه المرة تمثلت فيها الحرب بالاحتلال الأمريكي للعراق، إذ شهدت بداية الحرب انقساماً في الاتحاد الأوروبي على نفسه، وتمثل ذلك الانقسام بقسمين هما: القسم الأول: وهذا القسم يؤيد الولايات المتحدة، كما يؤيد الحرب على العراق والمشاركة فيها دون أي تحفظات، ويضم بريطانيا، وإسبانيا، والبرتغال، وإيطاليا، وهولندا، والدنمارك، ومن دول أوروبا الشرقية المنضمة حديثاً للاتحاد الأوروبي بولندا، وإستوانيا، لاتفيا، ولتوانيا، وسلوفيكيا، أما القسم الثاني: فهو قسم يعارض الولايات المتحدة الأمريكية، كما يعارض الحرب على العراق، وتمثله كل من الدول: فرنسا، وألمانيا، وبلجيكيا، واليونان، ودول أخرى، فقد عملت فرنسا بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن على عرقلة حصول الولايات المتحدة على الشرعية الدولية للحرب بقرار جديد باعتبار أن القرارات التي سبق لمجلس

الأمن إصدارها بشأنالعراق لا تعطي الولايات المتحدة تفويضاً قانونياً تلقائياً باستخدام القوة (عكاشة، 2002م، ص: 80)وا ٍن قرار مجلس الأمن رقم 1441 الذي يطالب العراق بالتعاون مع المفتشين الدوليين لنزع أسلحة الدمار الشامل يقدم إمكانيات كافية لدعم المفتشين لمواصلة عملهم في العراق، ولقد أكد المستشار الألماني غيرهارد شرودر أن ألمانيا وفرنسا تتفقان على نزع أسلحة العراق، ولكن يجب أن يكون ذلك بالطرق السلمية (الأشول، 2004م، ص: 117).

هذا وقد اجتمع قادة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وا ٍسبانيا في جزر الأزور البرتغالية في الرابع عشر من آذار عام 2003م وأعلن قادة هذه الدول في نهاية القمة إعلان الحرب على العراق متضرعين بأن الأمم المتحدة قد فشلت في استصدار قرار يدين العراق، ويوقف جهوده لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، مما يسوغ لها العمل وحدها لإجبار العراق على تطبيق القوانين الدولية (أسامة، 2003م، ص: 101)، فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أنهما ماضيتان في الحرب سواء بقرار من مجلس الأمن أم دون ذلك، وترافق ذلك بإرسال آلاف الجنود إلى الكويت والخليج العربي لاحتلال العراق (هيرد، 2003م، ص: 119ــ 124، والحباشنة، 2007م، ص: 203).

غير أنه بعد الحرب تغير الموقف الفرنسي تجاه التراجع الواضح وذلك مع ازدياد الشعور الفرنسي بأن موقفها سيؤدي إلى خروجها من (حفلة تقسيم الكعكة العراقية)، وا ٍلى خسارة العلاقات الاستراتيجية المهمة مع الولايات المتحدة وبريطانيا، فقد أكدت فرنسا في الأسبوع الثاني للحرب أنها تفضل بالتأكيد اتخاذ الولايات المتحدة، ورحبت الحكومة الفرنسية في العاشر من نيسان عام 2003م بسقوط النظام العراقي، وأكدت أن صدام كان طاغية ودكتاتورياً (المراغي، 2003م، ص: 82).

أما فيما بعد فقد شاركت فرنسا وألمانيا وهما الدولتان اللتان عار ضتا الحرب في قمة الدول الثماني الكبرى التي عُ قدت في سي آيلند، بولاية جورجيا الأمريكية، فقد شاركتا في صفقة اقتضت بأن تقوم الولايات المتحدة بتعديل مشروع الشرق الأوسط الكبير بما يتناسب مع مصالح ووجهات النظر الأوروبية، مقابل أن توافق فرنسا على تحرير مشروع القرار الأمريكي الذي طُرح على مجلس الأمن آن ذاك، والمتمثل بالقرار رقم:

1546 الذي ينص على إنهاء الاحتلال للعراق، مع العلم بأن فرنسا كانت تدرك جيداً أن الاحتلال لم ينتهِ وأن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت موجودة، وبالتالي سعت الدول الأوروبية التي كانت ضد الحرب لاسترضاء واشنطن للحصول على بعض المكاسب وعلى رأسها فرنسا وألمانيا (الحباشنة، 2007م، ص: 204).

3 . 3 الموقف الأوربي من العلاقات السورية الأمريكية بخصوص قضية محاسبة سوريا واغتيال الحريري:

صادق الكونغرس الأمريكي على قرار لمحاسبة سوريا، وذلك في الحادي عشر من تشرين الثاني من عام 2003م، والقاضي بمحاسبة سوريا، وتحرير لبنان، الأمر الذي يعطي الحق للرئيس الأمريكي باتخاذ قرارات تتضمن عقوبات لسوريا، وهذه العقوبات تتناسب مع الخطر الذي تمثله سوريا لكن إدراكاً من قبل الولايات المتحدة لضآلة تأثير الضغوط الواردة وفقاً للقانون في ظل محدودية علاقة الولايات المتحدة بسوريا، فقد بدأت واشنطن بالتحرك باتجاه الاتحاد الأوروبي، ومطالبته بتأجيل توقيع اتفاقية الشراكة مع سوريا، وبضرورة إجراء سوريا تغييرات تسبق عملية التوقيع على الاتفاقية، وهو الأمر الذي قاد إلى تضمين قضية أسلحة الدمار الشامل السورية ضمن نطاق المباحثات مع سوريا، وإضافة نص جديد لهذا المعنى باتفاقية الشراكة السورية الأوروبية (الحباشنة، 2007م، ص: 204).

ولقد عملت فرنسا والولايات المتحدة على تدويل مسألة الوجود السوري في لبنان في قضية مهددة لأمنه واستقراره وتطوره الديموقراطي، فتوجهت فرنسا لمجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار بهذا الشأن، وصدر بالفعل قرار رقم: 1559 الذي طالب كل القوات الأجنبية بالخروج من لبنان، وتفكيك المليشيات المسلحة، وسيطرة الجيش اللبناني على الجنوب، ووقف الهجمات على إسرائيل كونها لا تحتل أراضياً لبنانية (الحباشنة، 2007م، ص: 204).

وازدادت الأوضاع السياسية تعقيداً بعد أن جرت عملية اغتيال لرئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وتوجيه الاتهام لسوريا، وتشكيل لجنة دولية عُرِفت باسم لجنة "ميليس" للتحقيق في قضية الاحتلال، وذلك بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم

559ولقد أشارت اللجنة في تقريرها الأولي إلى احتمال تور ّط سوريا، الذي قاد بدوره إلى تحرك ثلاثي يتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، مما أدى إلى إصدار القرار رقم: 1636 بالإجماع في الثالث عشر من تشرين الأول عام 2005م، وهذا أعاد لجنة "ميليس" للتحقيق مسلحاً بقرار يطالب سوريا بالتعاون الكامل، وينصب اللجنة حكماً على مدى التعاون ويخول المجلس فرض عقوبات وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حالة عدم تعاونهم (عبد الوهاب، 2004م).

وما يهم في ذلك أنه تم تمديد مهمة اللجنة حتى الخامس عشر من حزيران عام 2006م، مما يعني وجود مساحة كبيرة لتضخيم الملف السورين والتي تجعل السيناريوهات كلها مطروحة.

ولقد أدت قضية اغتيال الحريري والتحقيق في ملابساتها إلى اتخاذ بعض المواقف السياسية من قبل سوريا ولبنان أيضاً، وذلك تمثل في اعتذار الرئيسين السوري واللبناني عن حضور القمة الأوروبية المتوسطية في برشلونة عام 2005م (قمة برشلونة)، إذ جعل هذان الرئيسان من قضية التحقيق في اغتيال الحريري ذريعة لهما من أجل التغيب عن هذا المؤتمر، الأمر الذي أدى إلى تعميق الغياب العربي الواضح في قمة برشلونة 2005م، إذ لم يحضرها سوى الرئيس الفلسطيني، واعتذر كل من الرئيس حسني مبارك، وعبد العزيز بوتافليقا، والملك عبد الله الثاني، زيادة على الرئيسين السوري واللبناني (بيبرس، 2010م).

3 . 4 أوروبا وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي:

إن من الصعب على المرء أن يقارن بين الأنظمة الديمقراطية في الدول الغربية، وما عرفته من استقرار بفضل الصيغ الثابتة للتداول السلمي للسلطة، وتطور دولة القانون والمؤسسات، ونضوج التنظيمات داخل المجتمعات المدنية من جهة، وبين الاستقرار الهش والأزمة المزمنة للسلطة، وتداولها في الوطن العربي، ونتيجة للقطيعة القائمة بين الجهة الحاكمة، وأغلبية المجتمع في الوطن العربي، وغياب الالتزام الحقيقي بالصيغ بالديمقراطية، والتباين الهائل في شرعية النظم السياسية، وثباتها واستقرارها وفعاليتها في تعبئة الرأي العام، وتمكينه من المشاركة الفاعلة، والتفاعل مع

السلطة المركزية، يعد نقطة الضعف الرئيسية التي تراهن الدول الأوروبية عليها من أجل تعزيز نفوذها في العالم العربي، ويعبر التفاوت السياسي عن نفسه في اختراق أوروبا للنظم العربية، وسيطرتها الفعلية على الجزء الأساسي منها، سواء عن طريق التأثير على بعض النخب، أم إلحاق بعض المؤسسات بها وتعميق اعتمادها عليها (خير، 2006م، ص: 158).

فتأكيد دول الاتحاد الأوروبي احترام سيادة القانون الديمقراطية وحقوق الإنسان، يأتي هذا كله في سبيل تحقيق مجتمعات مستقرة في الوطن العربي، ويظهر ذلك جلياً من خلال الربط بين الاستقرار السياسي المتحقق عن طريق التحول الديمقراطي والأمن المنجز عن طريق التصدي للإرهاب، والسيطرة على سباق التسلح (غليون، 2001م، ص: 56).

وتقول أوساط أوروبية مطلعة بأن احتمال وضع مفاهيم وصيغ مشتركة بين أوروبا والولايات المتحدة حول مسائل الديمقراطية في دول جنوب المتوسط يمكن أن ينجز عبر تفعيل آليات الشراكة الأوروبية المتوسطية، التي بدأ العمل معها في بلدان مثل: تونس، والمغرب، ومصر، والأردن، وا إسرائيل، ويعتقد فريزر كاميرون الخبير في مركز السياسة الأوروبية أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد يتوصلان إلى اتفاق حول دعم مؤسسات المجتمع المدني (الحباشنة، 2007م، ص: 205).

غير أن الاتحاد الأوروبي لا يسير في خيار قلب الأنظمة مثلما فعلت الولايات المتحدة في العراق، فقد يتفق الجانبان حول تشجيع التعاون بين المؤسسات الأمريكية والأوروبية من ناحية، والمنظمات الأهلية وغير الحكومية العربية من ناحية أخرى (حقي، 2003م، ص: 168)،

يعتقد الخبراء الأوروبيون شأنهم شأن كثير من المراقبين أن عمليات الإصلاح السياسي الديمقراطي والتعاون الأمني في الشرق الأوسط ستظل معطلة إلى حين إحلال السلام بين الإسرائيليين والعرب، ومن الأسباب الأخرى التي تدفع للتحفظ على الجهود الأوروبية الأمريكية بهذا المجال عدم وجود اتفاق حقيقي بين البلدان الأعضاء في الاتحاد حول استخدام وسائل الضغط الاقتصادي والسياسي لدى البلدان العربية، التي لا تتقيد باحترام الحريات الأساسية، وفيما تتزعم الدول الإسكندنافية التوجهات

الداعية داخل الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز دور منظمات المجتمع المدني، ومساندة مبادرات الضغط الدبلوماسي على الطرف الذي ينتهك البنود الأساسية الواردة في اتفاقيات الشراكة، أما البلدان الأوروبية اللاتينية الواقعة في جنوب الاتحاد: فرنسا، إيطاليا، وا إسبانيا، والبرتغال، فتركز على أولوية ضمان استقرار جيرانها في النقطة الجنوبية (حماد، 2004م أ، ص: 148).

وتفيد بعض المؤشرات أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد دخلا مرحلة تجاوز الخلافات الحادة التي نشبت بينهما حول الحرب على العراق، وقد يكون التفاهم المحتمل بين الجانبين حول مستقبل الديمقراطية والأمن والاستقرار في المنطقة العربية، وجوارها الإسلامي الواسع، أحد الأسس التي سيتجدد بفضلها التحالف الأطلسي من باكستان إلى المغرب، ومن السودان إلى تركيا، لخريطة جديدة تدعى مشروع الشرق الأوسط الجديد، وفي الواقع تكمن المشكلة بالنسبة للسياسة الأوروبية في المنطقة بمحدودية جدوى آليات الشراكة الأوروبية المتوسطية الحالية، وضعف تأثير مسار برشلونة على أوضاع حقوق الإنسان المتردية، وعلى النقص المسجل في الإصلاحات السياسية في غالبية دول جنوب وشرق حوض البحر المتوسط، زيادة على افتقار الاتحاد إلى القدرة على التأثير في الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة الخليج العربي (الحباشنة، 2007م، ص: 205).

وربما كانت الثورات العربية التي حصلت في السنوات الثلاث الأخيرة بمثابة سبيل للدول الأوروبية ومعها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل وضع الأنظمة العربية بين واحد من أمرين:

الأول: وا إقامة إجراء إصلاحات سياسية وديمقراطية جذرية في طبيعة النظام الحاكم في الدولة، آليات العدالة والمساواة الاجتماعية.

الثاني: ترك السلطة إما طوعاً واستجابة للطلب الشعبي المتمثل في المظاهرات والاعتصامات، كما رأينا في تونس ومصر، أو ترك تلك السلطة بالقوة الشعبية والمقاومة المسلحة، في ظل مقاومة النخبة السلطوية المسيطرة على الحكم، كما حصل في ليبيا، واليمن في بعض الملامح.

وهذه الثورات العربية سنفرد لها فصلاً كاملاً في هذه الدراسة، وهو الفصل المقبل، لذا نرجئ الحديث عنها مفصلاً لاحقاً .

3 . 5 حوار الحضارات وحوار الأديان والعلاقات العربية الأوروبية:

ثمة كثير من المبادرات الأوروبية التي تهدف إلى حوار الثقافات والأديان، وذلك من أجل إعطاء بعد سياسي لتسوية الصراعات، هذا علاوة على التمسك الذي أظهرته بالاقتراب متعدد الأطراف، ويمكن القول بأن المعلم الآخر الذي يمثل هيمنة كبيرة على الموقف الأوروبي منذ الحادي عشر من أيلول هو المحافظة على علاقاتها مع الوطن العربي، وذلك من خلال محاربة فكرة صدام الحضارات، فمنذ الواحد والعشرين من أيلول من عام 2001م، رفضت الدول الخمس عشرة في قمتهم ببروكسل كل خلط أو مماثلة بين الجماعات الإرهابية والمتطر فة وعلاقة هذه بالإسلام (الحباشنة، 2007م، ص: 206).

فبعد هجمات الحادي عشر من أيلول عام 2001م تمثلت إحدى أكبر مبادرات الاتحاد الأوروبي الدبلوماسية في إنعاش الشراكة الأوروبية المتوسطية، وبمثل ذلك لحوار الثقافات، وصارت تلك المبادرة الأوروبي نحو البحر المتوسط والعالم الإسلامي أكثر أهمية، وكذلك عقب الاستنكار الذي أحدثته في إيطاليا وفي أوروبا وفي الشرق الأوسط تصريحات سيلفيوبيريسكوني في نهايات شهر أيلول عام 2001م، والتي ادعى فيها تفوق القمم الغربية وقدرتها على استمالة شعوب جديدة (المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، 2004م، ص: 209 . 216)، غير أن حوار الثقافات والحضارات هذا الذي و ُجد في الشراكة الأوروبية المتوسطية إطاراً محدداً جرى بالتوازي مع أطر أخرى، وقد ع ُقد في اسطنبول في شباط عام 2002م، مؤتمر ضم منظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأوروبي بدعوة من تركيا، التي سرها غاية السرور أن تظهر في هذا السياق قدرتها على لعب دور الجسر الواصل بين الشرق والغرب، فقد أكدوا حوار الحضارات، وعدم الخلط بين الإرهاب ومبادئه، بمبادئ الإسلام السمحة (الحباشنة، 2007م، ص: 206).

وفي الثلاثين من أيلول من عام 2005م جاءت أزمة نشر الرسومات الكريكتورية المسيئة إلى نبي الإسلام سيدنا محمد . صلى الله عليه وسلم . في الصحف الدنمركية، ثم لم تلبث صحف أوروبية عالمية كثيرة أن أعادت نشر هذه الرسوم، الأمر الذي أدى إلى تفجر أجواء غضب عارمة في مختلف أرجاء العالم الإسلامي على نحو أثار الجدل مجدداً بشأن مستقبل العلاقات بين الإسلام والغرب، وقد كان ذلك في الوقت الذي كان فيه خفير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي يتباحث من أجل نزع فتيل الأزمة، قام جوزيه مانويل باروزو رئيس المفوضية الأوروبية بتوجيه نقده اللذع للمسلمين على ردود الفعل العنيفة من قبل الشعوب ودول العالم الإسلامي حيال الدنمارك، ودول الاتحاد الأوروبي كافة على خلفية أنها تعد من صميم حرية الرأي والتعبير، التي تمثل أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي والحضارة الغربية، وقد ناشد مانويل باروزو العالم الإسلامي بتجنب إشعال فتيل صراع ثقافي أو حضاري بين الإسلام والغرب بسبب تباين الرؤى حول مفهوم حرية التعبير، وأكد البرلمان الأوروبي تضامنه مع الدنمارك وكل الدول الأوروبية التي قامت بنشر الرسومات المسيئة، وجاء السؤال: ماذا لو حدث مثل هذا الأمر مع اليهود؟ وعلى الرغم من الجولة التي قام بها خفير سولانا في عواصم العالم الإسلامي لنزع فتيل الأزمة، غير أن الاعتقاد الذي ساد من جانب المسلمين أن سبب جولته هذه هو محاولة لتقليص من حدة الخسائر الاقتصادية بسبب مقاطعة البضائع الأوروبية، ومن ثم السياسة التي منيت بها الدول الغربية، حيث يكمن العلاج الحقيقي والنهائي لها في تحرك عالمي جاد وصادق على الصعيدين السياسي والثقافي، وخاصة من قبل الاتحاد الأوروبي الذي أكد بعد أحداث سبتمبر اللجوء إلى حوار الحضارات، ونبذ مقولة: صراع الحضارات، فيجب أن يسعى دون تمييز أو استعلاء إلى تجسير الفجوة بين الغرب والإسلام من أجل تجاوز هذه الأزمة لتعزيز علاقته الأوروبية المتوسطية بيان المنتدى المشترك للاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، 2002م).

3 . 6 أسباب مواقف الاتحاد الأوروبي المختلفة من الدول العربية:

تظهر بين الوقت والآخر مجموعة من الخلافات بين الأوروبيين تجاه بعض القضايا العربية، وهذه الخلافات ما هي إلا وضع طبيعي يظهر نتيجة لتشابك المصالح وتعقد العلاقات فيما بينها، غير أن الطرفين مقتنعان تمام الاقتناع بأنه ثمة خطوط حمراء ليس من الممكن تجاوزها أو تجاهلها، إذ تعمل كافة دول الاتحاد الأوروبي من حين إلى آخر على مناقشة الخلافات وبشكل صريح وبأكثر شفافية، وذلك من أجل تسوية تلك الخلافات قبل أن تتفاقم وتتعقد (عبد الفتاح، 2006م، 218 . 219).

وفي أغلب الأحيان تُظهِر كل من فرنسا وألمانيا تمايزاً في سياستهما ومرونة أكثر في التعامل مع القضايا العربية، في حين أن السياسة البريطانية تظهر بجانب متصلب أكثر من سواها، وغالباً ما تكون سياستها أقرب إلى السياسة الأمريكية، ورغم ذلك فإن الخلاف الذي يحدث بين الدول الأوروبية تجاه القضايا العربية من حين إلى آخر ليس حول الأهداف، بل هو حول أنسب الوسائل والطرق من أجل تحقيق تلك الأهداف، وقد يكون من المفيد التذكير بأن الحرب على العراق أدت إلى انقسام الاتحاد الأوروبي إلى قسمين: قسم يؤيد هذه الحرب وتتزعمه بريطانيا وبصحبتها بعض الدول الأوروبية، وقسم آخر يعارض هذه الحرب، ويضم كلاً من فرنسا وألمانيا، وإذا عرفنا جميعاً وعلمنا بأن الأسباب التي كانت وراء اعتراض ألمانيا وفرنسا على الحرب هي: اختفاء الشرعية الدولية للحرب، غير أنه لا يمكن تجاهل وجود عقود نفطية وتجارية بين شركات فرنسية والنظام العراقي السابق، كما أنه كان من المتوقع بعد انتهاء الحرب أن ترتفع أسعار النفط، وما لهذا الارتفاع من أثر سيء في الاقتصاديين الفرنسي والألماني على حد سواء (الحباشنة، 2007م، ص: 207).

وبعد دخول القوات الأمريكية في العراق وُجِد تراجع في مواقف الدول المناهضة للحرب، إذ أيدت هذه الدول القرار رقم: 1483 من مجلس الأمن الذي أعطى الشرعية بأثر رجعي على تلك الحرب، وبذلك فمهما اختلفت الدول الأوروبية تجاه الدول العربية، غير أن ثمة محدداً واحداً لهذه الاختلافات وهو تحقيق مصالحها (حماد، 2004م أ، والحباشنة، 2007م، ص: 207).

ومن ناحية أخرى فإنه يمكن القول بأن أوربا قد انقسمت إلى اتجاهين بصدد التعامل مع المنطقة العربية:

الاتجاه الأول: وتمثله الدائرة المتوسطة (التحالف الفرانكتوني اللاتيني)، ويدعو إلى تكريس اهتمام أكبر للمنطقة، ويجعلها الساحة الأساسية لممارسة الدور الأوروبي السياسي المستقل، وهو من انعكس في الاهتمام الفرنسي المتصاعد في عملية السلام، وفي توسيع إسبانيا وا يطاليا لعلاقتهما مع دول شمال إفريقيا.

الاتجاه الثاني: ويمثله الدائرة الشمالية (التحالف الألماني الإسكندنافي) المنشغلة حالياً بقضايا أوروبا الوسطى والشرقية والتي لا تميل إلى تجاوز السقف السياسي المحدود للتعامل مع المنطقة العربية، وهذه الدائرة تتزعمها ألمانيا التي لا تفضل الجهد الأوروبي أو الاصطدام بالخطوط الحمراء الأمريكية، فبعد كل شيء مازالت ألمانيا بحاجة إلى القبول الأمريكي بمشاريعها الأوروبية ومساعيها إلى التحول إلى قوة عالمية (الأشول، 2004م، ص: 118).

وعلاوة على ذلك فإن الحديث عن سياسة خارجية وأمنية مشتركة للاتحاد الأوروبي ما يزال مبكراً، فهو ما يزال يتبع منهج التعاون بين الحكومات، وهي في الواقع عملية لتبادل المعلومات، والتنسيق والتبادل والتشاور، بمعنى آخر إن الدول الأعضاء تجد أهدافها الخارجية وفق مصالحها الوطنية، وهي لا تقوم بتحرك مشترك إلا إذا رأت أنه ضروري، يضاف إلى ذلك عدم توافر القوى العسكرية اللازمة في الاتحاد الأوروبي لدعم مبادراته وتحركاته المشتركة(المراغي، 2003م، ص: 157) .

الفصل الرابع

موقف الاتحاد الأوروبي من الحركات الشعبية في الوطن العربي

لقد ثارت ثائرة الشعوب العربية في كانون الأول من عام 2010م، وذلك بعد أن قام المواطن التونسي محمد البوعزيزي بإضرام النار في نفسه بعد مصادرة عربة الخضراوات التي يملكها وكان يستعملها من أجل تأمين لقمة الخبز له ولعائلته، الأمر الذي أدى إلى موته، فبموته انتفضت تونس، ثم لتتبعها مصر، ثم ليبيا، ثم اليمن، ثم سوريا، ولم تخلً بقية الدول العربية الأخرى من حركات شعبية احتجاجية، واعتصامات مطالبة بالحرية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، فمن بين تلك الصور التي كانت أكثر تأثيراً في نفوس الناظرين إلى المظاهرات ما كان من أحد المواطنين التونسيين حيث تظهر الصورة رجال الأمن وقد وقف في وجههم أحد المواطنين، وهم يطلقون الغاز المسيل للدموع عليه، في حين أنه يحمل في وجههم رغيف خبز، فكانت المواجهة بين الشعوب العربية الغاضبة ليست بالبنادق والمدافع والنار . في بداياتها . بل بأرغفة الخبز، التي مثّلت السبب الأكبر لقيام تلك الثورات (ميجا، 2011م، ص: 28).

وفي هذا الفصل سنركز الحديث عن أبرز مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه هذه الثورات العربية، والحركات الشعبية التي طالبت بالحرية والعدالة، والإصلاح.

4 . 1 موقف الدول الأوروبية من الحركات الشعبية في تونس ومصر:

في حين قامت تلك الثورات العربية في بلدان كمصر وتونس فقد رأى بعض الباحثين أن هذه الثورات العربية في الربيع العربي تفتقر إلى المثال الأعلى، إذ لا يوجد مثال عظيم أمام شعب مصر، أو تونس، أو ليبياً، وا ٍنما تتلخص جميع هذه الثورات في محاولة للوصول إلى العدالة الاجتماعية، وتحقيق الرفاه الاقتصادي، إذ ثارت هذه الشعوب على الأنظمة الحاكمة التي طالما لجأت إليها من أجل الوصول إلى حلول كان يرجونها، ومن هنا فإن ذلك قد يؤدي إلى بعض النتائج السلبية في نتائج تلك الحركات الشعبية في دول عربية مختلفة (كرامر، 2011م، ص: 27).

ولقد رأت بعض وجهات النظر العربية وغيرها بأن ما يجري في الدول العربية من اعتصامات وحشد جماهيري عائد إلى بعض الجهود الخارجية كالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية الأخرى، إذ قالت بعض وجهات النظر هذه أن الولايات المتحدة قد قامت بتدريب بعض الشبان المصريين على طرق الاعتصام السلمي، وأساليب الحشد الجماهيري، في محاولة لتطوير هذه الآلية لديهم (الرميحي، 2011م، ص: 26).

وحقيقة الأمر إن ما حدث من ثورات عربية فيما عُرف بـ "الربيع العربي" كان مفاجأة لتلك الأنظمة العربية التي كان المحللون السياسيون يتوقعون مجيء ثورة في يوم من الأيام، إذ وصلت بعض الأنظمة الحاكمة في بعض الأقطار العربية إلى طريق مسدود، غير أن هؤلاء المحللين لم يتوقعوا ذلك الانفجار السريع، وكيف تداعت أنظمة متعددة في الدول العربية ابتداء من البوعزيزي في تونس وانتهاءً بسوريا، إذ لم تلبث الثورة التونسية أن تنتهي في غضون فترة زمنية قصيرة جداً لم تتجاوز ثمانية عشر يوماً، حتى انفجرت ثورة أخرى في مصر، إذ خرج آلاف المصريين إلى ميدان التحرير وشوارع القاهرة محتجين على نظام قهر الشعب المصري، وجعل الثروات في يد طبقة محدودة جداً من السكان، فيما يرزح أكثر من 45 بالمائة من الشعب تحت خط الفقر، هذه الثورة التي أطلق عليها ثورة الخامس والعشرين من يناير/ كانون الثاني آتت أكلها أيضاً في فترة زمانية قصيرة جداً هي الأخرى، ودفعت معها ببعض الأنظمة العربية الأخرى نحو التداعي والانهيار (إبراهيم، 2011م، ص: 35).

ولم يكن للدول الأوروبية وحتى غيرها من الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية أي دور في اندلاع مثل هذه الحركات الشعبية، بل إن كثيراً من المراقبين والمحللين السياسيين أشاروا إلى عظم المفاجأة التي فوجئ بها الغرب كما فوجئ بها العرب، وانحصر الدور الغربي عموماً على نشر الصور والمقاطع التليفزيونية للثورات العربية والاعتصامات المختلفة في ميادين العالم العربي، وخصوصاً ما كان في ميدان التحرير بالقاهرة، إذ كانت مصر ميداناً مفتوحاً لوسائل الإعلام، في حين بقي الرأي الرسمي الأوروبي محايداً ينتظر ما تأتي به الأحداث، دون الإشارة بشيء، إلا ما كان من بعض التصريحات التي تدعو إلى وجوب انتهاج الديمقراطية والإصلاح في البلدان

العربية، علاوة عن الساحة الإلكترونية عبر الإنترنت التي مُنحت للمتظاهرين لنشر آرائهم وأفكارهم ومجريات الثورة (مبيضين، 2011م، ص: 16).

والسؤال الذي نطرحه:ما سبب تراخي الدول الغربية عموماً ، والدول الأوروبية خصوصاً تجاه الأنظمة الحاكمة في تلك البلدان العربية التي ظهرت فيها تلك المظاهرات كتونس ومصر؟

ربما كان السبب عائداً إلى أن الدول الأوروبية المتمثلة بالاتحاد الأوروبي كممثل عام لتلك الدول قد ربطت مساعداتها للدول العربية والأنظمة الحاكمة منذ مؤتمر برشلونة عام 2005م بالتطور الحاصل في مسيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي، إذ أصرت الدول الأوروبية المشاركة في مؤتمر برشلونة عام 2005م على ربط تلك المساعدات الأوروبية بما تقدمه تلك الدول بأنظمتها الحاكمة من تطور ديمقراطي، وا إصلاح سياسي، الأمر الذي تسبب ببعض التحديات في تلك القمة، وكان سبباً في الحيلولة دون الخروج ببيان ختامي للقمة (الحباشنة، 2007م، 199).

ولما رأت هذه الدول الأوروبية أن الأنظمة العربية والكيانات السياسية فيها لم تسر وفق مسيرة الإصلاح، ولم تنتهج نهج الديمقراطية في حكمها لشعوبها، لم تكترث كثيراً بما يحصل فيها من حركات ثورية، واعتصامات شعبية قد تؤدي إلى تقويض الأنظمة الحاكمة، ومن خلال هذا الموقف يظهر لنا بكل صراحة وجلاء مدى تدهور الحوار العربي الأوروبي، كما يعكس رغبة تلك الدول الأوروبية في التغيير الذي حصل في بعض الأنظمة السياسية في بعض الدول العربية.

ونشير هنا إلى أن الثورتين التونسية والمصرية لم تأخذا الجانب المسلح كما هو الحال في ليبيا وسوريا واليمن إلى حد ما، إذ اكتفى المتظاهرون بحمل خبزهم وطعامهم إلى ميادين التحرير، والتظاهر والاعتصام من أجل تحقيق مطالبهم المشروعة، في حين وقع الليبيون في قتال شديد مع قوات القذافي التي قتلت عشرات الآلاف من أبناء الشعب الليبي، وأدت إلى تدمير هائل في البنيان والمقدرات الليبية، وهذا ما لم يظهر في الثورتين التونسية والمصرية (الشحود، 2011م، ص: 104).

وحين نريد أن نفهم طبيعة ردود الفعل الأوروبية من الثورات العربية فإن علينا قبل ذلك أن نفهم طبيعة العلاقات التي كانت تربط أوروبا بالأنظمة العربية التي سقطت في

أيدي الشعوب الثائرة، ففي حين كانت العلاقات العربية الأوروبية قد تدهورت بعد مؤتمر برشلونة عام 2005م، كان ذلك سبباً في إيجاد شيء من الاحتقان التبادلي بين أوروبا والعرب خصوصاً، ودول جنوب المتوسط عموماً، إذ كانت أوروبا تصر أصلاً على المحافظة على إسرائيل بوضع أحسن فأحسن ضمن دول الجوار العربي، وضمن دول المتوسط، ومن ثم انتهى الأمر بالاتحاد الأوروبي إلى ضم إسرائيل في ذلك الاتحاد(يعقوب، 2008، ص: 6 . 19).

ومن ناحية الموقف الأوروبي من تلك الثورات التي بدأت في الدول العربية، فقد كان الموقف متخبطاً ابتداء من تونس، إذ في بداية الأمر حاولت الدول الأوروبية الوقوف إلى جانب تلك الأنظمة المستبدة، علاوة على دعمها، ولكن ما لبثت أوروبا أن وجدت نفسها في حيرة، أتقف إلى جانب تلك الأنظمة المستشري فيها الفساد، والتي تظلم شعوبها، وتقف حائلاً دون تحقيق العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، أم تقف إلى جانب تلك الثورات العربية الوليدة، والمحافظة على علاقات أكثر صداقة مع الأنظمة القادمة، خصوصاً أن أوروبا لو وقفت إلى جانب تلك الأنظمة المستبدة، ثم نجحت تلك الثورات العربية، فأين ستصير مصالح أوروبا في منطقة جنوب المتوسط؟ وكيف ستتعامل مع المشكلات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط إلى جنوب أوروبا؟ فجميع هذه الهواجس والأفكار أثرت في المواقف الأوروبية من الثورات العربية، في حين أننا نجد الاتحاد الأوروبي دعا الثورة التونسية إلى التهدئة بعد خروج زين العابدين بن علي، وطالب المجتمع التونسي بأن يحترم الحريات وحقوق الإنسان، ومبادئ الديمقراطية، وعلاوة على ذلك فإن الموقف الرسمي الأوروبي تمثل بما ذكرته مسئولة السياسة الخارجية كاترين اشتون في تصريح لها بأن الاتحاد الأوروبي يأمل في الوصول إلى حل ديمقراطي في تونس (عياد، 2011م).

أما بالنسبة للمواقف الفردية لدول الاتحاد الأوروبي فقد عبرت فرنسا عن سرورها بما وصل إليه الشعب التونسي من تطور في سبيل الديمقراطية، وبعد أن عرضت في البداية على بن علي المساعدة، رفضت أن تستقبله عندها بعد أن خرج من تونس، أما المملكة المتحدة فقد أوضحت أن تونس تعيش لحظة تاريخية، وأنه قد عبر في ثورته الأخيرة عن تطلعاته التي يصبو إليها، أما ألمانيا وا يطاليا فقد دعتا إلى التهدئة

والوصول إلى حلول سلمية، والحوار، والحيلولة دون وقوع مزيد من الضحايا، والسير نحو الديمقراطية بخطى ثابتة (عابدين، 2011م).

وبالنسبة للثورة المصرية، فقد كانت مصر تمثل الحليف الأكبر والأقوى للاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط، ومن هنا فقد كانت دعوات الاتحاد الأوروبي للنظام المصري منذ اندلاع الثورة في الخامس والعشرين من كانون الثاني عام 2011م بإجراء مزيد من الإصلاحات، والابتعاد عن العنف والقمع للتعبير السلمي عن الحرية والعدالة، وا إنهاء القمع الشديد للاعتصامات والحركات الشعبية، علاوة على الاعتقالات التي كانت منذ اليوم الأول من اندلاع الثورة، ولقد جاء موقف الدول الأوروبية من خلال بيان مشترك أصدرته كل من فرنسا، وألمانيا، وا إيطاليا، وا إسبانيا في الثالث من شباط من عام 2011م دعت فيه هذه الدول إلى ضرورة الإسراع في الانتقال السلمي للسلطة، كما دعت إلى الابتعاد عن العنف، وهو موقف لا يشبه كثيراً موقفها من الثورة التونسية، إذ حاول الاتحاد الأوروبي في هذه المرة أن يكون مواكباً للثورة ما أمكنه ذلك، وعلاوة عليه فإن كاترينا اشتون دعت الأطراف في مصر إلى وجوب التهدئة، والانتقال السلس للسلطة، علاوة عن عدم تصريح الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية بضرورة رحيل مبارك (عبد الكريم، 2011م).

ومن وجهة نظر الباحث فإن رحيل النظام المصري لم يكن محبباً كثيراً لدى القوى الأوروبية خاصة، والعالم عامة، إذ إن الاستقرار في مصر قد يمثل استقرار المنطقة بأكملها، ومن هنا، فقد حاولت الدول الأوروبية والرأي العام العالمي التخفيف من حدة هذه الثورة، ومحاولة الوصول إلى حلول سلمية من خلال توسيع قاعدة التمثيل الشعبي في الحكومة المصرية، علاوة على الانتقال السلس للسلطة في مصر، فكافة هذه التدابير والتصريحات التي لم تقف . في مضمونها . مع الشعب المصري كان الهدف منها الإبقاء على منطقة الشرق الأوسط ضمن دائرة أكثر هدوءاً، إذ قد يؤدي العنف في مصر، وغياب القانون إلى فوضى عارمة قد تقود المنطقة إلى صراعات واضطرابات لا تُحمد عقباها، لذا كان الموقف الأوروبي وفق هذا الحال، في محاولة لاحتواء الأزمة ما أمكنهم ذلك.

4 . 2 موقف الدول الأوروبية من الحركات الشعبية في اليمن:

لم تلبث نيران الثورات العربية أن ظهرت حتى اشتعلت بها دول عدة في أنحاء الوطن العربي الكبير، كانت من بين تلك الدول التي طالتها نيران الربيع العربي الجمهورية اليمنية، إذ ظهرت الاحتجاجات الشعبية في جنوب اليمن على أنها مطالبة بالحرية والمساواة والإصلاح السياسي والاقتصادي، علاوة على مطالبتهم برحيل علي عبد الله صالح على غرار ما كان قد حصل في مصر وتونس من قبل، ومن ثم أخذت الثورة بالاتساع والتطور حتى أدت إلى اعتصامات حاشدة في الميادين والساحات اليمنية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى سقوط نظام الرئيس علي عبد الله صالح (المجلة، 2011م).

وكما كان الحال في مصر، فإن وسائل الإعلام العالمية المختلفة استطاعت الوصول إلى قلب الميادين والساحات لتنقل اللقاءات المختلفة من المعتصمين، وتبيّن آراءهم التي خرجوا ثائرين من أجلها، الأمر الذي أسهم بشكل كبير في نجاح الثورة اليمنية، وقدرتها على تحقيق الأهداف التي خرجت من أجلها، ومن أبرز تلك الأهداف الإطاحة بنظام صالح (إبراهيم، 2011م، ص: 35).

ومن ناحية ثانية فقد كان هناك بعض الجهود من قبل اليمنيين أنفسهم من أجل الوصول إلى إنهاء الثورة، والوصول أيضاً إلى حل سلمي يتمثل بإنهاء الاحتقان السياسي والشعبي في الجمهورية اليمنية، فقد ذكر بعض المختصين أن اليمنيين قد طلبوا من تركيا أن تدخل في وساطة من أجل إنهاء الحالة التي وصل إليها اليمنيون جراء الثورة، فهذا يمثل تدخل خارجي في الثورة اليمنية وا ٍن لم يكن تماماً من قبل قوى أوروبية عظمى كفرنسا وألمانيا وبريطانيا (الرميحي، 2011م، ص: 26).

ولقد راهن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح على الثورة الليبية، إذ كان يتوقع أن فشلها سيؤدي إلى إخماد نيران الثورة في اليمن، وشأنه هذا شأن الرئيس السوري بشار الأسد، غير أن انتصار الثورة الليبية، وسقوط القذافي قتيلاً في مواجهات مع الثوار المسلحين، أدى إلى اختلال في فكرة صالح، الأمر الذي أدى من ناحية ثانية إلى تقوية الثورة اليمنية، والوصول إلى تنحي الرئيس علي عبد الله صالح (الشحود، 2011م، ص: 63 . 64).

ولقد اتسمت الثورة اليمنية بميزتين من ناحية مواقف الاتحاد الأوروبي وغير ه من دول العالم، أولاً :الضبابية التي تميزت بها تلك المواقف، ثانياً : بطء التحرك الدولي، وعدم حظوة هذه الثورة بالاهتمام والتصريحات الكافية كما كان الحال في الثورات التونسية والمصرية واليمنية، ولقد جاء الموقف الأوروبي متأخراً إلى حد ما حول الثورة اليمنية، إذ ظهر ذلك الموقف جلياً بعد شهرين من اندلاع الثورة على لسان المفوضية الخارجية للاتحاد الأوروبي "كاترينا اشتون"والتي عبّ رت عن وجهة نظرها بضرورة الإسراع في الانتقال السلمي للسلطة، وأوضحت أنها أخبرت الرئيس صالح بهذا الأمر، ومن ناحية ثانية فقد تبنى البرلمان الأوروبي قراراً بضرورة التحقيق فيما يجري في اليمن، كما دعا البرلمان الأوروبي الأمم المتحدة أو محكمة العدل الدولية إلى قيادة مثل هذا التحقيق، وضرورة الحوار مع الثوار، كما تبنت بريطانيا وا يطاليا فكرة ضرورة الحوار مع المتظاهرين، وكشف النقاب عن مطالبهم السلمية، وذلك بعد التصعيد الكبير الذي فعله نظام صالح في قمع المتظاهرين والمعتصمين، في حين جاء الموقف الهولندي مختلفاً شيئاً ما عن مواقف أغلبية الدول الأوروبية، إذ أعلنت هولندا عن تعليقها للمساعدات اليمنية ما لم يتم إنهاء حالة الاعتداء والقمع التي يرتكبها نظام صالح ضد المعتصمين، كما جاء هذا الموقف متزامناً مع موقف مشابه للاتحاد الأوروبي عامة أعلن فيه أن الاتحاد الأوروبي سيراجع من سياسته تجاه اليمن إذا ما استمر في قمع المتظاهرين، واستخدام العنف ضدهم (الزرقا، 2011م).

وحقيقة الأمر، أن سبب اختلاف المواقف الأوروبية من الثورة اليمنية دون سواها من الثورات العربية الأخرى إلى عدة أسباب من أهمها:

1. إن اليمن يمثل دولة ارتبطت في أذهان الغرب بالإرهاب، وذلك نتيجة ما كان شائعاً عن اليمن من وجود الإرهابيين فيها، ووجود خلايا للقاعدة نشطة داخل داخله، فإذا ما حدث تغير في النظام السياسي في اليمن نتيجة لنجاح الثورة اليمنية قد يقود إلى نتائج لا يدري أحد عن طبيعتها فيما يتعلق بتنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية.
2. ومن بين تلك المخاوف أيضاً أولئك الحوثيون الذين طالما عانت السلطات اليمنية منهم، وهم يشكلون أيضاً جماعة إرهابية في عرف الغرب، ولهم موقفهم أيضاً إذا ما سقط نظام صالح.

3. إن دولة اليمن ذات حدود طويلة مع السعودية، وتمثل المملكة العربية السعودية حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا، فإذا ما نجحت الثورة اليمنية قد تنتقل عدوى الثورات العربية إلى السعودية، ومن ثم تصبح القواعد الأمريكية في خطر نتيجة لاختلال التوازن السياسي.
4. إن موقع اليمن الاستراتيجي جعل الغرب عامة، وأوروبا خاصة تتوجس خيفة من انهيار النظام السياسي اليمني على أيدي الثوار، فإن ذهاب نظام صالح قد يقود إلى شيء من فقدان التوازن في المنطقة، علاوة على احتمالية سيطرة بعض الجماعات لمناطق استراتيجية حساسة داخل اليمن.
5. إن نجاح الثورة اليمنية قد يقود إلى ثورات أخرى في الخليج العربي، وخاصة في دول قد لا يرغب الغرب في تزعزع الأوضاع فيها عدا السعودية التي أشرنا إليها من قبل، وا ٍذا ما حصل ذلك التزعزع فقد يُستغَل من قبل بعض القوى الأخرى من خارج الخليج العربي، كإيران مثلاً، الأمر الذي سيدفع بالمنطقة إلى صراع لا تُحمد عقباه، ولا يستطيع أحد التنبؤ بنتائجه.

ومن هنا فقد جاءت المواقف الأوروبية تجاه الثورة اليمنية تحمل شيئاً من التردد والتوجس، علاوة على مجيئها متأخرة إلى حد ما إذا ما قورنت بالمواقف الأوروبية تجاه ثورة تونس، ومصر، وليبيا.

4 . 3 موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة الليبية:

وكسابقاتها من الثورات العربية، فإن الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا كانت مواقفها تتسم بالخجولة والمترددة، وذلك بسبب أن ليبيا كانت تمثل حليفاً لأوروبا من ناحية، ولخشية تلك الدول الأوروبية من سيطرة الثوار على ليبيا ومن ثم تعرض مصالح الغرب للخطر في ظل وجود نظام سياسي لا يدين للغرب بأي مساعدة أو موقف إيجابي، ولكن هذا الصمت الأوروبي خرج عن حاله إلى التعبير المباشر عن ضرورة وقف العنف، وعدم استخدام القوة في قمع المتظاهرين، وذلك في العشرين من شباط من عام 2011م، إذ جاء ذلك الموقف لكل من فرنسا وبريطانيا، ومن ثم تأزم الموقف الليبي أكثر فأكثر، حتى اندفع القذافي يهدد بالانتقام من أوروبا من خلال الهجرات

غير الشرعية، الأمر الذي دفع كثيراً من الدول الأوروبية إلى التحرك السريع، حتى من أكثر أصدقاء القذافي، آن ذاك (المركز العربي للدراسات المستقبلية، 2011م).

غير أن هذا الموقف الحذر والمتردد من جانب أوروبا لم يطل كثيراً، بل بدأ بالظهور عياناً من خلال المواقف المختلفة، إذ عبرت المفوضة الخارجية للسياسة الأوروبية كاترين اشتون عن قلقها البالغ إزاء ما يجري من أحداث في ليبيا، وذلك خلال لقائها للأمين العام للجامعة العربية خلال زيارتها لمصر، وبينت أنه يتوجب إيقاف العنف والقتل والاعتداء على المتظاهرين السلميين، علاوة على حديثها عن اتصالات جرت بخصوص هذا الأمر من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بان كيمون، والعقيد القذافي، في حين أن ألمانيا رفضت الحل العسكري في ليبيا، وذلك انطلاقاً من قاعدة شعبية في ألمانيا رفضت الحل العسكري في ليبيا، في حين أن أنجيلا ميركل كانت أول من علق على خطاب الرئيس الليبي في الثاني والعشرين من شباط، حيث وصفته بالمرعب، كما أوضحت ألمانيا عن قلقها الشديد إزاء تهديد العقيد بعدم التعاون مع أوروبا في وقف الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا في حال استمرت الدول الأوروبية في دعم الحركات الشعبية المناهضة للنظام الحاكم في ليبيا، أما إيطاليا فقد اتصل برلسكوني بالرئيس القذافي هاتفياً وأوضح له أن إيطاليا لم تدعم الثوار في ليبيا، علاوة على دعوته للعقيد بضرورة استخدام الحلول السلمية لإنهاء الأزمة في ليبيا، ولقد جاء اتصال برلسكوني هذا عقب اتهام القذافي الولايات المتحدة وا يطاليا بأنهما يعطيان الثوار صواريخ يستخدمونها ضد القوات القذافية، أما فرنسا فقد تزعمت ردود الفعل الدولية والعالمية إزاء ما يجري في ليبيا، وذلك بالرغم من أن فرنسا كانت أكثر حلفاء القذافي، وثمة صفقات عسكرية كثيرة بين فرنسا والقذافي، غير أن ذلك لم يحُ ل دون وقوف فرنسا في وجه النظام القمعي في ليبيا، إذ عبر ساركوزيه عن ضرورة الوصول إلى الحلول السلمية في إنهاء العنف في ليبيا، وعدم استخدام العنف في قمع المتظاهرين، وفي الخامس والعشرين من شباط 2011م، عبر ساركوزيه عن أن السيد القذافي يجب أن يرحل عن سدة الحكم، كما عبر عن تحفظ فرنسا تجاه عمل عسكري في ليبيا، الأمر الذي يشير إلى التوجه الفرنسي المسبق من أجل التدخل عسكرياً في

ليبيا، وفرض حظر جوي على ليبيا، إذ حصل ذلك فعلاً من خلال قراري مجلس الأمن: 1970، و1973 (ميكائيل، 2011م).

ومن خلال ما سبق يتضح لنا المواقف المتضاربة من قبل دول الاتحاد الأوروبي تجاه الثورة الليبية، وتلك المواقف المتضاربة لم تكن فقط تجاه الثورة الليبية فحسب، بل كانت من قبل تجاه أغلبية الثورات العربية، إذ كانت تجاه مصر، وتونس، واليمن، وسوريا فيما بعد، وهذه المواقف تشير لنا إلى عدم نضوج سياسة أوروبية مشتركة متفاهمة بين الدول الأوروبية تجاه الشرق الأوسط، وذلك لما فيه من مصالح مختلفة ومتضاربة لكل من هذه الدول الأوروبية، ومن هنا كانت المواقف فيها شيء من الاختلاف والتناقض في بعض الأحيان.

ولكن ما الذي دفع بفرنسا لاتخاذ مثل هذه المواقف الصارمة تجاه الثورة الليبية، وفي وجه العقيد القذافي الذي طالما كان حليفاً مهماً لفرنسا؟

يمكن تبيين الأسباب التي دفعت بفرنسا إلى هذا الموقف تجاه الثورة الليبية بما يلي (ميكائيل، 2011م):

1. الأزمة المالية التي كانت تعاني منها فرنسا والتي أدت لتدهور شعبية ساركوزيه فجاءت الأزمة الليبية لتكون مطية السياسة الخارجية الفرنسية لإنقاذ الداخل.
2. تواطؤ الموقف الفرنسي مع نظام بن علي ومبارك جعل فرنسا تنتقم من مواقفها السابقة بصب جام غضبها على نظام العقيد القذافي في محاولة منها للتكفير عن ذنوبها.
3. جاءت الأزمة الليبية كفرصة كان يجب على فرنسا استغلالها من أجل تفعيل الدبلوماسية الفرنسية وا ٍسماع العالم صوتها في إشار ة لعودة فرنسا للعب دور فاعل في مسرح الأحداث الدولية.
4. تصفية الحسابات التاريخية التي كانت تكنها فرنسا لنظام القذافي المتهم بدعم المتمردين التشاديين حول شريط أوزو ضد النظام الذي كانت تقف إلى جانبه فرنسا.

5. عدم الالتزام بالعهود السابقة التي قطعها نظام القذافي والتهرب من تنفيذ بعض الصفقات التي عقدها نظام العقيد الليبي مع فرنسا وهذا يفسر الطابع الشخصي في القضية.
6. تقويض السياسة الفرنسية في أفريقيا من خلال السياسة التي اتبعها نظام القذافي في معارضة مشاريع فرنسا ومن ضمنها مشروع الاتحاد من اجل المتوسط الذي أطلقته فرنسا بدعوى أنه مشروع يقوم على فصل عرب إفريقيا عن بقية القارة.
7. حاولت فرنسا أخذ العبر من الماضي وخاصة فيما يتعلق بالحرب على العراق والتنافس الاستعماري فيما بعد بين الدول على مرحلة الاعمار حيث منيت فرنسا بخسائر كبيرة نتيجة معارضتها الحرب على العراق في عام 2003م.

لقد كان العقيد القذافي واثقاً من إحكام قبضته الحديدية على الشعب الليبي، ولقد ظهر ذلك من خلال تصريحاته بعد الثورة التونسية، إذ إنه أشار إلى أن الشعب التونسي قد أخطأ بما فعله مع زين العابدين بن علي، وأوضح أنه كان من المفترض على التونسيين أن ينتظروا لحين إتمام بن علي مدته، غير أن هذه التصريحات كانت تخرج من القذافي وهو واثق بما كان من إحكام قبضته على الشعب الليبي، غير أنه فوجئ بأن شعبه قد انتفض عليه، وثار عليه كما ثار التونسيون والمصريون على حكامهم الظلمة، لينتهي به المطاف إلى القتل الشنيع في مواجهة مسلحة مع بعض المسلحين، لتكون تلك هي نهاية الزعيم الليبي معمر القذافي (سينغ، 2011م، ص: 32).

4 . 4 موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة السورية:

ويختلف هذا المبحث عن سائر مباحث هذا الفصل من ناحية المعالجة أن الثورة السورية لم تنتهِ بعد إلى حين كُتِبت هذه الدراسة، إذ ما زال الشعب السوري واقع تحت آلة النظام القمعية، وما تزال أعداد القتلى نتيجة للمواجهات بين الثوار وقوات النظام السوري في ازدياد كبير، ومن هنا فإن نظرتنا لهذه المواقف الأوروبية لا بد أن تتبنى وفق إطار هذا الملمح في الثورة السورية.

ولقد بدأت الثورة السورية في الخامس عشر من شهر آذار من عام 2011م، حين خرج الشعب السوري في مظاهرات حاشدة جابت أرجاء الجمهورية السورية مطالبين بالإصلاح، والخلاص من الفساد السياسي والإداري والاقتصادي في الجمهورية السورية، لكن النظام السوري تعامل مع هذه المطالب بقسوة شديدة، وأعمل آلة القمع فيهم، ولقد تعاملت الدول الأوروبية بداية مع هذه الثورة السورية من حيث مراقبتها، والتأكيد على ضرورة إنجاز المطالب الشعبية، والسير في طريق الإصلاح ما استطاع النظام السوري إلى ذلك سبيلاً، وعلاوة على ذلك فإن الدول الأوروبية طالبت النظام السوري بأن يكون واضح المعالم في عملية إنجاز الإصلاحات التي يطالب بها الشعب، كما قللت هذه الدول من حجم الإصلاحات التي حاول الرئيس بشار الأسد أن يفعلها ضمن برنامجه الإصلاحي، وطالبت أيضاً الدول الأوروبية بأن يتوقف النظام عن قتل المتظاهرين السلميين، وا ٍنهاء ذلك التعسف في قمع المتظاهرين (نعوم، 2012م، ص: 721).

ولقد حاول الأسد أن يبيّن للعالم أنه يقدم بعض الإصلاحات السياسية والاجتماعية من خلال العفو العام الذي أصدره عن المسجونين في السجون السورية، غير أن ردة الفعل العالمية عموماً، والأوروبية خصوصاً لم ترحب كثيراً بهذا العفو، بل وصفته بأنه جاء متأخراً، علاوة على اشتماله على استثناءات كثيرة، ولقد جاء رد الفعل الفرنسي على هذا العفو بوصفه بالتأخر أكثر مما يجب، علاوة على تصريح وزير الخارجية الفرنسي "الان جوبيه"، لإذاعة "فرانس كولتور" بأن الإصلاحات السورية يجب أن تكون أكثر وضوحاً وطموحاً (الشحود، 2012م، ص: 321).

ولما تطور موقف النظام السوري من الثورة، وزاد من عملياته القمعية ضد المتظاهرين العز ّل، وأخذت الشبيحة بإعدام الجرحى في الشوارع، عبّ رت فرنسا عن موقفها إزاء هذه الأعمال القمعية بأن النظام السوري يرتكب جرائم ضد الإنسانية، خصوصاً بعد تلك التقارير التي يصدرها المرصد السوري لحقوق الإنسان كل يوم حول انتهاكات القوانين الدولية لحقوق الإنسان، علاوة على رصده لأعداد القتلى والجرحى المتزايدين دون توقف (الشحود، 2012م، ص: 1027).

وفي حين أعلن النظام السوري أن هذه الثورة قد انتهت في تشرين الثاني من عام 2011م، وأنها صارت من ماضي سوريا، وقد تمت السيطرة تماماً على الأوضاع فيها، إبان هذه الإعلانات السورية من قبل النظام تشكل المجلس الوطني السوري في إسطنبول، وكانت فرنسا أول من رحّب بهذا المجلس، يعني ذلك أن فرنسا ما زالت تؤيد الحركات الشعبية في سوريا، وتحاول الوقوف إلى جانب المطالب التي ينادي بها المتظاهرون (الحميد، 2012م، ص: 1415).

ومن ناحية ثانية فقد عبر رئيس الوزراء التركي عن غضبه حيال ما يجري في سوريا قائلاً: لا يمكننا أن نقف متفرجين حيال ما يجري هناك، فسارعت أواسط إيرانية إلى القول: هل حانت ساعة رحيل بشار الأسد؟ وماذا بعد سورياً؟

وفي الأيام الأخيرة بات واضحاً أن الغرب قد زاد حماسه وتأييده لفكرة شن ضربة عسكرية ضد سوريا، وسط مخاوف من موسكو وطهران أن تكون هذه الخطوة مقدمة لضربة عسكرية طال انتظارها ضد إيران، وقد ترجمت هذه المخاوف على لسان ديمتري روجوزير سفير روسيا لدى حلف شمال الأطلسي، الذي قال بأنه يخشى من أن يكون أي تحضير لشن ضربة عسكرية على سوريا مقدمة لشن ضربة عسكرية ضد إيران، ولقد تناولت وسائل الإعلام العالمية تصريحات السفير الروسي بشكل ملفت، رغم أن هذه التصريحات أثارت ضجة في وسائل الإعلام الإيرانية إلا أنها تناولتها بشكل مختلف تماماً، بحيث حذفت الشق الأخير من تصريحات السفير الروسي الذي يتعلق بشن ضربة عسكرية على إيران (علي، 2011م، ص: 14).

ولقد صرّح السفير الروسي لدى حلف شمال الأطلسي بتحذيرات للحلف من القيام بأي ضربة عسكرية ضد سوريا، ولقد تلا هذه التصريحات تصريحات أخرى للرئيس الروسي نفسه "ميديفيدف" والتي نشرتها صحيفة "فسيتا" الروسية، والذي وجه فيها تحذيراً رسمياً للرئيس بشار الأسد من التمادي في استخدام القوة ضد المتظاهرين والمعارضة السورية، فالرئيس الروسي كان يخاطب الأسد مباشرة، محذراً، حيث قال: إن النظام السوري ينتظره مصير محزن إذا ما استمر في استخدام العنف ضد المتظاهرين ومعارضيه (علي، 2011م، ص: 15).

ومن ناحية أخرى فقد صرحت بريطانيا أن المملكة المتحدة سوف توجه تحذيراً شديداً للنظام السوري نتيجة ما يقوم به من أعمال قمعية ضد المتظاهرين، وفي هذا الصدد أشار أيضاً رئيس الوزراء الإيطالي برلسكوني عقبقمة عُقدت بينه وبين الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزيه بأن بلديهما يشعران بالقلق تجاه ما يجري من أوضاع في سوريا، وطالبا النظام السوري بضرورة الإسراع في إنجاز الإصلاحات المعلنة، ولقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي قيوداً على حركة الدبلوماسيين السوريين في واشنطن، ومن بين هؤلاء الدبلوماسيين السفير عماد مصطفى، وفي سياق متصل بهذا الشأن طالبت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية الدول العربية بعقد دورة استثنائية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لمناقشة الوضع في سوريا وا إدانة ما يحصل فيها من أحداث، وأمام فشل الجامعة العربية بعد زيارة الوفد الرسمي العربي إلى دمشق تصاعدت ردود الأفعال الدولية والأوروبية منها خاصة حول الأوضاع في سوريا وقد صرحت الناطقة الرسمية باسم الخارجية الأوروبية التي زارت روسيا مطلع الشهر الماضي لإجراء محادثات مع لافروف وقالت عقب المحادثات"حان الوقت لأن يتنحى الأسد"، وقد ترافق ذلك الموقف مع الموقف العربي الداعي لإنهاء الأزمة السورية بعد قرار الجامعة العربية تجميد عضوية سوريا فيها، ولقد دانت وزيرة الخارجية الأوروبية كاثرين آشتون بأشد العبارات القمع الوحشي في سوريا وذلك خلال لقائها وفداً من المعارضة السورية، وكررت المسؤله الأوروبية أمام الوفد قلقها الشديد حيال تدهور الوضع في سوريا، وشددت على دعم الاتحاد الأوروبي الثابت للشعب السوري ودانت بأشد العبارات القمع والانتهاكات لحقوق الإنسان بحسب البيان (الدسوقي، 2006م).

ومما سبق يتبين لنا ما يأتي:

أولاً : لقد انتهجت السياسات الأوروبية إزاء الأوضاع الثورية في الوطن العربي سياسة شبه متماثلة خصوصاً مع ليبيا وسوريا، وهذه السياسة تبدأ بالاستنكارات، والمواقف غير الواضحة، ثم تنتقل إلى مرحلة الإدانة وطلب الإسراع في الإصلاحات، وعدم استخدام العنف في قمع المتظاهرين، ثم تنتقل إلى الدعوة إلى إنهاء هذه الحالة من خلال تنحي الرئيس وابتعاده عن السلطة، فإن لم يستجيب استضافت المعارضين،

وزادت من الضغوط الدولية على النظام من أجل حشد التأييد الدولي لعمل عسكري، أو حظر جوي، أو إيقاع عقوبات، وهذه السياسة انتهجها الاتحاد الأوروبي منذ بدايات الثورات العربية.

ثانياً : لقد امتازت المواقف الأوروبية ضمن ردود الفعل حول الثورات العربية بأنها ذات تشوش وتخبط في بعض الأحيان، وزيادة على ذلك فإنها امتازت بعدم التنسيق فيما بينها، إذ كانت الدول في كثير من الأحيان ما تصرح تصريحات تختلف عن بعضها بعضاً، وذلك عائد إلى طبيعة العلاقات والمصالح التي تحكم دول الاتحاد الأوروبي بالبلد العربي الذي تحصل فيه الثورة.

ثالثاً : نجد أن فرنسا من أكثر الدول الأوروبية حملاً للثورات العربية والحركات الشعبية، إذ هي من ناحية طالبت المجتمع الدولي بفرض حظر جوي على ليبيا، ومن ناحية ثانية حاولت إيقاع مثل هذا الحظر على سوريا، ومن ناحية ثالثة فإننا لا نجد حراكاً شعبياً في تلك الدول التي برزت فيها مظاهرات مناهضة للنظام الحاكم إلا ونجد موقفاً قوياً لفرنسا.

رابعاً : لقد شجعت تلك الدول الأوروبية هذه الحركات الشعبية التي ثارت على الظلم والاستبداد، وحاولت إنهاء حالة الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو ما جاء موافقاً لتطلعات الحكومات الأوروبية لمحاولة إنجاز شوط كبير من التقدم الديمقراطي في السياسات العربية، خصوصاً بعد أن رُبِطت مساعدات الاتحاد الأوروبي بالإصلاح السياسي والسير نحو الديمقراطية من بعد مؤتمر برشلونة 2005م، ومن هنا فقد وجدت الدول الأوروبية من الثورات العربية بيئة خصبة لها من أجل دفع مسيرة التحول الديمقراطي في الدول العربية إلى الأمام.

الفصل الخامس

مشروع الشراكة الأوروبية والمنطقة العربية؛ المخاطر والنتائج

يتناول هذا الفصل مخاطر وتحديات مشروع المتوسط الجديد، وتأثير السياسة الأوروبية في المنطقة العربية، وذلك في مبحثين هما: الأول: ويتحدث عن مخاطر الشراكة المتوسطية، أما الثاني فيتناول الحديث عن نتائج هذه الشراكة على العرب، وذلك من زاوية تقييمية.

5 . 1 مخاطر الشراكة المتوسطية على المنطقة العربية:

إن الشراكة الجديدة التي تتمثل كمشروع أوروبي أوسطي، يتجاهل الدول العربية غير المتوسطية بالمفهوم الجغرافي، وذلك كدول الخليج العربي، هذا على الرغم من أنه يشتمل على عدد كثير من الدول الأوروبية، والتي هي أصلاً غير متوسطية بالمفهوم الجغرافي ذاته، فالمشروع الجديد لا يراعي الترابط الوثيق من ناحية المصالح بالنسبة للروابط التاريخية والسياسية والأمنية والإستراتيجية والاقتصادية، التي تربط الدول العربية كافة مع بعضها بعضاً، وكذلك فإن المشروع يظهر الناحية الاستعبادية لبلد عربي متوسطي مثل "ليبيا"، كما كان الحال سابقاً، وذلك لاعتبارات سياسية تتمثل بأن ليبيا تتورط بصفات إرهابية (صلاح الدين، 2004م، ص: 284).

وبذلك يتضح لنا أن هذا المشروع المتوسطي يعكس عدم التساوي والتكافؤ بشكل كبير وذلك من نواح القوة، والعلاقات المتعلقة بها ما بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية، فبالنسبة للاتحاد الأوروبي فإنه يدخل المفاوضات والمناقشات والمحاورات على أساس كتلة كبيرة تتفاوض من أجل مصالح مشتركة، في حين أن الدول العربية لا تتفاوض أصلاً على أساس من الأهداف المشتركة، بل تتفاوض كل دولة منها على حدة، ودون تنسيق، فهذه الأمور جميعها تؤدي إلى اختلال في طبيعة العلاقات بين الدول الداخلة ضمن إطار هذا المشروع، فمن ناحية الطرف الأوروبي فإنه يطمح ويفكر في حل مشكلة المهاجرين التي باتت مشكلة ثقافية واجتماعية، وسياسية تؤثر على جميع أوربا، في حين أن الدول العربية المتوسطية الداخلة في هذا المشروع تنظر

إلى أوروبا على أساس من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وذلك بأن تلعب أوروبا دوراً فاعلاً في دعم المسيرة التنموية من خلال القروض والمنح المالية الأوروبية (عتريس، 1999م ، ص: 29).

ومن ناحية أخرى فإن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع أ، يمارس ضغوطاً على إسرائيل من أجل التخفيف من سياساتها الغاشمة تجاه الشعب الفلسطيني، فأوروبا دائماً مستعدة لإتمام عملية السلام الكامل والشامل على الأراضي الفلسطينية، علاوة على وعيها الكامل لقضية الشعب الفلسطيني، علاوة على تأكيدها على مبدأ الأرض مقابل السلام، غير أن هذا التوجه الأوربي، والدعوات الأوروبية لم تكلل بأن تكون أوروبا شريكاً في عملية السلام، فهي لا ترغب بأن تدخل شريكاً ضمن هذه العملية، واقتصر ت في دورها على التمويل المالي لهذه العملية، وهذا الموقف الأوروبي إنما جاء انصياعاً للتوجه الأمريكي، إذ تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية في دعم عملية السلام، وتوجيهها، والوساطة، والمتابعة، والمرجعية، وبذلك يتضح لنا أن الاتحاد الأوروبي غير قادر على بلورة سياسة أوروبية خارجية منفردة، تختص بالاتحاد الأوروبي، في منأى عن السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (عبد الفضل، 1996م، ص: 105)، ولهذا فإن للمشروع المتوسطي بعض الآثار السلبية في المنطقة العربية، هذا علاوة على توجهه من أجل تجاهل كثير من احتياجات الدول العربية بوصفها دولاً من العالم الثالث، ومن ذلك (الحباشنة، 2007م، ص: 208):

1. تجاهل المشروع المتوسطي لتخفيف شروط وتبعات أعمال برامج التكييف الهيكلي، والإصلاح الاقتصادي التي يفرضها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الدول الرغبة في جدولة ديونها، والحصول على قروض ميسرة، والإصلاح المدي والاقتصادي، إذ إن مثل هذه الشروط والتكاليف الباهظة، تهدد الهامش الديمقراطي المقيد أساساً في الدول العربية المتوسطية، الأمر الذي يتناقض مع الدعوة الأوروبية لدعم التطور الديمقراطي في الدول المتوسطية لسياسة التقشف، مما يؤدي إلى مضاعفة أوضاع البطالة والتضخم، وانفلات الأسعار مما يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي والرفاهية الاقتصادية لهذه الأقطار.

2. يتجاهل المشروع المتوسطي إزالة الحواجز أمام انتقال التكنولوجيا الأوروبية إلى الدول العربية، لتأهيل اقتصادياتها للمنافسة القادمة، الأمر الذي يتعارض مع الدعوة مع إقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010م (المجذوب، 1996م، ص: 105).
3. غياب سياسة خارجية أوروبية موحدة، واختلاف الدول الأوروبية بخصوص أزمات المنطقة، كالأزمة العراقية التي وقفت فيها بريطانيا إلى جانب الولايات المتحدة، في حين عارضت ألمانيا وفرنسا العمليات العسكرية في العراق في عام 1999م، ومن ثم احتلال العراق في عام 2003م، وكذلك يثير المشروع المتوسطي المخاوف من أن تفضي الشراكة العربية الأوروبية إلى شراكة عربية ومتوسطية في أبعادها السياسية والإستراتيجية في إطار حلف أمني وعسكري في منطقة جنوب المتوسط، في حال توافق المصالح الأوروبية الأمريكية في المستقبل، وعلى الرغم من تأكيد المشروع المتوسطي ضرورة عدم انتشار الأسلحة النووية ليجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، غير أن الوثائق الأوروبية جميعها تجاهلت ذكر إسرائيل كقوة وحيدة في المنطقة تهدد الأمن والاستقرار فيها.
4. ينطوي المشروع على تجزئة الهوية العربية إلى أقاليم جغرافية منفصلة، إذ ينطلق في التعامل مع الدول العربية من منظور تقسيمها إلى دول جنوب شرق المتوسط، ويتم التفاوض معها كلاً على حدة، والقسم الآخر هو الخليج العربي، والذي تجري مع دوله مفاوضات خارج إطار الشراكة.
5. في الوقت الذي يبدأ المشروع أنه يهدف إلى تحقيق تفاهم أفضل على صعيد الثقافة والحضارة، لا تعمل دولة الاتحاد الأوروبي للتمهيد لمثل هذا التفاهم، الذي من شأنه تقريب الشراكة، التي لا تزال مجهولة في المجتمعات الغربية، فصورة العرب والمسلمين لا تزال بشعة، وتلصق بهم تهم الإرهاب والتخلف في وسائل الإعلام الأوروبية الغربية، وفي الكتب المدرسية وفي الأفلام السينمائية. كما أن البرامج تدعمها مؤسسات الاتحاد الأوروبي في بلدان المتوسط حول المجتمع المدني وحقوق الإنسان والمرأة، والديمقراطية، تستند جميعها إلى النموذج الأوروبي، مما

يعيق عملياً تحقيق التفاهم الذي لا يمكن بروزه إلا من خلال فهم الشريك وقبول خصوصيته الثقافية، والدينية والاجتماعية (شعيب، 1999م، ص: 229).

6. يحمل المشروع المتوسطي في طياته خطر تهديد الاقتصاد الإقليمي والوطني للدول المتوسطية والعربية بالمنتجات أو القطاعات الاقتصادية التي تحتاجها أوروبا مثل السياحة، فالاتحاد الأوروبي ينتهج سياسة انتقائية بخاصة في قطاعات الزراعة ونقل التكنولوجيا، فلا يتم تحديد التجارة على مثل هذه القطاعات، وهذا إخلال بمبدأ العدالة والتوازن بين الأطراف، مما يكرس عدم التكافؤ، زيادة على أنه من غير المنطقي أن يتم تحديد حركة التجارة، ورأس المال، في حين يتم تقييد عنصر العمل (الكيلاني، 1996م، ص: 81).

5 . 2 تقييم نتائج المشاركة وتأثيراتها العربية:

وبعد السنوات المتعاقبة التي مرت على اتفاقية الشراكة العربية الأوروبية منذ مؤتمر برشلونة عام 1995م كانت هناك مجموعة من التقييمات، منها ما كان سلبياً، والآخر إيجابياً، وكانت تلك التقييمات من قبل الجانبين: الأوروبي والمتوسطي، ولقد ظهر في الأوساط الأوسطية السؤال القائل: ما هي أبرز وأهم النتائج التي حصدها الأوروبيون من جهة، والأوسطيون من جهة أخرى منذ تلك المشاركة؟ ولقد برز انتقاد رئيس يتمثل في أن هذه الشراكة الأوروبية الأوسطية لم تحقق الهدف الرئيس المنوط بها، وذلك الشرط يتمثل في إيجاد منطقة للرخاء والاستقرار السياسي والأمني في منطقة البحر المتوسط، ونحن في هذا الصدد لا ننكر وجود مجمو عة من النتائج الإيجابية على الصعيد الاقتصادي، وعلى الصعيد السياسي، فعلى الرغم من الجهد الدؤوب من أجل تطوير المشاركة فإن النزاعات الإقليمية لم يتم تسويتها، كما أن النمو الاقتصادي لمعظم الدول الموجودة في جنوب المتوسط لا يجاري معدل النمو السكاني، وبعبارة أخرىفإن النتائج الإيجابية لتلك الشراكة كانت أقل بكثير مما كان متوقعاً، ويمكن البرهنة عن ذلك كله من خلال الأرقام الآتية (عبد الفضل، 1996م، ص: 221):

أولاً : من ناحية الدخل الفردي:

لم تنخفض الفجوة في معدل دخل الفرد في دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، فهي تكاد تكون ثابتة منذ عام 1994م ولغاية 2004م، وهي في المتوسط تساوي حوالي ثمانية عشر بالمائة من معدل الدخل الفردي في دول الاتحاد الأوروبي.

ثانياً : فيما يتعلق بالتجارة الخارجية:

كان إجمالي صادرات دول جنوب المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي هو 48.1 بالمائة، في عام 1995م، وانخفض في عام 2003م إلى 1.46 بالمائة، أما الواردات فقد كانت حوالي 50.6 بالمائة، وذلك في عام 1995م، وأصبحت في عام 2003م 45.9 بالمائة (الحباشنة، 2007م، ص: 210).

ثالثاً : فيما يتعلق بالاستثمارات الأوروبية المباشرة، فقد زاد لتبلغ عشرة أمثال، فقد ارتفعت الاستثمارات الأوروبية في مصر على سبيل المثال من 97 مليون يورو في عام 1995م إلى 1387 مليون يورو في عام 2001م، ثم إلى 968 مليون يورو في عام 2003م.

وترجع هذه الأوضاع إلى بعض العوامل السلبية منها (الحباشنة، 2007م، ص: 210):

1. أن المفاوضات تمت على أساس فردي، الأمر الذي أدى إلى طول فترة التفاوض، وتأخر دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ.
2. عدم تحرير تجارة السلع الزراعية، والاكتفاء بتبادل مزايا تجارية محددة، رغم تمتع دول المتوسط بميزة تنافسية كبيرة في تلك السلع.
3. صعوبة تحقيق دول المتوسط لشروط المنشأ الأوروبية، وبالتالي حرمانها من الدخول إلى أسواقه.
4. استخدام بعض دول الاتحاد الأوروبي لقيود فنية وغير جمركية بهدف حماية إنتاجها المحلي.
5. عدم توجه الاستثمارات الأوروبية إلى المشاركة في إقامة صناعات فنية.
6. غير أن هذه الظروف جميعاً لا تمنع من وجود مؤشرات إيجابية في تلك الشراكة تمثلت بما يلي (الحباشنة، 2007م، ص: 210):

أ. برنامج التعاون المالي ميدا1 وميدا2: فقد ساهم التمويل المالي في المساعدة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المتوسط.

ب. تشجيع التكامل الجنوبي الإقليمي بين دول جنوب المتوسط، إذ أتيح ذلك التكامل الصناعي من خلال مبدأ تراكم المنشأ في إطار اتفاقية أغادير (منطقة التجارة الحرة العربية المتوسطية)، وقد صادقت مصر وتونس على الاتفاقية، في حين لم تصادق المغرب والأردن عليها.

ج. برنامج تحديث الصناعة الذي ساهم في تحديث الصناعات المتوسطية وزيادة قدرتها التنافسية.

أما فيما يتعلق بالمحور السياسي والأمني فقد حققت المشاركة الأوروبية المتوسطية تقدماً محدوداً في الحوار حول قضايا الشرق الأوسط والنزاع العربي الإسرائيلي، وقضايا نزع السلاح، وضبط التسلح، وقضايا الانتشار النووي، غير أن المحصلة تتمثل في أنه لا يوجد تشاور كامل مع دول متوسطية، وباستثناء الدور الذي قام به الاتحاد الأوروبي في المراقبة على المعابر الحدودية في غزة، فقد أحجمت أوروبا عن توظيف دورها في تحقيق السلام، فبقيت خريطة الطريق دون تطبيق، ولم يكن للدور الأوروبي أي تأثير في اللجنة الرباعية (مركز الدراسات الأوروبية، 2004م).

وفيما يتعلق بالمحور الثقافي والاجتماعي فقد ظلت الأنماط الثابتة للتفكير حاكمة لهذا المحور، رغم عقد العديد من الندوات والمؤتمرات، غير أن أهم النتائج في هذا الصدد كانت إنشاء الجمعية البرلمانية الأوروبية المتوسطية، والتي تولت مصر رئاسة دورتها الأولى في الفترة من الثامن عشر من آذار 2004م وحتى نهاية آذار عام 2005م، وعُقد الاجتماع الأول للجمعية في القاهرة في الفترة من 12 . 15 آذار عام 2005م، برئاسة الدكتور: أحمد فتحي السرور (رئيس مجلس الشعب المصري)، ومؤسسة أنالينـدا للحوار بين الثقافات والحضارات، التي تم افتتاحها عام 2005م (الحباشنة، 2007م، ص: 211).

وبناء على ما سبق فإن أحد الانتقادات الموجهة إلى عملية برشلونة هو أنها ما تزال غير ظاهرة، بمعنى أنها لم تكن ناجحة بالقدر الكافي، ورغم ذلك فإن التقييم العادل لهذه المشاركة يقتضي شيئاً من التعمق في نتائجها، فقد تم تصميم المشاركة الأوروبية

في البداية كعملية لإيجاد إطار للحوار والتعاون الثنائي المتعدد، وقد ولّدت هذه المشاركة آثاراً إيجابية في هذا الاتجاه، فقد جمعت المشاركة الأوروبية المتوسطية وما زالت تجمع ما بين شركاء مختلفين، ونجحت في الحفاظ على حوار دائم، حتى في حالات زيادة التوتر في العلاقات مع الشركاء، ومع ذلك تظل هناك العديد من الإخفاقات، إذ توقفت المشاركة السياسية والأمنية على مستوى إعلان المبادئ، أما المشاركة الاقتصادية والمالية فقد ولّدت أكبر قوة دفع لعملية برشلونة، غير أنه حتى في المجال الاقتصادي فإن هدف إنشاء منطقة تجارة حرة أوروبية ومتوسطية بحلول عام 2010م يتم النظر إليه على أنه هدف طموح جداً، ويرى المحللون إلى أنه قد يمتد إلى عام 2015م، أما المشاركة الاجتماعية والثقافية، فيجمع المحللون على محدودية نتائجها.

ويمكن القول ضمن هذا الصدد أن هذه النتائج غير المرضية هي نتائج بخصوصيات معينة على جانبي المتوسط، فمن وجهة نظر الشركاء المتوسطيين يبدو أن المشاركة السياسية والأمنية تم تصميمها بصفة خاصة لكي تحقق مصالح الاتحاد الأوروبي، وتلبي حاجاته الأمنية، في حين يتم إعطاء اهتمامات الشركاء دوراً فرعياً في الأجندة العامة، في حين ترى أوروبا أن هذه المشاركة يجب أن تطلع بدور مهم في عملية السلام، ولكن توقف عملية السلام يجب ألا يكون معيقاً للتعاون على جانبي المتوسط (عبيد، 2005م).

فالشراكة المتوسطية الأوروبية ضرورة للدول العربية، فيما إذا كانت متعادلة ومتكافئة ومتوازية، وشاملة من النواحي السياسية والاقتصادية، وفي ضوء ذلك لا بد من التأكيد أن الصيغة التي يجب أن يتطور فيها لحوار السياسي الأوروبي المتوسطي هي الصيغة التي تقوم فعلاً على التعاون بين الأقاليم مع احترام خصوصية كل إقليم، ولا بد لهذه الشراكة من مواصلة نموها، وخاصة بعد دعوات الحوار والتعاون بين الثقافات والحضارات، والتي شكلت دعماً قوياً لمفهوم التعاون في مجالات متعددة ولمصلحة العرب والغرب على السواء، بدلاً من مفهوم الصراع والتصادم (الحباشنة، 2007م، ص: 211).

الخاتمة

بعد هذه الدراسة المفصلة حول السياسة الأوروبية تجاه المنطقة العربية منذ حرب تشرين عام 1973م حتى عام 2012م فإن الباحث يشير إلى ما يلي:

أولاً: لقد مثلت القضية الفلسطينية محور الصراع العربي الإسرائيلي، ومن هنا ارتبطت أكثر المواقف العالميةبما فيها الأوروبية بهذه القضية ارتباطاً كبيراً، إذ كان العرب يربطون بين هذه القضية وهذا الصراع مع أي قضية عربية أخرى.

ثانياً: تشير الدراسات إلى أن بدء الحوار العربي في بواكيره الأولى يعود إلى عام 1973م وإن كان الحوار في تلك الفترة من الزمان محدوداً ومبسطاً، غير أننا يمكن أن نعد البدايات الحقيقية للحوار العربي الأوروبي في تسعينيات القرن الماضي، ونخص مؤتمر برشلونة عام 1995م.

ثالثاً: تمثل فرنسا أبرز الدول الأوروبية التي امتازت بمواقفها الإيجابية تجاه بعض القضايا العربية، ومن أبرزها القضية الفلسطينية، ومن ثم كان لها دورها الأكبر في الحركات الشعبية العربية خصوصاً في ليبيا، إذ سعت جاهدة لاستصدار قرار من مجلس الأمن يقضي بفرض حظر جوي على طيران القذافي الذي يهاجم الشعب الأعزل.

رابعاً: إن الشراكة العربية الأوروبية تفضي إلى عدد من النتائج السلبية في الدول العربية، وأخص تلك النتائج على المستوى الاقتصادي، إذ إن السلع الأوروبية تنافس في السوق العربية أكثر من منافسة السلع العربية، الأمر الذي قد يؤدي إلى خلل في الاقتصاد العربي.

خامساً: لا شك أن الدول الأوروبية قد قدمت شيئاً ولو قليلاً للدول العربية، غير أن الدول العربية ما تزال تتطلع إلى موقف أكثر إيجابية من الدول الأوروبية، خصوصاً في المجالات الاقتصادية والثقافية، إذ كان القصور الأوروبي فيها واضحاً تماماً.

سادساً: المخاطر: إن مشروع الشراكة الأوروبية الجديدة والمنطقة العربية سبب مخاطر عدة من أهمها: تجزئة الهوية العربية إلى أقاليم جغرافية منفصلة، إضافة إلى تهديد الاقتصاد الإقليمي والوطني بالمنتجات أو القطاعات الاقتصادية التي تحتاجها أوروبا مثل السياحة وغيرها.

التوصيات:

وفي نهاية هذه الدراسة يشير الباحث إلى عدد من التوصيات وهي كما يلي:

أولاً : تخصيص دراسة مستقلة للجوانب الاقتصادية والثقافية وموقف الاتحاد الأوروبي منها بالنسبة للدول العربية.

ثانياً : تخصيص دراسة أخرى لبيان أثر الموقف الأمريكي في المواقف الأوروبية تجاه الدول العربية وقضاياها الرئيسة.

ثالثاً : تعميق البحث ضمن الدراسات السياسية المختلفة حول المواقف العالمية من الدول العربية، وزيادة الحصول على المعلومات من مصادرها الرئيسة، لأن قلة المعلومات في أكثر الأحيان تسبب مشكلة للباحثين.

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

إبـراهيم، علـي (2011م). الربيـع العربـي المفاجـأة وارتبـاك الإعـلام، **مجلـة المجلـة**، المجلد 15، العدد: 28، ص 115-139.

أبو عامود، محمد سعد (2004م). العلاقات العربية الأوروبية رؤية مستقبلية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 157، المجلد: 39، ص 32-54.

أحمد، حسن بكر (1979م). **الانفراج الدولي والحوار العربي الأوروبي**، وضمن كتاب: حامد ربيع، المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، معهد البحوث والدراسات العربية، الطبعة الأولى.

أسامة، خالد (2003م). الحرب الأمريكية على العراق، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، المجلد السابع، العدد: 22، ص 9-33.

الأشول، عبد المعبود نجوان (2004م). العلاقات الأوروبية الأمريكية بين الاستقلال والتبعية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 157، المجلد: 139، ص222-253.

أصفهان، نبيه (2002م). **أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية الموحدة " pesc"**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد: 148.

الأطرش، محمد (1996م). **المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد: 210.

الإمام، محمد محمود (1998م). **تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي، الدروس المستفادة للتكامل العربي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة . مصر.

بسيم، وفاء (1999م). **التعاون الأوروبي المتوسطي عملية برشلونة**، مجلة السياسة الدولية، العدد: 138.

بسيوني، عبد الرؤوف هاشم (2007م). **المفوضية الأوروبية: الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية . مصر.

بيان المنتدى المشترك للاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، اسطنبول، الثالث عشر من شباط عام: 2002م.

بيبرس، سامية (2010م). **ماذا بعد برشلونة 2005م**، مؤسسة الأهرام، ملف الأهرام الاستراتيجي، مصر.

تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الصراع في غزة، الموجز التنفيذي، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الثالث والعشرين من أيلول 2009م.

جاد، عماد (2005م). الاتحاد الأوروبي: تطور التجربة، مجلة السياسة الدولية، المجلد 80، العدد: 161، ص 191-230.

جواد، سعد ناجي، ومحمد، حسن حارث (2002م). الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية . الأوروبية للعالم العربي، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، المجلد السادس، العدد السابع عشر، ص 80-111.

الحباشنة، صداح أحمد (2007م). **السياسة الأوروبية تجاه العرب منذ حرب 1973 حتى مؤتمر برشلونة الثاني 2005م، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد: 22، العدد: 5، ص112-153.

حبيب، هاني (2003م). **الشراكة الأوروبية المتوسطية ما لها وما عليها، وجهة نظر أوروبية**، الدار الوطنية الجديدة، دمشق . سوريا، الطبعة الثانية.

حتي، ناصيف سليم (1992م). **التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام الإقليمي العربي**، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت . لبنان، العدد: 195.

حرب، أسامة الغزالي (1979م). **الحوار العربي الأوروبي والسياسة الخارجية للجماعة العربية**، ضمن كتاب: المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، حامد ربيع، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى.

الحسان، بو قنطار (1987م). **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967م**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

الحسني، عرفان تقي (1998م). **الشراكة الأوروبية المتوسطية ومستقبل الاقتصاد العربي، مجلة الدراسات العليا**، طرابلس . ليبيا، المجلد 3، العدد 6، ص 51-89.

حقي، توفيق سعد (2003م). **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، دار وائل، عمان . الأردن.

حماد، عبد العظيم (2004م أ). **الوصفة الأوروبية للخروج من حقل الشوك العراقي بقرار مجلس الأمن في جدول زمني لإنهاء الاحتلال وفصل العملية السياسية عن المسؤولية الأمنية**، جريدة الأهرام.

حماد، كمال (2004م ب). من حلف بغداد إلى الشرق الأوسط الكبير، **مجلة شؤون الأوسط**، المجلد 41، العدد: 115، ص 82-103.

الحميد، طارق (2012م). **سوريا... هل طُويت الصفحة؟** ضمن كتاب: بحوث ومقالات حول الثورة السورية، لعلي بن نايف الشحود، الطبعة الأولى.

خشيم، عبد الله (1996م). **تحديات مؤتمر برشلونة الثابت والمتغير، مجلة شؤون الأوسط**، المجلد 39، العدد: 80، ص 112-171.

الخضر، عصام (1998)م، **مشروعات الشراكة بين التبعية والتكافؤ**، ملحق صحيفة البعث.

خليل، عاصم (2004م). **موقف أوروبا المتأرجح من السور الفاصل**، موقع إيلاف الإلكتروني.

خير، محمد (2006م). الضغوط الأمريكية على سوريا بين نموذجين الليبي والعراقي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 163، المجلد: 41، ص114-136.

الدجاني، أحمد صدقي (1977م). **الحوار العربي الأوروبي**، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى.

الدجاني، أحمد صدقي (1981م). أضواء على المحنة الراهنة في الحوار العربي الأوروبي، **مجلة شؤون عربية**، المجلد الثاني، العدد الرابع، ص14-36.

الدسوقي، أبو بكر (2006م). الموقف الدولي لإستراتيجية حماس البديلة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 146، المجلد: 41، ص114-141.

الرشدان، عبد الفتاح (1999م). **العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير**، مركز الإمارات والدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،الإمارات، الطبعة الأولى.

الرميحي، محمد (2011م). دوافع داخلية أم تدخل قوى إقليمية ـ التغيير، **مجلة المجلة**، المجلد 15، العدد: 66، ص 41-83.

الزرقا، أحمد (2011م). **تحولات الموقف الدولي تجاه اليمن... مخرج الطوارئ الأخير للرئيس ونظامه**، الحادي والعشرين من نيسان.

سامح، خالد (2005م). **تقرير إخباري من برشلونة**، جريدة الأهرام، التاسع والعشرين من أيلول.

سعد، محمد قدري (2003م). **حلف الناتو يقفز إلى أفغانستان، مجلة الأهرام**، مصر، المجلد 17، العدد 30، ص 111-119.

سويلم، حسام (2002م). خلافات الناتو وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، مصر، المجلد 290، العدد: 148، ص51-91.

سينغ، راشمي (2011م). مبارك والقذافي وصالح وابن علي... كل يواجه مصيره، **مجلة المجلة**، المجلد 22، العدد 42، ص 133-170.

الشحود، علي بن نايف (2011م). **هل يعتبر الفراعنة بمصرع من سبقهم**، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، الأردن.

الشحود، علي بن نايف (2012م). **بحوث ومقالات حول الثورة السورية**، من الخامس عشر من آذار 2011م، وحتى الرابع عشر من كانون الثاني 2012م، الطبعة الأولى.

شديد، كمال (2004م). السياسة الدفاعية الأوروبية وأثرها على الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، الأهرام، مصر، المجلد 17، العدد 30، ص 111-119.

شعيب، مختار (1999م). **مؤتمر شتوتغارت رؤية تقييمية لمسيرة برشلونة، مجلة السياسة الدولية**، المجلد 40، العدد: 137، ص 39-63.

صارم، سمير (2000م). **أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة**، دار الفكر، دمشق . سوريا، ودار الفكر المعاصر، بيروت . لبنان.

صلاح الدين، محمود (2004م). سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 157، المجلد: 39، ص 111-139.

صلاح، هاني (2009م). مسيرة دول البلقان نحو الاتحاد الأوروبي، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 79، العدد: 178، ص49-80.

عابدين، شريف (2011م). **الاتحاد الأوروبي والبحث عن دور تحت ظلال الثورات العربية**، صحيفة الأهرام، العدد: 45621، الثاني من شهر تشرين الثاني.

عبد الفتاح، بشير (2006م). أزمة الرسوم بين الثقافة والسياسة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 164، المجلد: 41، ص21-43.

عبد الفضل، محمود (1996م). مصر والعرب والخيار المتوسطي الفرص والمحاذير، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 80، العدد: 124، ص115-151.

عبد الكريم، إبراهيم وآخرون (2011م). مقال تحليلي عن ثورة الخامس والعشرين من يناير المصرية، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، المجلد 30، العدد: 55، ص11-39.

عبد الله، عبد الخالق (1998م). التوترات في النظام الإقليمي الخليجي، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 80، العدد: 132، ص23-45.

عبد الوهاب، محمود (2004م). **ضغوط جديدة على سوريا عبر قرار مجلس الأمن 1559**، جريدة الأهرام، الخامس والعشرون من تشرين الثاني.

عبيد، محمد (2005م). **قضايا وآراء**، جريدة الأهرام، الأول من كانون الأول.

العتري، غسان (2003م). المشهد الدولي غداة الحرب على العراق، **مجلة شؤون الأوسط**، المجلد 50، العدد: 110، ص51-69.

عتريس، طلال (1999م). برشلونة وعقبات الشراكة، **مجلة شؤون الأوسط**، المجلد 51، العدد: 82، ص22-45.

عز الدين، ناهد (2009م). تحولات أوروبا الشرقية بين الشد والجذب، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 97، العدد: 178، ص13-39.

عكاشة، سعيد (2002م). المبادرات الأوروبية في الشرق الأوسط، خربشات في جدار صلب، رؤية عربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 148، المجلد: 37، ص76-102.

علام، وائل أحمد (1998م). **البلمان الأوروبي: دراسة للجهاز الشعبي في الاتحاد الأوروبي**، دار النهضة العربية . دار الكتب المصرية، القاهرة . مصر .

علي، نجاح محمد (2011م). **قبل الطوفان، مجلة المجلة**، المجلد 16، العدد: 66، ص43-79.

العمد، عدنان (1974م). لا حوار بدون الفلسطينيين، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 17، العدد: 37، ص19-61.

عياد، حازم (2011م). **أولويات السياسة الأوروبية الخارجية**، وكالة أنباء التقريب، الثامن من آذار .

غالي، بطرس بطرس، وعيسى، محمود خيري (1989م). **مدخل في علم السياسة**، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة . مصر، الطبعة السابعة.

غالي، سامح (1997م). خطوة جديدة في مسيرة الشركة الأوروبية، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 55، العدد: 129، ص14-33.

غانم، محمد حافظ (1967م). **المنظمات الدولية**، مطبعة النهضة الجديدة، الطبعة الثالثة.

غليون، برهان (2001م). **مستقبل العلاقات العربية الأوروبية في العرب والعالم**، ترجمة: عبد الحي وليد، مؤسسة عبد الحميد شومان، دار فارس للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، الطبعة الأولى.

فهمي، طارق (2003م). خريطة الطريق: المواقف _ التوجهات _ المؤثرات، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 71، العدد: 153، ص222-243.

كرامر، كريستيان (2011م). الواقعة، **مجلة المجلة**، المجلد 50، العدد: 1566، ص323-345.

كردون، عزوز (1999م). الأمن والاستقرار في المتوسط، **مجلة شؤون الأوسط**، المجلد 50، العدد 82، ص199-241.

الكيلاني، هيثم (1996م). الشراكة الأوروبية المتوسطية، **مجلة شؤون الأوسط**، المجلد 31، العدد: 49، ص41-70.

لاوندي، سعيد (2000م).**أوروبا وأمريكا وا إشكالية الهيمنة**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد: 141.

المادة الثانية من معاهدة الاتحاد الأوروبي، المعدلة طبقاً لمعاهدة أمستردام، طبقاً للمادة "ب" من معاهدة ماسترخت.

المادة السادسة من معاهدة الاتحاد الأوروبي، طبقاً لمعاهدة أمستردام، وطبقاً للمادة "هـ" من معاهدة ماسترخت.

مبيضين، مخلد عبيد (2000م). **دور منظمة المؤتمر الإسلامي كظاهرة إقليمية في تحقيق التضامن الإسلامي، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، سلسلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد السادس، المجلد الخامس عشر، ص 50-89.

مبيضين، مخلد عبيد (2011م). **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، الطبعة الأولى.

مجذوب، طه (1996م). الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر نفسية، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 81، العدد: 141، ص71-99.

محمد، خالد (2001ـ 2002م). **التقرير الاستراتيجي العربي**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ومؤسسة الأهرام، مصر.

المراغي، محمود (2003م). **سفر الموت من أفغانستان إلى العراق وميثاق الخارجية الأمريكية**، دار الشروق، عمان . الأردن.

مركز الدراسات الأوروبية، مؤتمر الشراكة الأوروبية المتوسطية، عشر سنوات على مرور مؤتمر برشلونة، القاهرة، 19 . 20 نيسان 2004م.

المركز العربي للدراسات المستقبلية (2011م). **إدانة دولية للنظام الليبي**، الثالث والعشرون من شباط.

المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، مجلة شؤون الأوسط، العدد: 114، 2004م.

مصطفى، ناديا محمود محمد (1986م). **أوروبا والوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

مطاوع، محمد أحمد (2004م). تطور سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا، **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 157، المجلد: 39، ص101-151.

مطاوع، محمد أحمد (2006م). **أوروبا والمتوسط من برشلونة إلى سياسة الجوار**، **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 163، المجلد: 41، ص299-315.

منصور، سامي (1984م). **الحوار العربي الأوروبي " بحث عن بداية جديدة"**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى.

موقع: سوريون نت، اشتون تدين العنف في سوريا بأشد العبارات، الثالث والعشرين من تشرين الثاني، 2011م.

موقع: ويكيبيديا الموسوعة الحرة على شبكة الإنترنت.

ميجا، بولا (2011م). **كفى، مجلة المجلة**، المجلد 61، العدد: 150، ص 115-193.

الميدا، مانويل (2011م). مشهد ما بعد التحرير، **مجلة المجلة**، المجلد 55، العدد: 99، ص 214-242.

ميكائيل، براءة (2011م). **أوروبا أمام الثورة الليبية . اتحاد بمواقف متضاربة**، مركز الجزيرة للدراسات، الرابع عشر من أيار.

نافعة، حسن (2004م). **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت . لبنان.

نعوم، سركيس (2012م). **سوريا الأسد مستعدة لمواجهة طويلة**، ضمن كتاب: بحوث ومقالات حول الثورة السورية، لعلي بن نايف الشحود، الطبعة الأولى.

هيرد، جيوفري (2003م). **ليس النفط ولكن الدولار في مواجهة اليورو، مجلة شؤون عربية**، المجلد 78، العدد: 113، ص71-90.

يعقوب، نبيل (2008م). **إسرائيل تصبح عضواً فعلياً في الاتحاد الأوروبي**، الحوار المتمدن، العدد: 2317.

ب. المراجع الأجنبية:

Bartlett, cj.the global conflect the international ribalru of the great power: 880 _ 1990 second edition published by Longman publishimg newyorl 1994.

Szumanski, marcela and Michael e. smith, coherence and conditionalitu in European foreign policu: negotiating the eu_ mexico global agreement, article first published on lini, 2005.

Tim jubab, losovo war and revenge, published in 1998 yale university press Newhaven and London.